العبارات المصطلحيّة الإطنابيّة
في تَرْجَمَة "المَقالاَتِ الخمْس" العَربيّة

إبراهيم بن مراد

1 – في "المقالاتِ الخمْس" قامُوسًا مختصًّا :

"المقالاتُ الخمْس" كتابٌ في الأدوية المفردة ألّفه طبيبٌ صيدلانيٌّ يونانيٌّ من القرْن الأوّل الميلاديّ، مشهورٌ بين العلماء العرب والمسلمين بكتَابه، هو بدانيوس ديوسقريديس (Pedanios Dioscorides). والكتابُ – كما يدلّ عليه عنوانُه – في خمْسِ مَقالات، وهو في الحقيقة قاموسٌ مختصٌ في الأدْوية المفْردة، أي في مواليدِ الطبيعة الثّلاثة التي تكُونُ أدويةً مفْرَدة، وهي النباتُ والحيوانُ والمعادنُ. ولم يتّبع ديوسقريديس في تأليف قامُوسِه ترتيبَ المداخل القاموسية على حُروف المعْجم، بل اتّبع الترتيبَ بحسب المواضيع. وقد نبّه إلى ذلك في مقدّمة كتابه : "وأنا مُلتمِسٌ أن أستعْملَ الترتيبَ على قَدْرِ اتّفاقِ الأجْناس والقُوى وأن أختلفَ في تَرتيبِ حُروف المعْجم" (1)، وهو إذَن قدْ جمَع في مقالاتِ كتابه الأدْوية المفْردةَ النباتيّة والحيوانيّة والمعدنيّة بحسب اتّفاقها في الأجناس والأفْعال ؛ فكانت المقالةُ الأولى في الأفاويهِ والأدْهانِ والطِّيبِ والصّمُوغ والثّمار والشّجَر الكبَار؛ والمقالَة الثّانيةُ في الحيَوان والحبُوب والبُقول والأدْوية الحرّيفَة من النّبات ؛ والثّالثةُ في أصُول النّباتِ وأصناف العُشب

---

1) د) ديوسقريديس : المقالات الخمس، (ط)، ص 9 ؛ (خ) ، ص 2 و ؛ وكان قبل ذلك قد انتقد سابقيه من المؤلفين في الأدوية المفردة، وقد ذكر منهم جماعةَ : "وأخطأوا أيضا في الترتيب، فإن بعضهم لم يجعل تأليفها فيما وضع من القول فيها على اتفاقها في الجنس، بل فرق بين [المختلفة] أجناسها؛ وبعضهم رتبها على ترتيب حروف المعجم وفرّق بين المتفقة في الأجناس والأفعال" – المقالات الخمس، (ط)، ص 8 ؛ و(خ)، ص 1 ظ .

والعُصارات والبُزُور؛ والرّابعةُ في الحشائشِ والأصُولِ النباتيّة البَسيطة؛ والخامِسَةُ في أصْنَاف الشّرابِ والأدْوِيَة المعدنيّة (2).

وقد قسّم كلّ مَقالة إلى مَوادٍّ أو مَداخِلَ قَامُوسيّة استقلّ كلٌّ منها بدَواء؛ واتّبع في التعريف بالأدْوية طريقةً قد عمّت الكتابَ كلّه تقريبًا. وأهمّ الأرْكان التي تكوّنُ التعريفَ في تلك المدَاخل ثلاثةٌ تكادُ تكُونُ قارّةً : (1) التعريفُ اللغَوي الموجَزُ بالدواء، وغالبًا ما يَذْكر في هذا الرُّكْن مختلفَ التَّسْميَات التي يُعرَفُ بها الدواءُ في أماكنَ مختلفة من بلادِ اليُونَان، وقدْ يذْكرُ في بَعْضِ الأحْيانِ مُرادفات أو مُقابلاتٍ غيرَ يونانيّة، مثلَ التّسْميَات السُّرْيَانيّة واللاّتينيّة ؛ (2) الوصفُ العلْميّ الدقيقُ لبنْيَة الدّواء وخاصّةً إذا كانَ من النّبات، وقد يُضيفُ إلى هذا الوَصْف معلومات مَوْسُوعيّةً عن المحيطِ الطبيعيّ الذي يُؤثّر في الدّواءِ وخاصّةً من حيثُ الزّمانُ والمكانُ ؛ (3) خَصائصُ الدّواءِ ومَنافعُه العلاجيّة (3).

وقد كان لكتابِ المقالاتِ الخمْس ولمنهجِ ديوسقريديس في تأليفه تأثيرٌ مُبكّرٌ وَاسعٌ في علْم الأدوية المفْردة عنْد العَرب، وخاصة في طريقةِ التأليف فيه، بفَضل التّرْجمة العربيّة التي وُضعَت للكتاب. فقد نَقلَ الكتابَ من اليونانيّة إلى العربيّة اصطفَن بن بَسيل — أحدُ تلاميذِ حُنيْن بن إسْحاق العبادي — في بغداد، في عَصْرِ جعْفَر المتوكّل العبّاسيّ (232 هـ/ 847 م — 247 هـ/861 م) ؛ وقد نظرَ حُنيْن في الترجمة فراجَعَها ثم أجازَها. لكنّ مصْطلحاتِ الكتاب تَختلفُ عن مُصطلحاتِ الفَلسَفة أو مُصطلحاتِ الرّياضيّات التي تَكونُ غالبًا ذاتَ مَفاهيمَ مُجرّدَة فلاَ يَصْعُبُ على المترْجمِ نَقلُها بمعانيها. فإنّ مصطلحاتِ المقالات الخمْس تَنْتَمي إلى عِلْمِ المواليدِ، أي إلى النّباتِ والحَيوانِ والمعادن ، وذلك يَعني أنّ "المقَالات" مثلَ كتُب المواليد الأخرى تصفُ الأشياءَ، وخاصّة أعيانَ النّبات والحَيوان ؛ وقد وَجَدَ اصطفن المترْجمُ وأستاذُه المرُاجعُ — وسَنُسَمّيهما المترْجميْن على التّعْميم — نَفسَهُما، وهما يَنْقلاَن مصطلحاتِ الكتاب أمَامَ ثَلاثِ حَالاتٍ من "قَابليّة التّنَاقُل" (transmissibilité)

---

(2) ينظر المرجع نفسه، (ط) ، ص 127 ، 237 ، 309 ، 373 ؛ وينظر إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص 132.

(3) ينظر حول التعريف وأركانه في كتاب المقالات الخمس وبعض النماذج من موادّه في إبراهيم بن مراد : المعْجَمُ العلميّ العربيّ المختصّ، ص ص 33 – 37 .

بين اليُونَانيّة، اللغَة المصْدَر، والعربيّة، اللغَة المورِد، هي الحَالاتُ التي يَجدُ مُترجمُ هذا الصنفِ من الكُتُب نفسَه عَادةً أمَامَها : الأولَى أنْ تُوجَدَ في العربيّة مُصطلحَاتٌ يَعْرِفَانها لمقابلة المصطلحات الأعْجميّة ؛ والثانيةُ أن تُوجَدَ في العربيّة تلكَ المقَابلاتُ، لكنّهما لا يَعْرِفَانها ؛ والثّالثةُ ألاّ يَكونَ في العربيّة مُقابلاتٌ البتّة للمُصطلحَاتِ الأعْجَميّة. وقد كانَت الحالَتانِ الثانيةُ والثّالثَة أغْلبَ وأعمَقَ تأثيرًا في عملِهمَا وفي أعمَال المتَرْجمين في عَصرِهما عامّة.

فلقد كانت العَربيّة — قبل عصْر الترجمة، أي حتى أواخرِ عصر بَني أميّة — لغةً بَدويّة في جَوْهرها، تَصفُ وَاقعًا حَضَاريًّا تغْلبُ عليْه البَداوَة؛ ثمّ هي كانتْ لغةً أدبيّة مُعبّرةً عن مَلَكَة العَربِ الشّعْريّة خَاصّةً، ولذلك فإنّ المتَرْجمينَ عنْدما أقبَلوا على تَرجمة كتبِ المواليدِ — مثل كتَاب المقَالاتِ الخمسِ لديوسقريديس، وكتابِ الأدْوية المفْردة لجالينوس، وكتاب الحيَوانِ لأرِسْطو — كانُوا ينقُلُون إلى لغَة فيها الكَثيرُ من الخَانَات الفَارغة، نَتيجةَ الاخْتلاَفِ بين البيئتَيْن الطبيعيّتَيْن اللتَيْن تَصِفُهما اللغَتَان اليُونانيّة والعربيّة؛ يُضاف إلى ذَلك أنّ عُجْمَة جُلّ المتَرْجمين وقلّةَ اختصاصهم في العُلوم التي يُتَرْجمونَ نُصوصها تجْعلاَنهم يَجْهَلون كثيرًا من الخانَات المليئة أيضًا، أيْ كثيرًا من المصطلحات التي تُوفّرها العَربيّة لمقابَلة تَسْميَاتِ المواليدِ اليُونانيّة. على أنّ العُجْمَة وقلّةَ الاختصاص قد جَعلتَاهم يَعْجزُون عنْ إيجادِ المقابلات العربيّة لمصطلحات لا تَرْتَبط بأشياءَ ذات أعْيَانٍ وأشْخَاصٍ مثل المواليد، بل تَرْتَبط بمفَاهيمَ قابلةٍ للتّجْريد، مثل الأمْرَاض التي تُصيبُ البَدنَ (4).

وهذا كانَ شَأنَ اصطفن بنِ بَسيل وحُنَين بن إسْحاق في نَقْلِ مصطلحاتِ المقالات الخمْس اليُونانية ؛ فلقد عَجزَا عن إيجادِ مُقابلاتٍ عَربيّة كثيرةٍ لمصطلحاتِ ديوسقريديس. وقد لخّصَ لنا أبو داوُد سليْمَان بنُ حسّان بن جُلْجُل هذه الحالةَ بقوله، واصفًا عمَلَ اصطفن : "فمَا علِمَ اصطفن من الأسماءِ اليونانيّة في وقْته له اسْمًا فسّره بالعَربيّة، وما لم يَعلمْ له في اللّسَان العربيّ اسْمًا ترَكه في الكتاب على اسمه اليُونانيّ، اتّكالاً منه على أن يَبْعثَ الله بعدَه من يَعْرِفُ ذلك ويُفَسّرُه باللّسَان العَربيّ، إذ التّسْميَةُ لا تَكون إلاّ بالتّوَاطؤ من أهْل

(4) ينظر حول الحالات الثلاث وآثارها إبراهيم بن مراد : المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط، إشكالات الماضي وآفاق المستقبل، ص ص 298 - 299 .

كلّ بَلد على أعْيَان الأدْوية بما رأوْا، وأن يُسَمّوا ذلك إمّا باشْتقاق وإمّا بغيْر ذلك من تَوَاطئهم على التّسْمية. فاتّكل اصطفن على شُخُوصٍ يَأتون بَعْده ممّن قد عرَفَ أعيَانَ الأدْويَة التي لم يَعْرِفْ هو لها اسْمًا في وقْته فيُسمِّيها على قدْرِ ما سَمِع في ذلك الوَقْتِ فَيَخْرُجَ إلى المعْرفة" (5).

ولقد ظهرتْ في العربية بالفعل بين القرْنَين الرّابع والسّابع الهجريّين / العاشر والثالثَ عشرَ الميلاديّين حركةٌ مُصطلحيّة قويّة تَركّزَتْ على التّرجمة العربيّة لكتاب المقالات الخمس، وتمثّلت في إعادة تَرْجمَة الكتَاب، وفي مُراجَعة التّرجمة الأولى، أي البغداديّة، وتأليف شُروحٍ وتَفاسيرَ لها ؛ وقد كانت الغايةُ الأساسيّة من تلك الحركة إيجادَ المقَابلات العربيّة لما عَجز اصْطفن وحنيْن عن إيجاد مُقابلٍ لهُ من المصطلحات اليونانية، وتوْسيع دائرةِ التعريف بالمصطلحات التي وُجد لها مُقابلٌ، بذكْرِ مُرادفَات لها، قد تكون عرَبيةً خالصَة، وقد تكون مُقْتَرَضة من "اللّغَات الإسْلامية" المسْتعْمَلة في بلاد الإسْلام، وخاصّةً الفارسيّةَ والسّرْيَانيّة في المشْرق، واللاتينيّةَ والبربريّةَ في بلادِ المغْرب والأنْدلس (6).

2 – في أنْوَاع المصْطلح في "المقالات الخمْس" العرَبيّة :

2 – 1 . في "المقَارَبَة المعْجمية" لعلم المصطلح :

نَحن نتَزّلُ المصْطلحَ ضمْن "مُقارَبة معْجَمِيّة"(approche lexicaliste) لعِلْم المصطلح كنّا قد وضَعْنا لها أسَاسَها النّظرِيّ منذُ بداية السّنَوات التّسْعين من القرْن العشْرين (7)، مُتجاوِزينَ بها المقارَبةَ النّظريّة التّقليديّة التي كانَتْ سَائدَةً لعلْم المصْطلح، ممثّلةً خاصّة في

(5) ينظر قوله عند ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، 46/2 – 47 .

(6) ينظر حول تلك الحركة ابراهيم بن مراد : انتقال مقالات ديوسقريديس إلى الثقافة العربية ترجمة ومراجعة وشرحا، في حوليات الجامعة التونسية، 24 (1985)، ص ص 247 – 291، وقد أعيد نشره منقحا في ابراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي ، ص ص 227 – 270.

(7) ينظر ابراهيم بن مراد : "المصطلحية وعلم المعجم"، في مجلة المعجمية، 8 (1992)، ص ص 5 – 16؛ وينظر النص نفسه في ابراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 – 44 ؛ وينظر له أيضا : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 99 – 101 ؛ نفسه : "المقولة الدلاليّة في المعجم" ، في مجلة المعجمية، 16 – 17 (2000 – 2001)، (ص ص 34 – 76) ، ص ص 42 – 45 .

"المَدرسة النمْسَاوِيّة" (8)، وهي مقاربةٌ تُخرجُ علمَ المصطلح من عِلمِ المعْجم وتَعدّه مبْحثا مُستقلاً تُشَارِك في تَكْوينه مجموعةٌ من العلوم مثل علْمِ المنْطق وعلم الكائن (ontologie) وعلمِ التّوثيق، دونَ إغفَال اللسَانيّات. وقد ظهرتْ بعدَ مقارَبتنا مُقاربَاتٌ أخرى تُؤكّدُ صلة علْمِ المصطلح باللسَانيّات، مثل مُقارَبة "المصْطلحيّة الاجتْمَاعية" (socioterminologie) (9)، ومقارَبة "المصطلحيّة العِرْفانيّة" (sociocognitive terminology) (10)، ومقارَبة "المصْطلحيّة النّصّية" (terminologie textuelle) (11). وقد نزّلتْ هذه المقارَباتُ كلّها علمَ المصطلح تَنزيلاً لسانيّا مُهمّا لكنّها لم تُؤكّدْ علاقتَه الوَطيدةَ بعلمِ المعْجم. والمقاربةُ المعجميّة التي اتبعْناها تُرْجِعُ علمَ المصطلح إلى أسُسِه اللسَانيّة، لكنها تنزّله ضمن لسَانيّات المعْجَم، باعتبار "المعجم" علما شاملاً يكوّنه مبحثان كبيران هما "المعجمية العامة"(lexicologie) و"المعجمية المختصة"(terminologie)، ولكلّ منهما مبحثٌ تطبيقيٌ متّصلٌ به : "القاموسيّة العامّة" (lexicographie) بالنسبة إلى الأول و"القامُوسية المختصة"(terminographie) بالنسبة إلى الثاني.

والمصطلحُ في هذه المقاربة وَحْدةٌ مُعْجميّة، وهي تُسَمّى "وَحْدةٌ مُصطلحية"(unite terminologique) أيضا، ونُسميها "وحدة مُعجمية مُخَصَّصَة" في مقابل "الوحدة المعجمية

---

(8) ينظر مثلا : A. Rey : *La terminologie. Noms et notions*, PUF, Paris, 1979 ; H. Felber : *Terminology Manual*. Unesco – Infoterm, Paris, 1984 .

(9) ينظر خاصة F. Gaudin : Socioterminologie : du signe au sens, construction d'un champ. In : *Meta*, 38/2 (1993), pp. 293 – 300 .

(10) ينظر خاصة : R. Temmerman : *Towards New Ways of Terminology Description. The Sociocognitive Approach*. John Benjamins, Amsterdam – Philadelphia, 2000, pp.219 – 233 .

(11) ينظر خاصة : M. Slodzian : L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens. In : H. Béjoint et Ph. Thoiron (éds.) : *Le sens en terminologie*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 2000, pp.61 – 85 . والمقاربة التي تدعو إليها هذه الباحثة تتنزل ضمن "لسانيّات النص" وخاصة ضمن "لسانيات المدوّنة النصية"، وأهمّ مصادرها في ذلك مقارباتُ فرانسوا راستيي (François Rastier) للسانياتِ النص ومتعلّقاتها. وأهمّ ما يميّز هذه المقاربة النصية لعلم المصطلح الميلُ إلى إزالة الحدود والفواصل بين المصطلح – من حيثُ هو وحدةٌ تعيينية متعلقة بمفهوم قابل للتحديد والضبط – واللفظ اللغوي العام من حيث هو وحدة معجمية عامة قابلة للدخول في شبكات من المعاني حسب ما يسمح لها به "الاشتراك الدلالي" (polysémie). فليس هناك ما يمنع من أن يشارك المصطلحُ اللفظ اللغويَّ العامّ في وظائفه الدلالية . ثم إن المصطلح – مثل اللفظ العام – يستمدّ وجودَه من النص الذي يوجد فيه ويُستخرجُ منه ومن السّياق الذي يكون له فيه ؛ وكأنه لم يكنْ – قبل أن يُوجدَ في النص – ذا مفهوم ثابت قابل للتحديد ضمن المجال العلمي الذي ينتمي إليه، وذ بنية صرفية قابلة للتحديد الدقيق مثلما تحدّدُ بنيةَ أيّ وحدة مُعجمية أو أيّ وحدة مصطلحيّة .

العامّة" التي تكون لفْظا لغويّا عامّا. والوَحْدَتَان – المعجَميّة العامّة والمعجميّة المخصّصة – تَشْتَرِكان في المكوّناتِ المباشِرة الأساسيّة – وهي الصوْت والبنْيةُ الصرفيّة والدّلالةُ – وفي الخَصائص التّمْييزيّة الضرُوريّة التي تُؤكّدُ نِسْبَتَهُما إلى المعْجَم، وهي التّأليفُ الصّوْتي والبنْيةُ الصرفيةُ والمغْزى المعجميّ والانتمَاءُ المقُوليّ.

وللوحْدة المعْجَميّة – من حيْثُ "البنيةُ الصرْفية الخارجيّة" التي نُعوّض بها "الخَاصيّة التّركيبيّة" في الوحدة المعجمية بمفهومها العامّ، وتُقابِلُ "البنْيةَ الصّرفيّةَ الدّاخليّة" التي تكُون في المفْردة الواحِدَة – أرْبعُ حَالاتٍ تكونُ عليْها في المعْجَم : الأولى أنْ تكونَ بَسيطةً، أي مُفْردةً بالمفْهوم المتداوَل لهذا المصْطلح، المقابلِ لمصطلح "جُمْلَة"، ومثالها "كَتَبَ" من مَقولة الفعْل، و"كِتَاب" من مقولة الاسْم، و"كاتِبٌ" من مقولَة الصّفة ؛ والحالَة الثّانية أن تَكونَ مُركّبَةً، أي متَكوّنةً من مُفْردَتيْن، تَربط بينهما علاقةُ إضافةٍ مثل "أمّ الكِتاب" و"أهْل الكِتَاب"، أو عَلاقةٌ وَصْفيّةٌ مثل "إبْرَةٌ مغنطيسيّةٌ" و"أثرٌ رَجْعيٌّ" ؛ على أنّ "المركّبَ المعْجَميّ" قد يكون مَزْجيًا مثل "بَيْنَ بَيْنَ" و"لَيْلَ نَهارَ"، وقد يكون ظرْفيّا – وخاصّة في المصطلحات العِلمية والفنّية الحدِيثة المتَرْجمة – مثل "دَاخِلَ الشّدْق" لترْجمة "interbuccal" و"بيْنَ عَضَليّ" لترجمة "intermuscular" ؛ وقد يَكونُ أدَوِيّا، مبْدوءا بأدَاة، ومثالُه من المصطلحات المترجمة أيضا "غَيْرُ بالغٍ" لترجمة "impubère"، و"في الوَرِيد" لترْجمة "intravenous" ؛ والحالة الثالثةُ أن تكون الوحدة المعجمية مُعقّدةً، أي متكوّنةً من ثلاث مفْردات أو أكثرَ – وقد تكون إحْداها من مقُولة الأداة – ومثالها من أسْماء النّبَاتِ "بقْلةٌ حمْقاءُ بَرّيّة"، و"ذُو ثَلاثِ حبّات" ؛ والحالةُ الرابعةُ أنْ تَكونَ عِباريّةً، أي أنْ تَكُونَ عبارَةً ذاتَ طبيعة تَرْكيبيّةٍ نَحْويّةٍ عَاديّةٍ لكنّها ذاتُ وظيفة مُعجميّة نتيجةَ حملها لوحْدة دلاليّة، وإحَالتِها إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون؛ وهذه قد تكونُ تَحْليليّةً قائمةً على مَجازٍ قابلٍ للتّرجمة الحرفيّة، ومثالها "ضَرَبَ السّكّةَ" أي صاغَها، و"اقْتَفى الأثَرَ" أي تَبِعَهُ؛ وقد تكون اصطلاحيّةً أي مُعبّرة عن خُصوصيّة مّا من الخصوصيّات الدّلالية في مُعْجَم الجماعة اللغويّة، وتَكونُ عندئذ قائمةً على مَجازٍ غيرِ قابلٍ للتّرْجمة الحرفيّة، ومثالها "لَبّى دَاعيَ ربّه" أي تُوفّي، و"حنكَتْه التّجَارِبُ" أي أحْكَمتْه. على أنّ الحلات الأربعَ التي ذكرْنا تَنتمي إلى

ثلاث حالات أخْرى أعمّ منها : الأولى هي "حَالةُ الإفْرَاد"، وهي حَالةُ الوَحْدة المعْجميّة إذا كانت بَسِيطة، أي مُفردَةً ؛ والثّانية هي "حَالةُ التّضَامّ"، وهي حالة الوَحْدَة المعْجَميّة إذا كانَتْ مُركّبة أو كانتْ مُعقّدةً ؛ والثّالثةُ هي "حَالةُ التّلازُم"، وهي حالةُ الوَحدةِ المعْجَميّة إذا كانتْ عبَارةً ([12]).

والمفْرداتُ مُشْترَكَةٌ بين ألفاظِ اللغَة العامّة المكوّنة للمعْجم اللغويِ العامّ، والوَحداتِ المعجميّة المخصّصة أو المصطلحات المكوّنة للمعْجَم المختصّ، لكنّها تمثّل قِوامَ المعْجم اللغويّ العامّ لغلبتها فيه، وليست كذلك في المعْجَم المختَصّ ؛ والمتضامّاتُ مُشْترَكةٌ بين المعْجَم العامّ والمعْجَم المختصّ أيضا لكنّها في المعْجَم المختصّ أغلبُ، لأنّ أكثرَ استعْمالها يكونُ للتعبيرِ عن المفاهيم التي تَرْتبطُ بالمصطلحات وليْس بألفاظ اللغة العامّة ؛ والمتلازماتُ تكادُ تكونُ من خَصائص المعْجم اللغويّ العامّ لارْتباطها بالخصوصيّات الدلاليّة في مُعْجَم الجماعة اللغويّة العَامّ ؛ ومن هنا ينْشأ الإشْكالُ الذي نُريدُ الاهتمامَ به في هذا البحْث : إذا كانَت "المقَالاتُ الخمْس" قامُوسًا مُختصًا، مُشْتملاً على مُصطلحات تنْتمي إلى المعْجم المختصّ، وكانت الوَحَداتُ المعجميّة العبَاريّة من خَصائصِ المعْجم اللغويّ العامّ، فمِنْ أيْن لما سَمّيناهُ "اصْطلاحًا عباريًا" أنْ يَظهرَ في "المقَالاتِ الخَمْس" العَربيّة ؟

2 – 2 . في النصّ العلميّ ومُسْتويَاته المصطلَحيّة في المقالات الخمْس :

نَنْطلقُ في تحليلنا للاصْطلاح العَبَاريّ في المقَالات الخمْسِ من "النّصّ الشّاهد" التالي الذي اجْتزَأْناهُ من مادّة واردة في آخِر المقَالة الثّالثَة، هي "خَامَافِيطُس" ([13]) : "وبَعْضُ مَنْ في البِلادِ التِي يُقالُ لها بُنْطُس ([14]) يُسَمّيه أُلوقُورُن ([15])، وأهلُ البِلادِ التِي يُقالُ لها أوبْوَا ([16])

---

(12) قد حللنا من قبل الظواهر التي تحدثنا عنها في بحث عنوانه "الوحدة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتلازم" قُدّم في الندوة العلمية الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس يومي 2 و 3 ماي 2003 حول "التلازم اللفظي والتضامّ"، ونشر بعد ذلك في مجلة "الدراسات المعجمية" المغربية، 5 (2006) ، ص ص 23 - 31 .

(13) المقالات الخمس : (ط) : ص ص 307 – 308 (ف 3 – 151) ؛ (خ) : ص ص 80 و (ف 3 – 155) ؛ (و) : 2 / 164 - 165 (ف 3 – 158) ؛ واسمُ النبات اليونانيُّ هو χαμαίπιτυς (khamaipitus)، ومعناه الحرفيّ "صَنوْبَرُ الأرْض". وقد اعتمدنا في إثبات النص نص المقالات المطبوع (ط) ، ونصها المخطوط (خ)، ونصها اليوناني (و)، وفي النص المطبوع سقط أتممناه من (خ) بوضعه بين معقفين [ ]، كما أن فيه بعض التحريف في كتابة المصطلحات أصلحناه اعتمادا على (خ) و(و) .

(14) أي Πόντος (Pontos) .

يُسمّونهُ [بسيذيريطس ([17])، وأهْلُ البلادِ التي يُقالُ لها أثينية ([18]) يُسمّونه] أيونيا ([19]). هو من هذا النّباتِ المسْتأنفِ نبْتهُ في كُلّ عَامٍ، وهو يَسْعَى في الأرْضِ في نَبَاته، إلى الانْحناء مَا هُوَ؛ وله وَرَقٌ شَبيهٌ بوَرَقِ الصّغير من النّباتِ الذي يُقَالُ له حَيّ العَالَم، إلاّ أنّه أدَقُّ منه، وفيه رُطُوبَةٌ تَدْبَقُ باليَد، وعليْه زَغَبٌ، ووَرَقُهُ كثيفٌ على أغْصَانه، ورَائحتُهُ شَبيهةٌ برائحَة شَجَرِ الصّنَوْبَر ؛ وله زَهرٌ دقيقٌ أصفرُ، وأُصُولٌ شَبيهةٌ بأصُولِ النّباتِ الذي يُقالُ له قيخُوريُون ([20]). وإذَا شُرِبَ وَرَقُ هذا النّبات مع الشّراب سَبْعةَ أيّامٍ متواليَة أبْرَأَ اليَرَقَانَ ؛ وإذَا شُرِبَ [مَعَ الشّرابِ الذي يُقَالُ له إيدْرُومَالي ([21]) أرْبَعينَ يَوْمًا متَوَاليَةً أبْرَأَ عِرْقَ النَّسَا ؛ وقد يُسْقَى منه] أيضاً لعِلّة الكَبِد وعُسْرِ البَوْلِ ووَجَعِ الكُلَى والمغْص. وقد يَسْتَعْمِلُ هذا النّباتَ كثيرًا أهْلُ البلادِ التي يُقَالُ لها إرَقْلِيَا بنْطيقَى ([22])، وقد يَسْقونَ طبيخَهُ لِضَرَرِ السّمّ الذي يُقَالُ له أقُونيطُن ([23])".

والمصطلحُ في النّصّ الذي قدّمْناه قابلٌ للتّصنيف إلى ثلاثَة مُسْتَويات يُتَنَاوَلُ منها : أوّلها هو "المسْتَوَى المجَاليّ" (niveau domanial)، بالنّظرِ في "المجالاَت العلميّة" التي يَنتمي إليها، وهذه المجالاتُ هي التي تُحدّدُ المجالاتِ المصْطلحيّةَ التي تنتَمي إليها مُصطلحاتُ النّصّ، والمجالاتِ المفْهوميّةَ التي تَتوزّع عليْها. والمجالاتُ المصطلحيةُ الظاهرةُ في النصّ ثلاثةٌ : أوّلها وثانيها لَصيقَان بالغايَة من تأليفِ الكتاب باعتباره كتابًا في الأدوية المفردة، وباعتبارِ الأدْويَة المفردَة "وَسَائلَ" عِلاَجية. فالأوّل هو "المجالُ النّباتي" (botanique) لأنّ جُلّ النّصّ قائمٌ على وَصْفِ نَباتٍ بعيْنِه هو المسَمّى "خَامَافيطُس"، وقد ذُكِرَتْ معَه أسماءٌ نباتيّةٌ أخرى؛ وثانيهَا هو "المجَالُ العلاجِي" (thérapeutique)، إذ تَحدّثَ النّصّ عن نَبَاتِ "خَامَافيطُس"

---

(15) هو ὁλόκυρον (holokuron) .

(16) هي Εὔβοα (Euboa) .

(17) هو σιδηριτις (sidēritis) .

(18) هو اسم مدينة أثينا ، وهو Ἀθηνᾶ (Athêna) .

(19) هو ἰωνια (iônia) .

(20) هو κιχόρριον (kikhorion) .

(21) هو ὑδρομέλιτος (hudromélitos) .

(22) هي Ἡρακλεία τῇ Ποντικη (Hêrakleia tê Pontikê) .

(23) هو ἀκονιτον (akoniton) .

باعتباره "دواءً مفردًا" وذَكَرَ بعضَ منافعه العلاجيّة ؛ وأمّا المجالُ الثّالثُ فنُسمّيه "المَوَاقعيّة" (toponymie) — وهو يَنتمي إلى "الأسْمائيّة"(onomastique) — وتمثّله أسْماءُ المواقعِ المذكورة في النّصّ، وقد ارتبطتْ بها كما يُلاحَظُ إشاراتٌ إلى أسْماءِ الأقْوامِ التي تَقْطنُها.

والمستَوى الثّاني هو "المستَوى المقُوليّ" (niveau catégoriel)، و"المقُوليّ" الذي يَعنينا في هذا المقَام هو "المقُوليّ المعْجَميّ". ويُلاحَظُ أنّ النّصّ، مثْلَ أيّ نَصّ آخرَ علميّ أو إنشائيّ أدبيّ، يتكوّنُ من مُختلفِ المقُولاَت المعْجميّة : فالمقُولاتُ الظاهرة فيه خَمْسٌ، هي الاسْمُ، ومنه العربيّ الخالصُ مثل "نَباتٌ" و"أرْضٌ" و"وَرَقٌ" و"شَرابٌ"، ومنه الأعْجَمي المقْترَضُ مثل "قِيخُوريُون" و"إيدْرُومَالي" و"أقُونيطُن" ؛ ثم الفعْلُ، مُستَعمَلاً للمعْلُوم وللمجهُول، وفي زمَنَي الماضي والمضارع، مثل "يُسَمّى" و"يُقالُ" و"تَدْبَقُ" و"أبْرَأَ" ؛ ثم الصفةُ مثل "المسْتَأْنِف" و"أدَقُّ" و"كَثيفٌ" و"شَبيهَةٌ" ؛ ثمّ الظّرْفُ، ولم نَجدْ في النّصّ إلاّ وحدةً معْجميّةً واحدةً يمكنُ أن تُعَدّ ظرْفًا هي "كَثيرًا" ؛ ثم الأداةُ وهي أنْواعٌ كثيرةٌ في النّص، منها العَاطفةُ مثلَ "و"، ومنها الجارّةُ مثل "في" و"مِن"، ومنْها "الوَاصلةُ" مثل "مَنْ" و"التي". لكنّ الأداةَ والظرْف والفعلَ كلّها تَقُومُ في النّصّ بدَوْرِ الوَسَائل أو الوَسَائط التي يُتَوصّلُ بها إلى التعبير عمّا يُرادُ التعبيرُ عنه من المفَاهيم ؛ وأمّا الصفةُ فذاتُ وظيفة مُتمّمَة لوظيفة الاسْم التّعْيينيّة لأنّها مُرْتبطةٌ في النّص بتَحديدِ خَصائص النّباتِ مثل "المسْتَأْنِف" في "المسْتَأْنِف نَبْتَه"، و"الصّغير" في وَصف "حَيّ العَالَم"، و"كَثيفٌ" في وصف الوَرَق. وأمّا الاسْمُ فذو بُعدٍ مُصطلحيّ خالصٍ لارْتباطه في كامل النّصّ بالمجالات المفْهُوميّة التي حَدّدْناها في المسْتَوى الأوّل.

والمستَوى الثّالثُ نُسمّيه "المستَوى الصّرْفيّ" (niveau morphologique)، وهو مُسْتوًى شَكْليّ يعْنينا منه "بنْيةُ المصْطلح" الذي تُكوّنُه الأسْماءُ في النّصّ. ويُظهرُ لنا النصُّ ثلاثةَ أنْواعٍ من المصْطلحَات : أوّلها المصطلحاتُ البَسيطة، أي المفْرَداتُ، ومثالها "أُلُوقُورُن" و"أيُونيا" و"اليَرَقان" و"المغْص" ؛ ومنها المصطلحَاتُ المركّبةُ، المتكوّنة من عنصريْن مُعْجَميّين، ومثالها "عِرْقُ النّسَا" و"عُسْرُ البوْل" و"وَجَعُ الكُلَى" ؛ وأمّا النّوْعُ الثّالثُ فتمثّله مُصْطلحَاتٌ ذاتُ طبيعةٍ تَرْكيبيّة خَاصّة تُخرجُه عمّا نُسمّيه في المسْتوى الصّرْفيّ مصطلحًا مُعقّدًا،

وعددُها عَشرةٌ، هي : "البِلادُ التي يُقَال لها بُنْطُس"، و"البِلادُ التي يُقالُ لها أوبْوا"، و"البلادُ التي يُقالُ لها أثِينيَة"، و"النّباتُ المسْتَأنفُ نبْته في كلّ عَام"، و"إلى الانْحنَاء مَا هُو"، و"الصغيرُ من النّبات الذي يُقالُ له حَيُّ العَالَم"، و"النّباتُ الذي يُقَالُ له قِيخُورِيُون"، و"الشّرابُ الذي يُقالُ له إيدْرُومَالي"، و"البلادُ التي يُقَال لها إرَقْليَا بُنْطيقَى"، و"السّمُّ الذي يُقَالُ له أقُونِيطُن"، وهذا النّوْعُ من المصطلحات هو الذي نَعتَبِرُه عبَاريًا، وسنَرْجع إليْه فيمَا بعدُ.

على أن النّتائجَ التي أنْهانَا إليها تحليلُ المستويَات المصْطلحيّة في النصّ الذي قدّمناه لا تُظهرُ حَقيقةَ المنزلةِ التي يتَنزّلها "المصطلحُ العبَاريّ" في المقَالاتِ الخمْس. فإن الغالبَ على مُصْطلحاتِ المقَالاتِ الخمْسِ العَربيّة حَالتَا الإفْراد والتّضامّ ، وتتَنزّلُ الحالةُ العباريّة التي أشرْنا إليها في مَرْتبة ثالثة. أمّا الإفْرادُ فنَاتجٌ عن حَالة الإفْرادِ المغلّبَة في أصلِ المقَالات اليُونَاني، لأنّ مَوْضُوعَها "الأدْويةُ المفْرَدة" التي تُسمّى أيضا "الأدوِيةَ البسيطة" أو "البَسَائط"، لأنّها تُحيلُ إلى نَباتاتٍ وحيوَاناتٍ ومَعادنَ ذاتِ أعيَانٍ وأشْخَاصٍ أو ذَوَاتٍ مادّيّةٍ مُفْردة. وقد بلغَ عددُ المصطلحات المفْرَدَة أو البَسيطة اليُونانيّة المداخلِ التي ترْجمت بمقابلات عربيّة مُفْرَدَة أو أبْقِيَ عليها مُقترَضةً دونَ ذِكْر مُقابلٍ عربيّ لها اثنيْن وثَمَانين (82) في المقَالة الأولى من جملة 147 مَدْخَلاً، أي بنِسبَة 55,78 % ([24])، ومِن أمْثلة ما له مُقابِلٌ في العربيّة – عَربيٌّ أو مُقْتَرَضٌ – نذكُرُ "القُورُون وهو الوَجّ" ([25])، و"مِيُون وهو المُو" ([26])، و"قيفَارُس وهو السُّعْدُ" ([27])، و"قرْدَامُومُن وهو القَرْدمَانا" ([28])، و"نَارْدُسِ وهو النّارْدِين" ([29]). لكنّ الإفْرادَ

---

(24) تنظر المقالات الخمس ، ص ص 11 – 125 ؛ على أن في هذه المقالة الأولى ثلاثا وثلاثين مادة تتعلق بالأذهان النباتية وطرُق إعْدادها قد ورَدت كلها مُرَكّبة، ولا يمكن لها أن تكون إلا كذلك – ينظر المرجع نفسه، ص ص 37 –60 ، (الفقرات 26 – 59) .

(25) المرجع نفسه، ص 13 (ف1 – 2)، و"القورون" هو ἄκορον (akoron) ؛ وأما الوجّ فمن السنسكريتية vača ، وقد دخل العربية فيما يبدو من الفارسية – ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 807/2 (ف 1988) .

(26) المقالات الخمس، ص 13 (ف 1 – 3) ؛ و"ميون" هو μῆον (mêon) ؛ وأما "المُو" فمقترض في العربية من الأصل اليونانيّ المذكور نفسه – ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 768/2 (ف 1885).

(27) المقالات الخمس، ص 14 (ف 1 – 4) ؛ و"قيفارس" هو κυπερος (kuperos) ؛ وأما مقابله – "السّعْدُ" – فعربيّ خالص .

(28) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1 – 5) ؛ و"قردامُومُن" هو κάρδαμωμον (kardamômon) وهو يطلق في العربية على نباتين مختلفين هما "القاقلة الصغيرة" و"القاقلة الكبيرة"؛ وأما "القرْدَمَانا" في العربية فليس مقترضا من الأصل اليوناني المذكور بل من مصطلح يونانيّ آخر يوافق في العربية "الكَرَوْيَا الجبليّة"

في العَيْنِ أو في الشّخْص أو في الذّاتِ لا يَعْني أنْ يَكونَ الاسمُ الذي يُطلقُ على النبَاتِ المفْرد وَحدةً مُعْجَميّة بَسيطة، أي مُفْردَةً. ولذلكَ فإنّ من مُصطلحاتِ الكتَابِ مُتضامّاتٍ مُركّبةً أيضا. ومن هذه المتَضامّاتِ المرَكّبة ثلاثةُ أنْواعٍ :

(1) مُركّباتٌ يُونانيّةٌ قابَلتْها مُركّباتٌ عَربيّة، ومن أمثلتها "قالاَمُس أرُومَاطيكُس" (30) وهو "قَصَبُ الذّرِيرَة"، و"أمِغْدَالي بِكْرَا" (31) وهو "اللوزُ المرُّ"، و"أمِغْدَالي غلُوقْيا" (32) وهو "اللّوْزُ الحُلْو".

(2) مُفْرداتٌ يُونانيّةٌ قابلتْها مُركّباتٌ عَربيّةٌ، ومن أمْثلتها "أمَالابَتْرُون" (33) وهو "السّاذَجُ الهنديّ"، و"فِيطُوِيدَاس" (34) وهو "قَمُّ قُرَيْش"، و"طَرْمِينْثُس" (35) وهو "الحبّةُ الخَضْراءُ".

(3) مُركّباتٌ يُونانيةٌ قابلتْها مُفرداتٌ عَربيّة، وهي قليلَةٌ في المقَالات، ومن أمثلَتها "قارُوَا بَاسليقَا" (36) وهو "الجَوْزُ"، و"فانَاقِس إيرَقْلِيُون" (37) وهو "الجَاوَشِير"، و"قُولُوقُنْثا أغْرِيَا" (38) وهو "الحَنْظَلُ".

هو κάρδαμον (kardamon)، وقد خلط المترجمَان هنا بين النباتين، وتواصل الخلطُ بعدهما في كتب الأدوية المفردة العربية – ينظر كتابُنا المصطلح الأعجمي، 608/2 – 609 (ف 1469، 1470، 1471) ؛ وينظر ابن البيطار المالقى : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 112 (التعليق على ف 1 – 5) .

(29) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1 – 6) ؛ و"ناردس" هو νάρδος (nardos)؛ وأما "الناردين" فمقترَضٌ منه – ينظر المصطلح الأعجمي، 777/2 (ف 1906) . ويُلاحظ أنّ من المصطلحات الخمسة المستعملة مقابلاتٍ للمصطلحات اليونانية مصطلحًا واحدًا عربيًا هو "السُّعد"، وأما المصطلحات الأربعة الأخرى – وهي "وَجّ" و"ومُو" و"قرَنْدَمانا" و"ناردين" – فهي ذاتها أعْجمية مقترضة.

(30) المقالات الخمس، ص 27 (ف 1 – 15) ؛ وهو καλαμος ἀρωματικος (kalamos arômatikos).

(31) المرجع نفسه، ص 116 (ف 1 – 137) ؛ وهو ἀμύγδαλα πικρά (amugdala pikra).

(32) المرجع نفسه، ص 117 (ف 1 – 138) ؛ وهو ἀμύγδαλῆ γλυκεῖα (amugdalê glukeia).

(33) المرجع نفسه، ص 19 (ف 1 – 9) ؛ وهو μαλάβαθρον (malabathron).

(34) المرجع نفسه، ص 69 (ف 1 – 69) ، وهو πιτυίδες (pituides).

(35) المرجع نفسه، ص 71 (ف 1 – 71) ، وهو τέρμινθος (terminthos).

(36) المرجع نفسه، ص 118 (ف 1 – 140) ؛ وهو καρύα βασιλικά (karua basilika).

(37) المرجع نفسه، ص 261 (ف 3 – 45) ؛ وهو πάνακες Ἡράκλειον (panakes Hêrakleion).

(38) المرجع نفسه، ص 367 (ف 4 – 121) ؛ وهو κολόκυνθα ἀγρία (kolokuntha agria).

والمصطلحاتُ التي ذكرْناها بأنواعِها الثلاثة تمثّلُ صنفًا يُعيِّنُ في اليونانيّة مثلما يُعيِّن في العربيّة نَباتات مَوْجُودةً بأشْخَاصِها، أي إن أسْماءها في اللغة المصدرِ – وهي اليونانيّة – لا تقابلُها بالنّسبة إلى المترجميْن خانَاتٌ فارغةٌ في اللغة المورِد، وهي العربيّة. على أنّ في المقالاتِ الخمْس صنفًا آخرَ من المصْطلحات المركّبةِ قد نَتجَ التّرْكيبُ فيها عن التّرجمة الحرفيّة. فإن المترجميْن لم يجدا في اللغةِ المورِدِ مُقابلاتٍ حقيقيّةً توافِق المصطلحاتِ المركّبةَ في اللغة المصدر فعمَدا إلى نقْل المفاهيمِ التي تحمِلها الأسْماءُ اليونانية نقْلاً حَرفيًا، مُعتمِدَيْن في ذلك ما يُعْرَفُ بالاقْتِراض الدّلاليّ (emprunt sémantique) الذي يُكْتَفَى فيه بنَقلِ المدْلول الذي يَكونُ للدّليل اللغويّ في اللّغَة المصْدَر دونَ نقْلِ الدّالّ، وهو كما يُلاحَظُ يَختَلفُ عن الاقتراض المعْجَمي الحقيقيّ الذي ينْتَقِلُ فيه الدليلُ من اللغة المصْدر إلى اللغَة المورِد بدالّه ومدلُوله معًا. ومن أمثِلة هذا الاقتراضِ الدلاليّ "أقنْثا لُوقَى" ([39]) ومعناهُ "الشّوْكَةُ البيْضاءُ"، و"أقَانثَارَابيقَى" ([40]) ومعْناهُ "الشّوْكَة العرَبيّة"، و"ألأبورُص لُوقُوص" ([41]) ومَعنَاه "الخَرْبَق الأبْيَض"، و"أنبَالُس أغْرِيَا" ([42]) ومَعنَاه "الكَرْمَةُ البرّيّة". وهذه التّرْجماتُ الحرفيّة – حسب الأمْثلة التي ذكرْناها – قد وَرَدَت في الكتابِ لمصطلحات مَداخلَ، أي لمصطلحات رئيسيّة قد تَصدّرَت الموادّ التي تُكوّنُ نُصُوصَ الكتَابِ، هي أسماءُ أشْياءَ أو مَوجُودات حسّيّة، ذات وجُود فعليّ باعتبارِها ذاتَ أعْيانٍ أو ذاتَ أشْخاص، ولذلك فإنّ المصطلحاتِ التي ولّدَتْ في العربيّة بالتّرْجمة الحرْفيّة مثل التي ذكرْناها هي مُتضامّاتٌ حَقيقيّة، لأنها ذاتُ وظيفة تعْيينيّة ظاهِرَة مُسْتمَدّة من الوَظيفَة التّعيينيّة التي تكتَسبُها المصطلحاتُ اليونانيّة التي تولّدت عنها؛ وإذْ أنّ هذه المصطلحات اليونانيّةَ ذاتُ مَفاهيمَ دقيقة محدّدَة فإنّ المصطلحات العَربيّة المولّدةَ عنها بالتّرْجمة الحرْفيّة هي أيْضا ذاتُ مفاهيمَ دقيقَة محدّدة لارتبَاطها بأصُولها التي تَولّدتْ عنها.

---

(39) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 – 12) ؛ وهو ἄκανθα λευκή (akantha leukê) .

(40) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 – 13) ؛ وهو ἄκανθα Ἀραβική (akantha Arabikē) .

(41) المرجع نفسه، ص 354 (ف 4 – 106) ؛ وهو ἑλλέβορος λευκός (helléboros leukos) .

(42) المرجع نفسه، ص 368 (ف 4 – 126) ؛ وهو ἄμπελος ἀγρία (ampelos agria) .

لكنّ في المقالات الخمسِ العربيّةِ صنفًا آخرَ من المولّدَاتِ بالتّرْجمة رَأينا منها عشَرةَ أمْثلة في النّصّ الشّاهدِ الذي قدّمْناه في بدايةِ هذه الفقْرة، وقد عددناها "مُصطلحَات عباريّة" ؛ وهذا الصنفُ كما يُلاحَظُ لا ينْتمي إلى المتَضامّات، لأنّ نسبَةَ هذِه المولّدات إلى العبَاريّات أصْدَقُ، وهي ليست جُمَلاً نَحْويّةً بالمفْهوم النّحويّ للجُمْلَة لأنّها واردةٌ في النصّ مُقابلاتٍ لمصطلحات يُونَانيّة مُتعلّقة بمَراجعَ وحَاملةٍ لمفاهيم دقيقة، فهي إذَن ذاتُ طبيعة مصطلحيّة خالصة لكنّها ذَاتُ تكوّن عباريٍّ ؛ وهذا الصّنْفُ من المصطلحات هو الذي يَعْنينَا في الفقَرات التّالية من هذا البَحث ، وسَنسَمّيها "عبَاراتٍ مصطلحيّةً إطنابيّةً".

3 – في "العبَاراتِ المصطلحيّةِ الإطنابيّة" في المقَالات الخَمْس العربيّة :

3 – 1 . في مَفْهُوم "العبَارة الإطنَابيّة" :

قد بيّنّا في الفقْرة (2 – 1 .) أنّ المصطلحَ وَحْدةٌ مُعْجميّة ؛ وذكرْنا أنّ الوَحْدَة المعجمية قد تكون "عبارةً مُعجميّة"، وأنّ "العبَارةَ المعْجميّة" تَكونُ إمّا "عبارةً تَحليليّة" وإمّا "عبارةً اصْطلاحيّة"، وأنّ النّوْعيْن يَقُومَان على المجاز، لكنّ المجازَ الذي تَقُومُ عليه العبارةُ التّحليليّةُ يقْبَلُ التّرْجمةَ الحرفيّة، والمجازَ الذي تَقُوم عليه العبَارةُ الاصطلاحيّة غيرُ قابلٍ للتّرْجمة الحرفيّة، لارْتبَاطه بخُصوصيّة دَلاليّة في تَجْربَة الجمَاعةِ اللغويّة التي تَسْتعْمل تلك العبارَة. ونحنُ نذْهبُ إلى هذا التمْييز باعتمَادِ المجازِ وقابليةِ ترْجمته معْيارًا مَوْضُوعيًّا يُحدّدُ الفَرقَ بين المتضَامّات والعبَاريّات، والفرْقَ بين العباريّات التّحليليّة والعبَاريّات الاصْطلاَحيّة، رَغبةً منا في التفْريقِ الوَاضحِ بين مُستوَيَات التّحليل فيما نَقُومُ به من بَحْث، وتَمييزِ المسَائلِ بَعْضها عن بعْض. فإنّ الخلطَ في الحديثِ الذي نقْرؤُه عن المتلازِمَات كَبيرٌ، ولا نَرى في مَا يُقَالُ اعتمَادًا على المعَاييرِ الموْضوعيّة للتّمْييز بين المتَضَامّات والمتَلازِمَات أو بَين أنْوَاعِ المتَلازِمَات ذاتها.

ونُريدُ في هذا المقَام أنْ نتوسّعَ في مفْهومِ "العبَارة" في المعجَم، فلاَ نَحْصرَها في "العبَارَة التّحْليليّة" و"العبارةِ الاصْطلاحيّة"، بل نُوَسّعُ نطاقَها لتشْمَلَ نَوْعًا ثالثًا من العبَارات قد وَجدْناه في النّصوص العلميّة المؤلّفَة أو المتَرْجمة أثناءَ "حركَةِ الإنْشاء" العلميّةِ في القرْنَيْن الثّاني والثّالث الهجْريّين، مثل كتابِ "فرْدوس الحكمَة" لعليّ بن ربّن الطبريّ، وكتَابِ "العَشْر مَقَالات في العيْن" لحنَين بن إسْحاق، أو "كتَابِ الحيوَانِ" لأرسطو بتَرجمةِ يَحْيى بن

البضريق، وكتاب المقالات الخمس لديوسقريديس. ولا يقومُ هذا النوعُ على المجاز مثلما رأينا في النوعين السابقين، بل يقومُ على معانٍ حقيقيّة يُتوصَّلُ إلى تبليغها باستعمال تعابيرَ موسّعة زائدة على الحاجة من حيثُ عددُ العناصرِ المعجميّة المكوّنة لها، ويُلجئ إليها عادةً – كما سنرى – إمّا عدمُ وجودِ مصطلحٍ دقيقٍ منتمٍ إلى حالتي الإفرادِ والتضامّ، قادرٍ على تحديد المحتوى المفهومي الذي يُرادُ الاصطلاحُ عليه، وإمّا الرغبةُ في زيادة المفهوم الذي يُرادُ الاصطلاحُ عليه توضيحًا وتدقيقًا. ويندرجُ هذا المفهومُ الجديدُ للعبارةِ ضمنَ ما نُسمّيه "العبارةَ الإطنابيّة" التي يُقابلُها بالفرنسيّة مصطلحُ (expression périphrastique)، ويقابلها بالانغليزية مصطلحُ (periphrastic expression)، والأصل في التسميتين الفرنسيّة والانغليزيّة هو "الإطنابُ" (périphrase = periphrase)، وهو "التعبيرُ عن معنًى [كلمة] مّا باستخدام عددٍ من الكلمات أكبرَ مما يُحتاجُ إليه في ذلك" ([43])، أو هو "الاستعاضةُ عن المفردةِ الواحدة بمجموعةٍ من المفرداتِ أو بعبارة تُعرّفها أو تُوسّعُ معناها" ([44])، وهو يختلف في استعمالنا عمّا يُسمّى "مُناقلةً" أو "إعادةَ سبْك"، وهو صوغُ نصّ (texte) أو مقالةٍ من مقالاتِ الخطاب (énoncé du discours) صوْغًا جديدًا لا يُغيّر المعنى، باعتماد واسماتٍ (marqueurs) أو روابطَ (connecteurs) ذاتِ طبيعةٍ نحْوية تركيبيّة، وتُسمّى هذه الظاهرةُ بالفرنسيّة (paraphrase) ([45]) وبالانغليزيّة (paraphrase) ([46])، وهي تقترنُ عادةً بما يُعْرفُ بـ"إعادةِ الصياغة" (reformulation). فإنّ المناقلة وإعادةَ الصياغة ظاهرتان نصّيّتان تركيبيّتان – أو هكذا أُريدَ لهما أن تكونا – تنتميان إلى "تحليل الخطاب" (analyse du discours)، والعلاقةُ فيهما تكونُ عادةً بيْن الجملتيْن (ج1) و(ج 2) أو بيْن النصّين (ن 1) و(ن 2)، اللذيْن يكونُ لهما مُحتوًى دلاليّ واحدٌ أو هما ينتميان إلى أصْلٍ دلاليّ واحدٍ ([47]). أمّا "الإطنابُ" بالمفهوم الذي قدّمْناه فظاهرةٌ مُعْجميةٌ لأنّ العلاقة فيه لا تكونُ بين

---

(43) ينظر رمزي منير بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 90 و 369، وقد اقترح للمصطلحين الانغليزيين – وقد نسبهما إلى "الأسلوبيّة" – "إطناب" مقابلاً، وأورد له خمسة مرادفات هي إسهاب، وتطويل، وتكنية، وحشو، ومواربة .

(44) ينظر J. Dubois et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, p.354 .

(45) ينظر المرجع نفسه، ص 343 .

(46) ينظر رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 358 .

(47) ينظر خاصة C. Fuchs : *Paraphrase et énonciation*, pp. 45 – 55, 129 – 170 ؛ وللمؤلفة نفسها كتابات كثيرة تؤكد المقاربة النظرية التي انطلقت منها في هذا الكتاب. وقد حاول بعض الباحثين

جُملتَيْن (ج 1) و(ج 2) أو بيْن نَصّيْن (ن 1) و(ن 2) بل تكون بين وَحْدَة مُعْجَميّة بَسيطة أو مُفْردةٍ (م 1) وعبارةٍ إطْنَابِيّة (ع 1) تَتوَسّع في مَعناهَا.

وهذه الظاهِرة – أي العبارةُ الإطنابيّة – هي التي تَعْنينَا إذن في هذا البحْث، لأنّ جَميعَ المصْطلحاتِ – أي المفردات الممثّلة لـ(م 1) – التي كوّنَتْ مُدَوّنَتنا المعتَمَدَةَ في هذا البَحثِ تنْتمي إلى ما تَرْجمَهُ اصطفن بن بَسيل وحنَيْن بن إسحَاق في المقَالات الخمس. فهي مُصطلحاتٌ يُونَانية مُفرَدَة – وقد تَعمّدنا أن تَكُونَ مُفْرَدةً – قد نقَلَهَا المتَرْجمَان بعبَارَات ؛ أي إنهما لا ينْقُلانِ المصطلحَ اليُونانيّ الذي يَكون وَحْدةً مُعجمية بَسيطةً بوحْدةٍ معجمية بسيطةٍ تُقابله وتَحمِل مفهومَه، بل ينْقُلانِه بعبارةٍ ليست هي بالمصطلح المتضامّ المرَكَّبِ ولا هي بالمصطلح المتَضَامّ المعقّد، وليستْ هي بالعبارة التحليليّة ولا هي بالعبارة الاصطلاحية، بل هي عبارةٌ متكوّنةٌ من عناصرَ مُعْجميّة تنْصَبّ كلها على مَعْنى الوَحْدةِ المعجَمية اليُونانيّة التي ينقلانها أو مَفْهوم المصطلح اليُونانيّ الذي يتَرْجمانه، محاولَيْن بذلك أن يُقرّبا هذا المفهومَ وذلك المعْنى من ذهْن القارئ أو المستعْمل، دونَ أن يكونَ التّقْريبُ في حالات كثيرة تَرْجمةً حرفيّةً لهما أو نقْلاً أمينًا دقيقًا لهما.

هذه الحالة الثالثَةُ من العبَاريّات هي في الحقيقة الحالةُ التي تغلبُ في صوْغِ مصطلحات العِلْم أو الفَنّ في مَرْحَلة نَشأتِه إذا كان منقولاً من مصادرَ أعجميّة وكان التناقُلُ بين اللغتيْن المصدَرِ والموْردِ بالنسبة إلى المتَرجم صعْبًا، وقد كان ذلك شأنَ مصطلحات أعجميّة كثيرة ، وخاصّةً في النّصوص التي تُنقلُ إلى لُغة مَوْردٍ مثلَ العَربيّة من لُغةِ مَصْدَرٍ مثل اليُونَانيّة. فإنّ العِلمَ الذي تُنقَل نُصُوصُه وتُنقَل مع نُصوصه مُصْطلحَاتُه يُعدّ

تطبيق "إعادة الصياغة" (reformulation) على علم المصطلح منطلقا من "مقاربة غير تقليدية لعلم المصطلح تعتبر أن المفهوم (concept) يمكن أن يكون له تمثيلات متعددة (pluralité de représentations) منها التسمية المصطلحية ، قابلة للاختبار في المدوّنات" – ينظر : M. C. Conceiçāo : *Concepts, termes et reformulations*, p.117، وهو يرى أن "إعادة الصياغة في نطاق علم المصطلح التقليدي الذي كان يرى في المفاهيم كيانات موضوعية ومستقلة عن اللغة باعتبارها مقوّلة واتصالا لا يمكنُ أن تُتصوّر" ؛ وهو بلا شكّ محقّ في أن علم المصطلح لا يمكن له أن ينفصل عن اللغة لأنّ أسسه في جوهرها لسانيّة، لكنّ هذا لا يمنعُ أن تكون المصطلحات – مثل غيرها من الوحدات المعجمية – "كيانات" يمكنُ لها أن تُوجَد في اللغة مُستقلة عن السّياق . وقد اعتمد الباحثُ في حديثه عن "إعادة الصياغة" في المصطلحات مدونة مستخرَجة من نُصوص بُرتغالية أورَدها في بحثه بلغتها الأصلية، فكانت إفادتنا منها ضعيفة.

علْمًا "دَخيلاً"؛ وهو دَخيلٌ بالنّسبة إلى البيئة الثقافية التي تَسْتقْبله – وهي البيئة العربيّة – وإلى مُسْتَعْملي اللغة التي يُنْقلُ ذلك العلمُ إليها، ولم تكن لهؤلاء المستعملين في عَصرِ المتَرجمِين ملامحُ وَاضحةٌ لأنّ الغالبَ على مُستعْملي اللّغة العربيّة لغةٌ طبيعيّةٌ آنئذ كانت "العُلومَ الإسلاميّة" التي ظَهرَتْ في إطارِها "علومُ اللّسان" ومفاهيمُها ومصطلحَاتها الحاملة لها، ومنها مصطلحاتُ النّحو في الكتَاب لسيبويْه ([48]) ؛ أمّا العلومُ التي ينتمي إليها كتابُ "المقالاتِ الخمْس" فكانت تُعرَف بـ"العُلوم الدّخيلة"، وقد كانتْ غَالبَةً على جمَاعَة من السُّريانيّين الذين تَعلّموا في مَدْرسَة جُنْدَيْسَابُور بفارِس وأُوكِلَت إليهم السّلطةُ العبّاسيّة – وخاصة في النّصف الأوّل من القرْن الثالث الهجْريّ – إنْشاءَ الحرَكة العلميّة في البيئة العربيّة اعتمادًا على تَرْجَمة النّصوص اليُونانيّة وعلَى الإفادةِ منها.

وكونُ العِلْم الذي تَنْتَمي إليه المقالاتُ الخمس "دَخيلاً" يعني أنه يَدخُل البيئةَ والثقافةَ العربيّتَيْن حَاملاً لكثيرٍ من مَظاهر عُجْمته اللغوية والمفْهوميّة. وإذ أنّ الحركة العلميّة التي يتمّ في نطاقها نقلُ العِلْم ومُصطلحاته "حركةٌ إنْشائيّة" تَأسيسيّةٌ فإن النّاقلَ أو المتَرْجم يحاوِلُ قَدرَ مُسْتَطاعه إزالةَ مَظاهرِ العُجْمَة عن ذلكَ العِلْم بإزالة مَظاهرِ العُجْمَة عن مُصْطلحَاته.

---

(48) من الفروق الأساسية بين النص العلمي في الكتاب لسيبويه والنص العلمي في المقالات الخمس أن الأوّل قد ظهر في البيئة العربية الإسلامية ضمن "العلوم الإسلامية" ؛ فالمفاهيم التي تحملها مصطلحات العلم الإسلامي مصطلحاتٌ تمُتّ إلى الكتاب والسنة وإلى البيئة العربية البدوية بأكثر من سبب، ولذلك فإن المفاهيم التي تنشأ في العلم – وهي تنشأ عرفانيا قبل المصطلحات التي تعيّنها أو تطلق عليها – ليست بالمفاهيم الدخيلة في البيئة الثقافية العربية وليْست هي بالغريبَة عن الذهن العربي أو عن مستعمِلي اللغة العربية لغة طبيعيّة لأنها لم تُولد في بيئة أعْجميّة ولم تحْمِلها في الأصل مصطلحاتٌ أعجميّة قد استقرّت في الاستعمال منذ زمَن بعيد ولم تُنقلْ إلى الثقافة العربية مترجمة ، بل هي مفاهيمُ ناشئة ما زالت لمْ تستقرّ بعد ولم تُولَدْ لها مصطلحاتٌ نهائية يعبّر بها عنها، وهذا ما يفسّر غياب ظاهرة الاقتراض في وضع المصطلح اللساني العربي في مرحلة نشأته، بخلاف المصطلح الطبي مثلاً. فالمصطلح في كتاب سيبويه – مثل "ما يعمَلُ فيه الفعلُ فينْتَصبُ وهو حَالٌ وقعَ فيه الفعْلُ وليْس بمفْعُول" (الكتاب، 44/1) للدلالة على "الحال"، و"ما يكونُ من المصادر مَفْعُولا فيرْتفعُ كما ينْتصِبُ إذا شغلتَ الفعلَ به، وينْتصبُ إذا شَغلتَ الفِعلَ بغيْره" (نفسه، 228/1) – وقد اكتفى المحقق في تسمية الباب بـ"ما يكون من المصادر مفعولاً"، لكنه أتمّ التسمية في الفهارس العامة (المرجع نفسه، 5/ 213) – للدلالة على "المفعول المطلق"، "حدٌّ" لمفهوم لم يستقرّ مصطلحُه بعد ؛ والمصطلح في المقالات الخمس العربية مصطلحان : مُصطلح يوناني ما زال حاملاً لقليل أو لكثير من مظاهر عُجمته، ومصطلحٌ عربيّ مقابلٌ له ذو مظهرين : الأول أن يكونَ مصطلحا عربيّا قد يكون بسيطاً وقد يكون متضامّا مركبا وقد يكون متضامّا مُعقدا، وهو يمثّل في كل حالاته مقابلاً حقيقيّا لأنّ مفهوم المصطلح اليوناني ومفهومَ المصطلح العربي المقابل له متطابقان، والثاني أن يكون مصطلحا عباريّا إطنابيّا يمثّل بما فيه من إطناب – محاولة لتقريب مفهومه ورفع العجمة عنه.

ولكنَّ المشكلةَ التي تعترضُ عمليّةَ إزالةِ العُجْمةِ عن مصطلحات العلمِ أن المفَاهيم التي تحملُها المصطلحاتُ الأعجميّة ليستْ في الغَالب مَفاهيمَ معروفةً مألوفةً في البيئة الثقافيّة العربيّة، بل هي مَفاهيمُ حاملةٌ لآثارِ البيئةِ العلميّة التي ظَهَرَتْ فيها مُنذُ ثمانية قرونٍ هي البيئةُ اليُونانيّة في القرْن الأوّل الميلاديّ. ولذلك فإن نَقْلَ المترْجمِ المصطلحَ اليونانيَّ بعبارةٍ لا يكون نتيجةَ رَغبَتِه في "مُناقَلة" (paraphrase) نَصٍّ بنَصٍّ آخرَ يُوضحُه أو رغبته في "إعادَة صِيَاغَة" (reformulation) جُملة بجُمْلة أخرى تُوسّعُ معنَاها بقدْر ما هو نَتيجةٌ طبيعيّةٌ مَوضُوعيّةٌ لما يَغلبُ على المصْطلح والمفْهوم الذي يَرْتبطُ به من مَظاهرِ العُجْمَة.

وإذنْ فإنّ عُجْمَةَ المصطلح وعُجْمَةَ مَفهومِه في المقَالات الخمْس اليونانيّة هي التي ألجأت المتَرجمين في المقالات الخمْس العَربيّة إلى تَرْجمَة المصطلح اليُونانيِّ المفْرَد بوَحدات مُصطلَحية عبَاريّة هي عبَاراتٌ إطنابيّةٌ لا تَنْتَمي إلى حَالتَي الإفْراد والتّضَامّ كما لا تنْتمي إلى ما يُسمّى "عبارةً تَحليليّةً" و"عبارةً اصْطلاحيّةً". فنحن أمامَ صنفيْن مختلفين من العبارات لوجودِ مجمُوعة من الخاصيّات التي يختَلفان فيها : فإنّ من أهمّ ما يميّزُ الصّنْفَ الأوّل – وهو المشْتَملُ على العبارَاتِ التّحْليليّة والعبَارات الاصْطلاحيّة، وسَنُسَمّيه اختصارًا فيما يلي "عبارةً مُعجميّة" – خمْسَ خاصيّات :

(1) تأسّسُهُ على المجازِ لأنَّ المعْنى الذي يُستفادُ من "العبارَة المعْجَميّة" ليْس "معْنى مبَاشرا" مثلَ المعْنى الحقيقيّ الذي تفيده جملةٌ نحويّة عاديَة بل هو "مَعنًى مُشْتَقّ" أو "معْنًى ثَانٍ" يؤدّي إليه استعمالُ عنصرٍ مُعجميٍّ أو أكثرَ في العبارة استعمَالاً مَجازيًا. فإنّ مَعنى عبارةٍ تحليليّةٍ مثل "ضَرَبَ السّكّةَ" – أي "صَاغَها" – يُعدّ مجازيًا لاستعمَال "ضَرَبَ" – ومعناها الحقيقيُّ "أصَابَ (شَخْصًا) وَصَدَمَه صَدْمًا فيه عنْفٌ"، وهو الظّاهرُ في الجملة النّحويّة المشْهُورَة "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" – استعْمَالاً مجازيًا للدّلالة على "طَبْعَ المعْدنَ لسَكّ النَّقْد منه" ؛ ومعنى العبارَة الاصطلاحيّة "ضَرَبَ النّوْمُ على أذُنه" بمعنى "غلَبَه النّومُ" يُعدّ مَجازيًا لاستعْمَال "ضَرَبَه على أذُنه" بمعنى "أفقَدَه السّمْعَ إفقادًا تامًّا".

(2) حملُ العبارَة المعجَمية مَغْزًى مُعْجَميًا عامًّا (signification lexicale) ينتَمي إلى "الدّلالَة المعْجميّة" (sémantique lexicale)، وهي دلالة عامّةٌ لأنّ المعانيَ التي تَدرُسُها هي

معاني الألفاظ اللغويَّة العامّة؛ وهذه الخاصيّةُ مرتبطةٌ في الحقيقة بالخاصيّة السّابقة لأنّ حَمْلَ المجازِ من خاصيّات ألفاظِ اللغة العامّة وتجمّعاتها العباريّة.

(3) التكوّن التركيبيّ الحرّ إذ قد تَكونُ العبارةُ جملةً فعليةً وقد تكون جملةً اسميّة، وقد تكونُ جملةً بسيطةً كما قد تَكونُ جملةً مُركّبَة؛ لكنّ الفرْقَ الأساسيّ بينَها وبين الجمْلة العاديّة الفعليّة أو الاسميّة، والبسيطة أو المركّبة، أن استبدَالَ عنْصرٍ أو أكثرَ بعنْصرٍ آخرَ أو أكثرَ في الجملةِ النّحويّة العادية مُمْكن أمّا الاستبْدالُ في العبارة المعجميّة فعسيرٌ إن لم يكنْ غَيْرَ مُمْكنٍ.

(4) عُسْرُ الحذْفِ من العناصرِ المكوّنة للعبارَة، لأنّ الحذْفَ مُؤدّ إلى تَغيير النّصّ إبدالاً قد يُخرِجُ العبارةَ عن معنَاها الذي أريد منها. فلو غيّرْنا "القَهْقَرَى" في العبَارة التّحليليّة "يَمْشِي القَهْقَرَى" – بمعنى "يَرْجِعُ علَى عَقِبَيْه" – بـ"الهُوَيْنَى" فقلنَا "يمْشِي الهُوَيْنَى" – بمعنى يَسيرُ سَيْرًا وئيدًا – لغَيّرنا العبارةَ بعبارةٍ أخْرى، فالعناصر المعجمية المكوّنَة للعبارةِ المعجميّة لا تقبلُ الحذف.

(5) "التّلازُمُ" بين العناصر المكوّنة للعبَارة، نتيجةَ صلابةِ ائتلافِها وتَواتُرِ استعْمَالها وامْتدادِ توَارُثها بين أفْرادِ الجمَاعة اللغويّة، تَلازُمًا مُؤدّيا إلى "تكَلّسِها" (figement).

وأمّا الصنْفُ الثاني الذي تمثّله العبارةُ الإطنابيّةُ فإنّ من أهمّ خاصيّاته خمْسًا تنَاقضُ الخاصيّاتِ الخمْسَ التي رأينَاها في الصنْفِ الأوّل الذي تمثله "العبارة المعجمية"، وتجعله مختلفًا عنه اختلافًا ظاهرًا، وهي :

(1) تأسُّسُهُ على المعاني الحقيقيّة كما يَتَبَيّنُ من الأمثلة العَشَرَة التي سَبَق ذكرُها في "النّص الشّاهد" الواردِ في الفقْرة (2 – 2.)، وكما ستُبيّنه الأمْثلةُ التي سنذكرُها في الفقرات التالية من هذا البحث ؛ والمعاني الحقيقيّةُ مُرتبطةٌ بالمفَاهيم التي تَحملها المصطلحاتُ المراجعُ التي تتأسّسُ عليها العبارةُ الإطنابيّة، وهي في المقَالاتِ الخَمْس إمّا أسماءُ الأدوية المفْرَدة – وهي من أسماءِ النبات والحيوان والمعادن، أي إنها أسماءُ موْجودات حسيّةٍ حاملةٍ في أصل استعمَالها لمعانٍ حقيقيّة – وإمّا أسماءُ أمْراض. وسنَرى في نماذجِ العبارَاتِ الإطنابيّة التي سنحلّلها في الفقرتين (3 – 2 .) و(3 – 3 .) أنّ جُلَّ المصطلحات اليُونانيةِ المرَاجعِ التي

تأسّسَتْ عليها العباراتُ الإطنابيّةُ هي أسماءٌ مُتضَمَّنَةٌ أو مُحتَواةٌ (hyponymes) تشتمل عليها أسماءٌ مُتضمِّنَةٌ أو محتَوِيَةٌ (hyperonymes) هي وَاسِمَات دلاليّةٌ عامّة أو أسماءُ أجناسٍ وأنْواعٍ عامّة تنْتمي إمّا إلى مَواليدِ الطبيعة مثل النّبَاتِ والحيَوَان والمعَادن وما يتْبعها من الأجْزاء والمسْتَحْضرات كالأدْهَانِ والأشْرِبة، وإمّا أمْراضٌ وأدْواءٌ مثل "الآثار" و"القُرُوح" و"الثآليل" ؛ وجُلّ المصطلحاتِ المراجعِ التي اشتمَلت عليها نماذجِ العباراتِ الإطنابيّةِ هي أسماءُ موْجُودات حسّيّة قد استُعْمِلت بمعانيها الحقيقيّة. لكنّ هذه الخاصيّةَ لم تمنعْ ظهورَ مصطلحاتٍ تحملُها موجوداتٌ حسّيةٌ لكنها مُولّدةٌ بالمجازِ إمّا في اللغَة اليونانيّة ذاتها وإمّا في التّرجمة العربيّة. ومن أمثلة هذه الظاهرةِ في اليونانية مُصطلحا κηρία (kêria)، وμυρμηκίαι (murmêkiai).فإن مَعنَى الأوّل الحقيقيَّ هو "شَمْعُ النّحْل" أي "الشُّهْدُ"، لكنّه يُطلقُ أيضا على نوْعٍ من القُروحِ المتشعّبة التي تَصحَبُها رُطوبةٌ شبيهةٌ بالعَسَل، وقد نقَل المترْجمان المصطلحَ بـ"الشُّهْد" أيْضا (تنظر فيما يلي الأمثلة 23 - 25) ؛ ومعنى المصطلح الثاني الحقيقيُّ هو "النّمْليّ" لأنه مُشْتَقٌّ من μύρμεξ (murmex) وهو النّمْلُ، لكنّه يُطلق على ضرْب من الثّآليلِ التي يَصحبُها أُكَالٌ يُشْبهُ دَبيبَ النّمْل، وقد نقلَ المتَرْجمان المصطلح بـ "نَمْلَيّةٌ" أيضًا (ينظر فيما يلي المثالان 33 و34) ؛ وأما التّوليدُ بالمجاز في التّرْجمة العَربية فإنّ لنا منه مثالاً جيّدا هو تَرْجمةُ المصطلح اليونانيِّ θύμος (thumos) الذي يُطلقُ على نَوْعٍ من الثآليل الكبَار، هي زَوائدُ لحميةٌ في البدن، بمصطلح "التّوت" في العربيّة، ويبدو أنّ هذه الثآليل تشبهُ في حَجْمها وشَكْلها التّوتَ فأُطْلِقَ عليها اسْمُهُ في العربيّة (ينظر فيما يلي المثالان 26 و27)، لكنّ وجودَ المجاز في الأمْثلة التي ذكرْنا لا يَدلّ على أنّ العباراتِ الإطنابيّة التي اشتملتْ عليها قائمةٌ على المجازِ مثل العباراتِ المعجميّة.

(2) حملُ العبارةِ الإطنابيّة "مَفْهُومًا" (concept) هو عادةً مَفْهومُ المصطلح المرْجع الذي يُطْنبُ المترْجمان في التّعبير عنه، فإنّه بانتمائه إلى مَواليدِ الطبيعة أو إلى أمْراضِ البدَن إنّما ينْتمي إلى أنظمة المفَاهيم المَواليديّة — النّباتي أو الحيواني أو المعْدنيّ — وأنظمَة المفاهيمِ الأمْراضيّة، وهي من المجالاتُ المفْهوميّة الأساسيّة في المقَالات الخمْس. ولذلك فإنّ المفاهيمَ

التي تحمِلُها المصطلحاتُ المراجعُ إنّما تنتَمِي إلى "الدّلالَة المفْهُومِيّة" (sémantique conceptuelle) وليس إلى الدّلالة المعْجميّة العامّة.

(3) التّكوّنُ التّركيبيّ المقيّدُ ذُو الطبيعَة الاسْميّة، لأنّ العبارات الإطنابيّةَ الموْجودَة في لمقَالات الخمس كلّها جُمَلٌ اسميّةٌ، فهي ذاتُ طبيعة اسْميّة خالصة، وذلك لسببين على الأقلّ : (أ) لأنّ المراجعَ التي تحيلُ إليها في الأصْل اليُوناني مُسَمّياتٌ تحمل أسماءً كما بيّنّا سابقا، وقد تُطلق عليْها صفاتٌ أيضا لكنّ الصفات تقومُ مقام أسْماءٍ محذوفة ؛ (ب) لتأسُّسِ العبارَةِ في الغَالبِ على اسميْن : الوَاسِم الدّلاَليّ الذي يتصدّرُ العبارةَ ويكون اسْم نوْعٍ أو اسْمَ جنْس، والاسْم المرْجعُ الذي تُختَتم به عادةً العبارة ويَكُونُ بالنّسْبَة إلى الوَاسِم الدّلالي مُتضَمّنًا.

(4) قابليّةُ حذْفِ عناصرِ العبارةِ والاحتفاظ بالاسْم المرْجع الذي كان مَصدرَ الإطنَاب. فإنّ عباراتٍ مثل "الصغيرُ من النّبات الذي يُقال له حَيّ العالَم" و"النّباتُ الذي يُقالُ له قيخُورْيون" و"السّمّ الذي يُقَالُ له أقُونِيطُن" – وقد مرّ ذكْرهَا في "النصّ الشاهد" – يمكنُ أن يُحْذفَ من أولاَها "من النّبات الذي يُقال له" ويُحتَفَظَ بــ"حيّ العَالَم الصّغير"، وهو وَحدةٌ مُصطلحيّةٌ مُتضامّةٌ مُعقّدَة مُستعْمَلةٌ في كتُبِ الأدْوية المفْردة ؛ وأن يُحذَفَ من الثانية "النّباتُ الذي يُقال له" ويُحتفظَ بــ"قيخوريون" اسما مقترَضا ؛ وأن يحذف من الثالثة "السّمّ الذي يُقالُ له" ويُحْتفَظَ بــ"أقُونيطُن" اسما مقْترضًا أيضا، دون أن يتَغيّرَ مفْهومُ المصْطلح المرْجع.

(5) التغيّرُ (variabilité) والتّبدّل (mutabilité) : ونَعني بالتغيّر تَغيّرَ نَصّ العبارة، وهو يَكونُ في البنْيةِ التّركيبيّة للعبارَة الوَاحدَة إذ قد ينْقُصُ منها عنْصرٌ أو أكثرُ فتقْصرُ، أو يُضافُ إليها عنْصرٌ أو أكثرُ فتَطولُ، كما يكونُ التغيّرُ في مَواقِع العناصرِ المعجميّة المكوّنَة للعبَارَة الواحدَة، إذ قد يَتغيّر مَوقعُ العنْصر الواحِد أو مَوقعَا العنْصريْن في العبارةِ الواحدة إذا استعْملَت في أكثرَ من مَوْضع ؛ ونَعْني بالتّبدّلِ تَعْويضَ عنْصرٍ مُعجميّ أو أكثرَ في العبارة الواحدة بعنْصرٍ أو بعناصرَ أخرى، وقد يحدثُ عن هذا التبدّل قُصورٌ في الإرْجاع إلى المفْهُوم الذي تنْقُله العبارةُ، لأنّ النّصّ (ن 2) الذي عَوّضَ النّصّ (ن 1) للعبَارة (ع أ) قابلٌ

لأنْ يُؤوَّلَ تأويلاً مُختلفا عن تأويل النّصيْن (ن 1) و(ن 3) للعبارة (ع أ) نفسِها. وهذه الخاصية كما يُلاَحَظُ مؤدّية إلى ما يُسمّى "تَسْييحًا" (défigement) في العبارة، فهو نقيض "التّكلُّس" الذي تتّسمُ به العبارَة المعْجميّة. وهذه الخاصية والخاصية (4) تُعتبَران أهمّ الخَاصيّات الخَمْسِ المميِّزَة بين الصنْفيْن من العبَارَات.

ونريد أن نُخصّص العنصُريْن التّاليَيْن من هذا البَحْث لدراسَة نَوعيْن من العبارَات الإطنابيّة : الأوّل تُمثّله عبَاراتٌ تكادُ تكون مُفردةً في الكتَاب، أي إنها قليلَة التّواتُر فيه، فإذا كانَ لها بعضُ التّواتر حافظتْ في المواضع التي ترد فيها على بنْيتها ؛ على أنّ المتواترَ فيها هو بنيتهَ التركيبيّة التي تَشْتَرك فيها مَجموعةٌ من العبَارات ؛ فنحن إذن أمامَ مَجموعة من العبارات التي تتّحدُ في شَكْلها وتَختَلفُ في مُحتَواها، وهذا رَاجعٌ إلى أنّ المجمُوعة الواحدة لا تكون مُرْجعَةً إلى مُصطلح يُونَاني بعيْنه، ولذلك يمكن تَسميتُها "عبارات إطنابيّة غيْر مُقيّدَة مَرْجعيّا" تَقييدًا ظاهرًا ؛ وقيمةُ هذا النّوْع الأوّل تكْمُنُ في تأكيده الخاصيّتيْن (1) و(3) المذكورَتَين من قبلُ، وهما التأسّسُ على المعَاني الحقيقيّة والتكوُّن التّركيبي المقيّدُ ذُو الطبيعة الاسميّة. والنوْع الثّاني تمثّله عباراتٌ قد تَواترَ استعمَالها لكنّ الغَالبَ عليها التّغيّرُ والتبدّلُ، فالعبارةُ من هذا النّوْع تَرْتبطُ بمصطلح يُونَانيّ مَرْجع بعيْنه لكنّ المتَرْجميْن يُطنبان في التعبير عن مَفْهُومه بطرُقٍ مختلفَة، فتتولّدُ عن ذلك عباراتٌ إطنابيّةٌ لنقْل المصطلح اليونَانيّ الواحِد. ولذلك فإنّ هذا النّوْع الثّاني يختلفُ عن النّوْع الأوّل في القيْدِ المرْجعيّ لأنّ المجمُوعة من العبارات فيه تَشْترك في المرْجع الواحِد.

3 – 2 . العبَارَاتُ الإطنَابيّة غيْرُ المقيّدَة :

النوعُ الأول تمثّله إذن وَحداتٌ عباريّة إطنابيّةٌ، مُولّدة بالترجمة، قليلةُ التّواتر، يغلبُ عليها الميلُ إلى توضيح الوَحدة المعْجمية أو المصطلحية اليُونانيّة المتَرْجمة ميْلاً يؤدّي إلى عدم الاكتفاء بالمقَابل المقْترَح – سواء كان عَربيّا أو كان يُونانيّا مقترَضًا -- بل تُدْخَل في الترجمة عَناصرُ مُعجَمية أخْرى يمكِن اعتبارُها "عَناصرَ مُساعدة"؛ منها المستَقرُّ المتَواترُ ومنْها المتغيّر، ومن أهمّ نماذِج هذا النّوع في الكتاب اثنان : الأوّل تُمثّله وَحَداتٌ اسميّةٌ مُركّبةٌ على ما يمكن تَسْميتُه "نَواةً وَصْليّة" هي أداةُ الوَصْلِ "الذي" أو "التي"، تَكونُ في العادة نواةً تفسيريّةً

تمثل صِلةُ الوَصلِ تَفْسِيرَها، يتقدّمُها في العبارةِ إمّا اسمٌ مُفردٌ مُعرّفٌ وإما مُركّب اسميّ قد يكون جملةً – وهو نادرٌ – وقد يكون شبهَ جملة، هو في الغالب اسْمُ نوْعٍ أو اسْمُ جنْسٍ يقوم بوظيفة "الوَاسِمِ الدّلالي" (semantic marker) ووظيفة المتَضمِّن (hyperonyme) ؛ وتتلوها صِلةُ الوَصْلِ التي تَكون إمّا جملةً فعْليةً تَتصدّرها عبَارةُ "يُقَالُ له" أو عبارةُ "يُسَمّى" وتنْتهي بالاسْمِ الذي يُراد نقْلُه – ونُسمّيه "الاسْمَ المرْجِعَ" – ويَكون إمّا مُقترَضًا، أي على صورته اليونانية، وإمّا اسمًا عَربيًا مُقابلاً يُعوّض الاسْمَ اليونانيّ، وهذا الاسْم هو الاسْم المرجعُ الذي يُلْجأ من أجْله إلى استعمال العَبارة الإطنابيّة ؛ والنّمُوذَجُ الثاني تُختَصر فيه العبارةُ فلا تَتجاوزُ عناصرُها الثّلاثة : واسِمٌ دَلاليّ هو اسمٌ يكونُ اسم نوع أو اسم جنس، ثم صفةٌ تُعوّضُ النَواةَ الوَصليّة والمكوّنَ الفعليّ من صِلة الوَصْل، هي صفة المفْعولِ "المسَمّى" إذا كان اسمُ الجنْس أو اسمُ النوع مُذكّرا، و"المسَمّاةُ" إذا كانَ الاسْم ذاتهُ مؤنّثا.

3 – 2 – 1 . النّمُوذَجُ القائمُ على نواةٍ وَصْليّة :

هذا النّمُوذَجُ الأوّلُ ذُو أشْكالٍ، منها الأرْبعةُ التّاليَة :

(أ) الأول نُسَمّيه شَكلاً بَسيطا لأنّه مُتكوّنٌ من [س + ن و + م ف + س أ]، حيث ترمز [س] إلى الاسْم الواسِم، و[ن و] إلى النّواة الوَصْلية، و[م ف] إلى المكوّن الفِعْليّ، و[س أ] إلى الاسْم المرْجِع الذي يكونُ أعْجميًا، وهو أكثر أشكال العبارات ظهورا، وقد رأينا منه في النصّ الذي أوْرَدْناه في الفقْرة (2 – 2 .) سبعةَ أمثِلةٍ منها الثلاثةُ التّاليةُ :

(1) "النباتُ الذي يُقالُ له قِيخُورْيون"، تَرْجمةٌ لــ κιχόριον (kikhorion).

(2) "الشّرَابُ الذي يُقَالُ له إيدْرُومَالي"، تَرجمةُ لــ ὑδρομέλιτος (hudromélitos).

(3) "السُّمّ الذي يُقالُ له أقُونيطُن"، تَرْجمَةٌ لــ ἀκονιτον (akoniton). وقد خُصّ هذا النّباتُ السامّ بمدْخل مُستَقلّ في الكتاب، ولم يَذْكرْ له المترجمانِ مُقابلاً عربيًا ([49]).

---

(49) مادته ساقطة من نصّ المقالات المطبوع (ط)، وهو في ص 91 و من النص المخطوط (خ)، ف 4 – 71 (و : 237/2، ف 4 – 76). على أن لترجمة هذا المصطلح شكلا ثانيا يتكون فيه الاسم الواسم من اسم وصفة، وهو "الدواء القتال الذي يقال له أقونيطون" – المرجع نفسه، ص 119، ف 1 – 142 (و : 115/1 ، ص 19 ، ف 1 – 126).

ومن أمثلة هذا الشَّكْل أيضا :

(4) "الدّواءُ الذي يُقالُ له قِسّوس" ([50])، تَرْجمةُ لمصطلح κισσός (kissos).

(5) "الشّجَرَةُ التي يُقالُ لها أقْسياقَنْثى" ([51])، ترجمةً لمصطلح ὀξυάκανθα (oxuakantha) ؛ وقد خُصّ المصطلحُ في الكتاب بمادّة مُستَقلّة وتُرْجِم بمقابلٍ هو "أميرْباريس" ([52]).

(6) "الثّواليلُ التي يُقالُ لها إيلُو" ([53])، تَرجمةً لمصطلح ἧλους (hêlûs)، ومعنى المصطلح الحرفيُّ "المسَامِيرُ"، واحدُها ἧλος (hêlos) أي "مِسْمارٌ"، وهو يُطلقُ على كلّ زيَادةٍ لحميّة ثُؤلوليّة في البدنِ تكونُ على شَكْلِ مِسْمَار ([54]).

(7) "السُّنْبل الذي يُقالُ له نَارْدِين قَلِيطيقِي" ([55])، تَرْجمةً لمصطلحٍ مُركّب هو Κελτική νάρδος (Keltikê nardos)، ومعناه الحرفيّ "السّنْبل السّلتيّ"، أو "السّنْبل القَلْطي" إذا اتّبعْنا رسم المصطلح بحروفه اليونانية ؛ و"السّلتيّ" (Celticus) حسب القِراءة اللاتينيّة و"القَلْطي" حسَبَ القراءَة اليُونانية صفةٌ نسبَةٍ إلى الشّعوب القَلطية أو السّلتيّة التي كانت تَعمُر أورُوبّا الغَربيّة.

(ب) والشكل الثاني لا يختلف عن الأوّل إلاّ في كوْن اسْم الجنس أو النوع مُركّبًا من عنصرين : اسم وصفة؛ فهو متكونٌ من [س + ص + ن و + م ف + س أ]، أي إن هذا الشكْلَ يَقومُ على نَواةٍ وَصْليّةٍ يسْبقُها مُركّبٌ اسْميّ متكوّن من اسم وصفة ويتْلُوها مكوّنٌ فعليّ واسْمٌ أعْجميّ يُكوّنَان معًا صِلةَ الوَصْل؛ ومن أمثلته :

(8) "الدواءُ القاتلُ الذي يُقالُ له أفِيمَارُن" ([56])، ترجمةً لاسم نباتٍ سَامّ قد خُصّ بمدْخل مُسْتَقلّ في المقالة الرّابعة هو ἐφήμερον (ephêmeron) ([57]).

---

(50) المقالات الخمس، ص 18 ، ف 1 – 7 (و : 14/1 ، س 6، ف 1 – 10)
(51) المرجع نفسه، ص 87 ، ف 1 – 97 (و : 83/1 ، س 5 ، ف 1 – 90) .
(52) المرجع نفسه، ص 89 ، ف 1 – 100 (و : 85/1 ، ف 1 – 93) .
(53) المرجع نفسه، ص 138 ، ف 2 – 29 (و : 131/1 ، س 10 ، ف 2 – 28) ؛ وقد رسم المصطلح اليوناني في (ط) "هيلقا" ، وأصلحناه من نص المقالات المخطوط (خ : 32 ظ ، ف 2 – 29) .
(54) قد فسّر المصطلح في هامش نص المقالات المخطوط بما يلي : "إيلو المسامير، الواحد منها إيلس، ومعناه المسمار" ؛ وينظر *DGF*, p.898 .
(55) المقالات الخمس، ص 17 ، ف 1 – 6 (و : 12/1 ، س 22 ، ف 1 – 8).
(56) المرجع نفسه، ص 103 ، ف 1 – 113 (و : 100/1 ، س 7 ، ف 1 – 106) .

(9) "الحَيوانُ البرّيّ الذي يُقَال له ميغَالي" ([58])، ترجمة لمصطلح μυγαλῆ (mugalê)؛ وقد خصّ هذا الحيوان بمادّة مستقلّة في المقالة الثّانية و لم يُذْكَرْ له فيها مُقابلٌ عربيٌّ، لكنّه عُرِّفَ في النّص تعريفًا يبدو أنّه ليس من أصْل الترجمة هو : "نوْعٌ من الفأر" ([59]).

(ج) والشّكل الثّالثُ يتكوّن فيه اسْم الجنس أو النوع من ثلاثة عناصر، قد تكون [س + س + س] وقد تكون [س + س + ص]، وأما بقية العناصر فهي التي رأيناها في الشّكلين السابقيْن : أي النّواة الوَصْليّة [ن و]، والمكوّن الفِعليّ [م ف]، والاسم الأعجمي المرْجع [س أ]. ولنا من هذا الشكل مثالان :

(10) "اتّساعُ ثقْبِ الحدَقَة الذي يُقَالُ له ستَفُلمُتس"([60])، تَرجمةً لمصْطلَح σταφυλώματος (staphulômatos) الذي يَعْني ضَرْبًا مِنَ الخُثيْرَاتِ تَكُونُ عَلى قَرْنيَة العيْن ([61]).

(11) "شجَرَةُ الكُمَّثرَى البرّي الذي يقال له أخْراس" ([62])، ترجمة لمصطلح ἀχράς (akhras)، وقد خُصّ في المقالة الأولى بمادّة مستقلّة و لم يُعْطَ مقابلاً عربيًا، لكنْ قيلَ عنه إنه "صِنْف من أصْنافِ الكمّثرى البرّي" ([63])، على أنه في المثَال الذي ذكَرْناه هو "الكُمَّثرَى

---

(57) المرجع نفسه، ص 341 ، ف 4 – 69 (و : 244/2 ، ف 4 – 84). وقد ترجم في (ط) بـ"إيرسا"، لكن هذه الترجمة لم ترد في نص المقالات المخطوط (ص 92 و ، ف 4 – 78) بل ورد فيه ما ورد في (ط) محرّفا في بداية المادة : "ومن الناس من يسميه ايرس برّي" [في ط : "ومن الناس من يسميه ايردين"] ؛ ولم يذكر ديوسقريديس في هذه المادة أن النبات من السمائم، لكنه حسب DGF, p.669 من النباتات السامة بالفعل.

(58) المرجع نفسه، ص 249 ، ف 3 – 23 (و : 31/2 ، س 7 ، ف 3 23).

(59) المرجع نفسه، ص 149 ، ف 2 – 67 (و : 142/1 ، ف 2 - 68 ، ولم يرد التفسير الذي ذكرناه في نص المقالات المخطوط (ص 34 ظ ، ف 2 – 59) بل فسّر في هامشه بتفسيرين : الأول هو " يقال إنه ابن عرس"، والثاني تعقيب على هذا التفسير : "نوع من الفار، عروس الفأر، وعروس الفأر غير ابن عرس" ؛ ويسمى هذا الحيوان بالفرنسية musaraigne ، والاسم من اللاتينية مركب من "mus" بمعنى "فأر" و"areneus" بمعنى "عنكبوت" - ينظر DGF, p. 1302 .

(60) المقالات الخمس، ص 184 ، ف 2 – 105 (و : 179/1 ؛ س 3 ، ف 2 – 105) ؛ وقد كتب المصطلح في النص المطبوع "اتساع ثقب الحدقة التي يقال لها ستفلمتس"، برجوع الضمير على الحدقة ؛ وقد ورد في النص المخطوط (ص 43 و، ف 2 – 99) "اتساع ثقب الحدقة النوع الذي يقال له..."، وقد تتبعناه عند ابن البيطار في كتاب الجامع – وقد نقل نص ديوسقريديس كاملا – فوجدنا "اتساع ثقب الحدقة أعني الذي يقال له ..." . ينظر ابن البيطار المالقي : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 77/1 (سطر 25 – 26) .

(61) ينظر DGF, p. 1785 ؛ والخُثيْرات جمع خُثيْرة، من خثِرت العيْن أي رمدت فغلظت وتولّد في أجفانها حبّ أحْمَر، ويقابل المفردة بالفرنسية grumeau .

(62) المقالات الخمس، ص 89 ، ف 1 – 100 (و : 85/1 ، س 8، ف 1 – 93).

(63) المرجع نفسه، ص 114 ، ف 1 – 129 (و : 109/1 ، ف 1 – 116).

البرّيّ" نَفسُه، وهوَ المقابِلُ المعروفُ للمصطلح اليوناني بالفعل ([64]) ؛ فالمترجمان يَعْرِفان أنّ "أخْراس" هو "الكُمّثْرَى البرّي" لكنّهما يَلْجآن مع ذلك إلى العبارَة الإطنابيّة في تَرْجمته.

(د) والشّكل الرابعُ يُشبه الشّكل الأوّلَ، لكنّ فيه مُكوّنا زائدًا نُسمّيه "مُكوّنا تَفْسيريًا" لأنّ الغايةَ من ذكره هي الزيادةُ من توضيح المصطلح الأعْجمي المرْجع، وهو يَرِدُ في الحالات التي استَخْرَجْنَاها جملةً حَاليّةً يَتصدّرُها واوُ الحالِ والضمير "هو"، وقد تكون الجمْلةُ جملةً اسميّةً بسيطةً مشتملةً على اسم مرادفٍ للاسم المرْجع لأنّه المقابلُ الطبيعيُّ له، وقد تكونُ جملةً مُركّبة مشتملةً على مُضاف ومُضاف إليه يكوّنان معا مرادفًا للاسم المرْجع لأنّه المقابلُ الطبيعيُّ له أيضا، وقد يَكونُ المكوّن التفْسيريّ جملةً معقّدَة مشتملةً على جملة حاليّة ونَواة وَصليّة ومُكون فِعْليّ واسْم مَرجِع أعْجَميّ جَديد. وإذنْ فإنّ هذا الشّكلَ الرّابع يَكونُ على ثَلاثة ضُرُوب :

الأوّلُ يكون فيه المكوّن التفْسيريّ جملةً اسميّة حَاليّة بَسيطةً، ومن أمثلته :

(12) "النّبَاتُ الذي يُقالُ له ثُومُس وهوَ الحَاشَا" ([65])، والوحدة تَرجمةٌ للمصطلح اليُوناني θύμος (thumos)، وله – كما يُلاحظ – مقابله العربي الذي وضَعه له المترجمان، وهوَ "حَاشَا"، وهو المقابِل الذي ورد له في موضعه من المقالات أيضا ([66]) ؛ كما أنه المصطلح المعروفُ المشْهورُ المقابلُ للمصطلح اليُونَاني في كتب الأدوية المفردة العربية ([67]). ولا شكّ أنّ سبب لجوءِ المترجميْن إلى العبارة الإطنابية هو أنّ المصطلحَ العَربيّ ما زَالَ في وقتِهما يَستَمدّ مَرْجعيّتَه من المصطلح اليُونَانِيّ الذي يُقابلُه.

(13) "النّبَاتُ الذي يُقالُ له بُوقْسُس وهو الشّمْشَار" ([68])، تَرجمةٌ لمصطلح πύξος (puxos)، ولم يُخصَّ هذا النباتُ بمادّة مُستقلّة في المقَالات، بل ذُكِرَ مَرّةً واحدةً في مُقدّمَة الكتَاب ([69])، وقد وردَ في النّصّ العربيّ منه برَسْمٍ آخَر ودونَ مُقَابِل عَربيّ في عِبارة إطنابيّة

---

(64) ينظر مثلا ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 150 ، ف 1 – 124 .
(65) المقالات الخمس، ص 313 ، ف 4 – 9 (و : 175/2 ، س 2، ف 4 – 9).
(66) المرجع نفسه، ص 256 ، ف 3 – 34.
(67) ينظر مثلا ابن البيطار : الجامع ، 2/1 ب ؛ 391/1 ت (ف 348) .
(68) المقالات الخمس، ص 281 ، ف 3 – 84 (و : 104/2 ، س 3 ، ف 3 – 89).
(69) المرجع نفسه، ص 11 (و : 5/1 ، س 10).

أيضًا هي "الخَشَبُ الذي يُقالُ له فُكْسُس". على أنّ المصطلحَ قد عُرِّبَ بعد القرن الثالث فيما يبْدو إذ أُصبَح في كُتُب الأدْوِية المفْردَة "بقْس" ؛ وأما مُقابِلُه – "الشّمشَار" – ففَارِسيّ ([70]).

والضربُ الثّاني تَكونُ فيه الجملةُ الحاليّة جملةً اسْميّة مُركّبة مُشتَملة على مُضاف ومُضاف إليه، ومثالُه :

(14) "الشّرابُ الذي يُقالُ له قَدْرينُوس، وهو شَرابُ السَّرْو" ([71])، تَرجمةً لمصْطلح κέδρινος (kedrinos)، و"شَرابُ السَّرْو" المذكورُ في العبارة هو المقابل المقْتَرحُ لمصطلح "قدْرينُوس" اليُونانيّ، وهو مأخُوذٌ من κέδρος (kedros) الذي نَقله المتَرْجمان هنا بـ"السَّرْو"، رَغْم أنّ "السَرو" عندهما هو المقَابلُ لمصطلحِ κυπάρισσος (kuparissos) ([72])؛ وأما "قاذْرُس" – وهو ذاتُه κέδρος (kedros) – فقد تَرْجماه بمصْطلحٍ آخَرَ هو "الشَّرْبِينُ" ([73])، وهو المقَابلُ المعْروف له في كُتُب الأدوية المفردة العربية.

والضرْبُ الثّالث يتكوّن من عبَارتَيْن إطنابيّتين، ثَانيتُهما تَفْسيرٌ للمصطلح الأعْجَميّ المرْجِع الذي تنتهي به العبارةُ الأولى ؛ أي إنّ المكوّن التفْسيريّ في هذا الضرْب جملةٌ مُعقّدة مشتَملةٌ على جملة حاليّة ونَواة وصليّة ومُكوّن فِعليّ واسْمِ مَرْجِع أعْجميّ جديد. فقد فسّرت العَبارةُ الإطنابيّةُ إذن بعبارة إطنابيّة أخرى. ومثاله :

(15) "الشّرابُ الذي يُقالُ له ألاَطينُوس وهو شَرابُ الشّجَرة التي يُقالُ لها ألاَطي" ([74])، تَرْجمةً لمصطلح ἐλάτινος (elatinos) ؛ وقد يَكونُ للمترجمَيْن في الحقيقة عذرُهما في هذا "الإطنَابِ المضَاعَف" في هذه العبارة، لأنّ المصطلحَ الأعْجَميّ المرْجعَ الثاني – "ألاَطي" ἐλάτη (elatê) – الذي أخِذَ منه المصطلحُ المرْجِعُ الأوّلُ، له في اليونانية

---

(70) ينظر ابراهيم بن مراد : المصطلح الأعجميّ ، 502/2 – 503 (ف 1191).
(71) المقالات الخمس، ص 390 ، ف 5 – 30 (و : 25/3 ، س 17 ، ف 5 – 36).
(72) المرجع نفسه، ص 78 (ف 1 – 78) ؛ وينظر النص المخطوط (خ) أيضا : 19 و – 19 ظ (ف 1 - 74) ؛ ومن المصطلح اليوناني أتى الاسم الفرنسي "cyprès".
(73) المرجع نفسه، ص 80 (ف 1 – 81) ؛ وتنظر (خ) أيضا ، 19 ظ (ف 1 – 77).
(74) المرجع نفسه، ص 390 ، ف 5 - 30 (و : 25/3 ، س 18 ، ف 5 – 36).

مَفْهومان نَباتيّان [75] : الأوّل هو الدّلالة على نَوْعٍ مِنْ شَجَرِ الصَّنَوْبَر، وهذا هو الذي عناهُ ديوسقريديسُ هنا إذ تحدّثَ عن الشّرابِ المتّخذ منه، لكنّه لم يَخُصَّ النباتَ ذاتَهُ بمادّة مستقلّة في المَقالات ؛ والمفهوم الثّاني هو "الثّمر" الذي يَكون في جوفِ الكُفُرّى، أي اللُّبُّ الذي يُوجدُ داخلَ وِعاءِ طَلْعِ النّخْل الذي يُسمّى "الكُفُرّى"، واسمه بالعربيّة "الضّبيعُ" [76]، وقد خصّه ديوسقريديسُ بفقرة في مَادّة "فينُقس" φοῖνιξ ἐλατη (phoinix elatê)، أي "قِشْرُ الكُفُرّى" [77] ؛ فالدافِع إلى الإطنابِ إذن هو الخشْية من اللبْس.

3 – 2 – 2 . النّموذجُ القائمُ على نَواةٍ وَصْفيّة :

تُشْبه النّواةُ الوَصْفيّةُ في مَركزيّتها في هذا النّموذج الثاني النّواةَ الوَصليّة في النّموذَج الأوّل ؛ وهذه النواةُ هي صِفةُ المفْعول "المسَمّى" صفَةً للمُسمّى المذَكّر أو "المسَمّاةُ" صفةً للمُسمّاة المؤنثة تعوّضُ في هذا النّموذَجِ الثّاني النّواةَ الوَصْليّة "الذي" أو "التي" والمكوّنَ الفعليّ الذي يَليها في النّمُوذَج الأوّل ؛ والمكوّن الفعليّ الذي تُعوّضانه هو في الأصل "يُسَمّى" أو "تُسَمّى"، وهو مُكوّنٌ لم يَظهَرْ في الأمْثلة التي ذَكرْناها لأنّ الفعْل الذي استُعْمل فيها هو "قالَ" في " يُقالُ له" أو "يُقالُ لها"، على أنّ "يُسَمّى" و"تُسمّى" قد ستعملاَ أيضا في بعْض العبارات كما سنَرى فيما يلي من هذا البَحْثِ [78] ؛ وقد فَضّلَ المُترجمان استعْمالَ صفة المفْعول "المسَمّى" "والمسَمّاة" على استعمَال صفة "المقُولُ له" أو "المقُولُ لها" من "يُقالُ له" و"يُقالُ لها" لِيُسر الاستعْمال الأوّل وبَساطته. ولم نَجدْ لهذا النمُوذَج الثاني أكثرَ من شَكلَين اثنَيْن في العبارات التي استخرَجناها من الكتابِ ؛ وهما :

(أ) الأوّلُ يتكوّنُ من اسْم ثم نَواةٍ وَصفيّة ثم اسْم أعْجميّ مرْجع ؛ ومن أمثلته :

---

(75) ينظر DGF, p. 640 .

(76) ينظر أبو حنيفة الدينوري : كتاب النبات، 244/2 (ف 961) .

(77) المقالات الخمس، ص 107، ف 1 – 117 ؛ وينظر ابن البيطار : الجامع، 74/4 – 75 ب، 186/3 ت (ف 1955).

(78) تنظر في ما يلي في نص البحث الأمثلة 22 ، 30، 33 ، 38، 39.

(16) "القُولَنْجُ المسَمّى إيلاوُس" ([79])، ترجمةٌ لـــ εἴλεός (eileos)، وهو نَوعٌ من القُولنج حَادّ ([80]).

(17) "الوَجَعُ المسَمّى صُنْخْرِيمُنوس"، تَرجَمةٌ لـــ συγχριόμενος (sunkhriomenos) ([81]).

(18) "الطيْرُ المسَمّى سُوقَلّيدِس" ([82])، تَرْجَمةُ لـــ συκαλλίδες (sukallides)، وأصْلُ اسْمِ هذا الطائرِ συκαλλίς (sukallis)، وهو "عُصْفُور التّين" (bec - figue) ([83]).

على أن الاسمَ المرْجِعَ قد يكون المقَابلَ العَرَبِيَّ الذي يُعوّض في العبارةِ الاسْمَ الأعْجَميّ، ومثالُه :

(19) "الحيوانُ المسَمّى أرْبعةٌ وأرْبَعين" ([84])، تَرْجمةٌ لمصطلح πολύπους (polupûs)، والمعنى الحرْفي للمصطلح هو "كثيرُ الأرْجُل"، وهو يَدلّ في اليُونانيّة على حيَوانيْن : على الحشَرة المسمّاة بالعربيّة "أمّ أربع وأربعين" أو "حَرِيش"، وعلى الأخْطبُوط ([85]).

(ب) والشّكْلُ الثّاني يكونُ فيه اسْمُ الجنْس أو النّوع مُرَكّبًا من عنْصريْن، قد يكونان اسْميْن وقد يَكونَان اسما وَصفَة ؛ أمّا النّواةُ الوَصفيّة والاسْمُ المرْجِع فيبقَيان على ما هما عليْه في العبارَة. ومثاله :

---

(79) المرجع نفسه، ص 55 ، ف 1 – 52 (و : 52/1 ، س 25، ف 1 – 56) ؛ وقد ورد المصطلح اليوناني بالشين أيضا في : "القولنج المسمى إيلاوش" – المرجع نفسه، ص 99، ف 1 – 111 (و : 96/1 ، س 17، ف 1 – 104). على أن هذا التغيير في الرسم قد يكون من عمل النسّاخ.

(80) ينظر *DGF*, p.588 .

(81) المقالات الخمس، ص 136، ف 2 – 25 (و : 129/1، س 15، ف 2 - 24). ولم نعثر على المصطلح في DGF.

(82) المرجع نفسه، ص 145، ف 2 - 54 (و : 138/1 ، س 11 ، ف 2 – 56).

(83) ينظر *DGF*, p.1816.

(84) المقالات الخمس، ص 370 ، ف 4 – 29 (و : 334/2، س 15، ف 4 – 128) ؛ وقد ورد بـ"يقال له" أيضا في عبارة "الحيوان الذي يقال له اربعة وأربعين" -- المرجع نفسه، ص 133 ، ف 2 - 15 (و : 126/1 ، ف 2 - 14).

(85) ينظر *DGF*, p.1597 . على أن التسمية المشهورة للحشرة المسماة "أمّ أربع وأربعين" في اليونانية هي σκολόπενδρα (skolopendra) -- ينظر *DGF*, p.1763 ، وقد ذكر منه ديوسقريديس النوع البحري وسماه باليونانية σκολόπενδρα θαλασσία (skolopendra thalassia) – ينظر المقالات الخمس، و : 126/1 ، ف 2 – 14 ؛ ط : ص 133، ف 2 – 15، وفيها "سالامندريا اسقولوبندرا". وينظر أيضا : ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 160 (ف 2 – 14).

(20) القَرْحَةُ الخبيثةُ المسمّاةُ غنقرانَا"، تَرْجمةٌ لمصطلحِ γάγγραινα (gangraina) .(86)

(ج) والشّكل الثالثُ يُشبه الشّكْلَ الرّابعَ من النّوْع الأوّل باشتمَاله على "مُكوّن تَفْسيريّ". ولنا منه ضربَان : الأوّلُ يُشبه الضربَ الثّاني من الشّكْل الرّابع الذي أشَرنا إليه من حيث اشتمالُ المكوّن التفسيري فيه على جملة حاليّة هي جملةٌ اسْميّة مُركّبةٌ مكوّنَةٌ من مُضاف ومُضاف إليه، ومثالُه :

(21) "الدُّهْنُ المسَمّى قِيقِينُن وهو دُهْن الخرْو ع" (87)، ترجمة لمصطلح κίκινον ἔλαιον (kikinon elaion)، و"دهن الخروع" هو المعنى الحرفيّ لـ"قيقينُن"، فهو إذن المقابل الطّبيعي للمصطلح المرجع.

والضرْبُ الثّاني مثل الضرْبِ الثّالث من الشّكل الرّابع المشَار إليه لأنّه يتكوّن مثْله من عبَارتيْن إطنابيّتين، ثانيتُهما تَفْسيرٌ للمصطلح الأعْجَميّ المرْجِع الذي تنتهي به العبارةُ الأولى ؛ أي إنّ المكوّن التفْسيريّ في هذا الضرْب جملةٌ مُعقّدة مشتَملةٌ على جملة حاليّة ونَواة وصْليّة ومُكوّن فِعْليّ ومُركّب اسميّ إضافيّ، لكنّ هذا الاسْمَ المركّبَ في هذه الجمْلة الثّانية ليْس المصطلحَ العربيّ المقابلَ للمصطلح الأعْجميّ المذكور في الجمْلة الأولى، بل هو اسمٌ لأحَدِ أجْزاءِ النّباتِ الذي يَحْمل الاسْمَ المرْجع، وهو ثمرُه. فالاسْم الأعْجمي الذي يُرادُ توضيحُه بالعبارة الإطنابيّة يُفسَّر بتعيين اسْم أحَدِ أجْزائه ؛ لكنّ هذا الضّرْبَ يَختلفُ بعنْصره الأوّل عن الضرْب الثّالث المذْكُور : فإنّ الاسْمَ المتضمّنَ — أي اسْم الجنْس — الذي يَنتمي إليه المسَمّى الذي يحملُ الاسْمَ الأعْجَميّ المرْجع ليْس اسما مُفْردًا بل هو متكوّن من أرْبعة عنَاصرَ هي [س + أ + س + س]، أي اسْمٌ فأداةٌ ثم اسْمَان بَعدَها. ومثالُه :

(22) "النّوْعُ من شَجَرِ الصّنَوْبَر المسَمّى بِيطُس، وهو الذي يُسَمّى حَمْلُهُ (88) قَضْمَ قُرَيْش" (89)، تَرجمةٌ لمصطلح πίτυος (pituos). فالعبَارةُ الإطنابيّةُ في هذا الضّرْبِ إذن تُفسّرُها عبَارةٌ إطنابيّة أخرى.

---

(86) المقالات الخمس، ص 375، ف 5 – 3 (و : 3/3 ، س 18 ، ف 5 – 3).
(87) المرجع نفسه، ص 359، ف 4 – 113 (و : 306/2 ، س 3 ، ف 4- 161).

3 – 3 . العبَارَاتُ الإطنابيّة المقيّدَة مَرْجعيًا :

وهذا النوْعُ كما ذَكرْنا من قبلُ ترْتبطُ فيه العبارةُ بمصْطلح يُونانيّ بعيْنِه يتكرّرُ ذكره في الكتاب مُترْجما ؛ ولا شكّ أنّ المترجم الحاذق يُولّد لمثل هذه المصطلحات التي تتكرّرُ في الكتاب مُصطلحات يستعملُها ويَتقيّدُ بها في كَامِلِ التّرْجمة لأنّ في ذلك عَونًا للقارئ — وخاصّة إذا كان الكتابُ من نَوْع المقالات الخمس، طبيًا صيدليًا — على إدْراك المفَاهيم وتَرسْيخها في ذهنه ثم في ثقَافته، لتترَسّخَ المصطلحات التي تَرتبط بها في الاسْتعْمال. ولا شكّ أنّ للمترجميْن مُصطلحاتهما المولّدة المستقرّة في الاستعمال كما يدُلّ على ذلكَ تواتُرها في الكتاب، ومن أمثلتها مصطلحاتٌ دالّةٌ على المصابين بأمْراضٍ، من نَوْع "المطحُولُون" ([90]) وهم المصَابونَ بمَرض الطّحَال، تَرجمةً لـــ σπληνικοῖς (splênikois) ؛ و"المحْبُونُونَ" ([91])، وهم المصَابُون بـــ"الحَبَنِ"، وهو داءٌ يَكونُ في البَطن، يَعظُمُ منه ويَرِم، ويُسمّى أيْضا بـــ"الاستسْقَاء"، تَرجمةً لـــ ὑδρωπικοῖς (hudrôpikois) ؛ و"المُنقَرَسُون" ([92])، وهم المرْضى بالنّقْرِس، وهو مَرضٌ يحدُثُ في مَفاصلِ القَدَمِ وأكثَرُ ما يَكُونُ في إبهامها، ترجمةً لـــ ποδαγρικους (podagrikûs). وكلّ هذه المُصطلحات صفَاتٌ للمفْعول قد اشتُقّت من أسماء يُستَعْمَلُ من اثنيْن منها الفعلُ لازمًا هما "حَبَنٌ" والفعلُ منه "حَبِنَ" والصفةُ "حَبِنٌ"، و"طِحَالٌ" والفعلُ منه "طَحِلَ" والصفةُ منه "طَحِلٌ" ([93])، وأما "نِقْرِس" فلا فعلَ له، وقد استعملت الصفاتُ في الجمْع ولم يُستعمَلْ منها

---

(88) في الأصل – (ط) – "جملة" بالجيم والتاء المربوطة في آخره، والإصلاح من نص المقالات المخطوط : ص 103 و (ف 4 - 165).

(89) المقالات الخمس، ص 364 ، ف 4 – 116 (و : 314/2، س 5، ف 4 – 165).

(90) المرجع نفسه، ينظر مثلا : ص 12، ف 1 – 1 (و : 7/1، س 3، ف 1 – 1) ؛ 31 ، ف 1 – 21 (و : 1/ 28 ، س 13، ف 1 – 24) ؛ 151، ف 2 – 69 (و : 145/1، س 17، ف 2 – 70) ؛ 189، ف 2 – 112 (و : 1/ 187، س 5، ف 2 – 112).

(91) المرجع نفسه، ينظر مثلا : ص 98 ، ف 1 – 109 (و : 94/1 ، س 21، ف 1 – 102) ؛ 189، ف 2 – 112 (و : 187/1، س 4، ف 2 – 112) ؛ 224، ف 2 – 170 (و : 239/1 ، س 2 ، ف 2 – 171) ؛ 225 ، ف 2 – 171 (و : 239/1 ، س 20، ف 2 – 172).

(92) المرجع نفسه، ينظر مثلا : ص 25 ، ف 1 – 12 (و : 21/1، س 14، ف 1 - 15) ؛ 78 ، ف 1 – 77 (و : 73/1 ، س 19 – 20 ، ف 1 – 73) ؛ 98 ، ف 1 – 109 (و : 94/1، س 19 ، ف 1 – 102) ؛ 100، ف 1 – 111 (و : 96/1 – 97 ، ف 1 - 104).

(93) ورد في لسان العرب "طَحَلَهُ يطْحَلُه طَحْلا وطَحْلا فهو مطْحُولٌ : أصاب طحاله" (573/2 ، طحل)، فليس لطَحَل المتعدّي هنا معنى طحِل اللازم .

المفْردُ. ولكنّ في الكتاب مصطلحات أخرى كثيرةً قد نقَلها المترجمان بأكثرَ من تَرْجمة واحدة، وتلك الترجماتُ عبارات إطنابيّةٌ رَغْم أنها مُحيلةٌ إلى مَراجِعَ مُحدَّدةِ المفَاهيم دقيقة، ولذلك عدَدْناها عبَارات مُقيَدةً مَرْجعيًا، لأنَ المصطلحات المراجعَ التي تتعلَق بها ذاتُ تَواتُر في الكتاب. وهذا النَوْع الثّاني هو المجسّم لخاصيّة "التّغيّر والتّبدّل" التي كنّا اعتَبَرْناها مُميِّزةً للعبَارَات الإطنابيّة. وقد اختَرْنا ثمانيةَ مصطلحات يُونَانيّة للنّظرِ في العبَارات الإطنَابيّة التي تُرْجِمتْ بها. ويمكنُ تقْسيمُ هذه العبَارات إلى ثَلاثةِ ضُروب : (1) عبارات تُرْجمت بها مصطلحات يُونانيّةٌ مَراجعُ قد ذكرَ لها المترجمان مُقابلاً عربيًّا ؛ (2) عباراتٌ تُرجِمَت بها مُصطلحاتٌ يُونانيّة مَراجعُ لم يَجد لها المترجمان مُقابلاً عربيّا فاقترضاها ؛ (3) عبَاراتٌ تُرْجِمَتْ بها مصطلحاتٌ يُونانيّة مَراجعُ ليس لها مُقَابلٌ عَربيّ ولم تقْتَرَضْ.

3 – 3 – 1 . عبَارَاتٌ تُترْجِمُ مُصطلحات ذَاتَ مُقابِل عربيّ:

ولنا من هذا الضرْبِ ثلاثةُ نماذجَ من العبَارات التي وردَت في نصّ الكتاب إطنابيّةً رغم أنّ المترجمَيْن قد ذكرا لها – في العبارة الإطنابية نفسها – مقابلَها العربيّ.

(أ) النمُوذج الأوّل هو تَرجمةُ مُصطلح κηρία (kêria)، وله في اليونانيّة معنَيان : الأولُ هو "شمْعُ العَسَل"، أي عَسَلُ النّحْل ما دامَ لم يُعْصَرْ من شمعه، وهو المعْروفُ بـ"الشُّهْد" ؛ والثاني هو "قَرْحٌ مُتشَعّبٌ" تَصحَبُهُ رُطوبةٌ شَبيهةٌ بالعسَل ([94])، وهذا المعْنى هو المقْصُودُ في النّموذج ؛ وقد نقَله المترْجمان بمعْناه الحرْفيّ ، فقابَلاه بمصطلَح "شُهْد" ؛ لكنّهما – رغْم وُجُود المقابِلِ الصّريح له – نَقلاه بثلاثِ عبارات إطنابيّة : الأولى متَواترةٌ، والثانية والثالثة نادرَتان، وهي :

(23) "القُروحُ التي يُقالُ لها الشُّهْدُ" ([95]).

(24) "الصنْفُ من القُروحِ التي يُقالُ لها الشُّهْدُ" ([96])، بزيادَة "الصّنْف من" إلى العبَارة.

---

(94) ينظر DGF, p. 1088 .

(95) المقالات الخمس، ص 182 ، ف 2 – 103 (و : 177/1 ، س 10، ف 2 – 103) ؛ ص 203، ف 2 – 136؛ (و : 207/1، س 8، ف 2 – 135) ؛ ص 212 ، ف 2 – 155 (و : 222/2 ، س 4 ، ف 2 – 155) ... إلخ

(25) "القُروحُ التي تَسيلُ منها رُطوبةٌ شَبيهةٌ بالعَسَل" ([97]) ؛ وقد استمدّ المترجمان العبارة هنا من المادّة التي تسيل من القروح، فقامَت العبَارةُ كلّها مَقامَ الاسْمِ المرجعِ الذي غُيِّبَ.

(ب) والنموذَج الثاني هو تَرْجمةُ المُصطلح اليونانيّ θύμος (thumos) ؛ وهو مصطلحٌ مُشتَرَكٌ لأنه يَعْني النَّباتَ المُسمّى بالعربيّة "حَاشَا" الذي سبَقَ في المثال (12)، و"زائدةً لحْميّة" تكون في البدن ([98]) ؛ هي ثؤلولٌ كبيرُ الحجم، يُشبه في شكله التّوتَ، ولذلك سماه الأطبّاءُ العربُ في عَصرِ حُنَيْنٍ واصْطفَن كما يتبيّن من المثال (26) التالي بـ"التّوت" ([99]). ورَغْم وُجود "التّوت" مقابلاً معروفا متداوَلاً للمصطلح اليوناني في عصر المترجمَيْن فقد نقلاه بأرْبَع عبارات إطنابيّة تَظهرُ في الأمثلة الأرْبعة التّالية :

(26) "اللحُومُ الزائدةُ في الأبْدانِ التي يُقَالُ لها باليُونانيّة ثُومُش وتُسَمّيها الأطبّاءُ بالعربيّة التّوت" ([100]).

(27) "اللحْمُ الزائدُ الذي يُقالُ له التّوت" ([101]).

(28) "النتُوُّ الصُّلْبُ الذي يُقَالُ له ثُومُش" ([102]).

(29) "اللحْمُ النّاتِئُ الذي يُقَالُ له ثُومُش" ([103]).

---

(96) المرجع نفسه، ص 182 ، ف 2 103 (و : 177/1 ، س 10، ف 2 - 103) . على أنّ "الشُّهْد" قد أصبح "الشهدِيّة" عند ابن البيطار في كتاب الجامع، 91/1 ب، سطر 10 (مادّة "بزر الكتان").

(97) المقالات الخمس، ص 123 ، ف 1 - 145 (و : 119/1 ، س 19 ، ف 1 – 128).

(98) ينظر *DGF*, p.948 .

(99) ذكر أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف "التوثة" (ص 410) ضمن أمراض العين وقال "هو ورمٌ صُلبٌ جاسٍ يشبه التّوتة في شكلها، إذا ابتدأ هذا الورم أوّلاً احمرّ منه الجفن ثم يَسْوَدُّ حتى يصير قرحةً سمجةً" ؛ وينظر R. Dozy : *Supplément aux dictionnaires arabes*, 154/I نقلا عن ابن البيطار في مادة "سمك" (كتاب الجامع، 32/3) حيث ذكر عن السمك المسمى "سماريس" – وهو "السردينُ" – نقلا عن ديوسقَريديس في هذه المادة نفسها "ويقلع اللحم الزائد في الأبدان الذي يقال له في اليونانية ثومو [= ثومش] وتسميه الأطباءُ بالعربية التوث [في الأصل اليوث]".

(100) المقالات الخمس، ص 138، ف 2 – 29 (و : 131/1 ، س 10، ف 2 - 28)، وفي النص المطبوع "اللحم الزائد في الأبدان التي يقال لها ..."، وقد أصلحنا النص من (خ) : ص 32 ظ، ف 2 - 29 .

(101) المرجع نفسه، ص 166، ف 2 – 77 (و : 160/1 ، س 16، ف 2 – 78) ؛ وص 168 ، ف 2 – 77 (و : 162/1، س 17، ف 2 – 80).

(102) المرجع نفسه، ص 260، ف 3 - 43 (و : 58/2 ، س 16 ، ف 3 - 45).

(103) المرجع نفسه، ص 362، ف 4 – 115 (و : 311/2 ، س 7 ، ف 4 – 164).

فاللحْمُ يكُون حينًا "زائدا" وحينًا آخرَ "ناتئا"، و"اللحْمُ الزائدُ" يُصبح "نتوّا [أي نتوءًا] صُلبًا"، و"ثُومُسْ" و"ثوت" يتبادَلانِ الظهُورَ في العبارَة ؛ ولا شَكّ أنه يَصعُبُ على غَيْرِ المتخصّص أن يُدْرِك أنّ العبارَتَين (27) "اللحْمُ الزّائدُ الذي يُقال له الثوتُ" و(28) "النتوُ الصُّلْبُ الذي يُقال له ثُومُسْ" عبارتان مُترادفتان تُرْجعَان إلى مصطلح مَرْجِعٍ واحِدٍ.

(ج) والنّموذَجُ الثالثُ هو ترْجمةُ مُصطلح μυρμηκιαι (murmêkiai) ومعناهُ الأصْليّ "النمليّ" لأنه مُشْتَقٌّ من μύρμηξ (murmex) وهو "النّمْلُ"، لكنّه يُطلقُ على ضرْب من الثآليلُ التي يَصحبُها أُكَالٌ (démangeaison) يُشْبهُ دبيبَ النّمْل ([104]) ؛ وقد نَقلهُ المتَرْجمان بمقَابل عرَبي هو "نَمْليّة"، لكنّهُما لم يحافظا على استعْماله بل أوْردَا المصطلحَ مُقترَضًا أيضًا ورَسماه "مَرْميقْيا" حينًا و"مَرْمَاقْيَا" أو "مَرْمَقيا" في بعض المواضع، كمَا ترجماه بـ"شيءٌ شَبيهٌ بدَبيبِ النّمْل". والصيغ التي وردت عليها العباراتُ الإطنابية التي تُرْجمَ بها المصْطلحُ ستٌّ :

(30) "الثّواليلُ التي تُسمّى مَرْميقيا" ([105]).

(31) "الثواليلُ التي يُقالُ لها مَرْميقيا" ([106]).

(32) "الثّواليلُ المسَمّاة مَرْمقيا" ([107]).

(33) "الثّواليلُ التي تُسَمّى باليُونَانيَة النّمْليّة" ([108]).

(34) "الثّواليلُ التي يُقَالُ لها النّمْليّة" ([109]).

(35) "الثّواليلُ التي يَعْرضُ معَها شَيْءٌ شَبيهٌ بدَبيبِ النّمْل" ([110]).

---

(104) ينظر *DGF*, p. 1306.

(105) المقالات الخمس، ص 22؛ ف 1 – 144 (و : 119/1، س 2 ، ف 1 – 128).

(106) المرجع نفسه، ص 260؛ ف 3 – 43 (و : 58/2 ، س 16 ، ف 3 – 45).

(107) المرجع نفسه، ص 373، ف 5 – 1 (و : 2/3 ، س 3، ف 5 – 1).

(108) المرجع نفسه، ص ص 147 – 148 ، ف 2 – 62 (و : 141/1، س 14، ف 2 – 64).

(109) المرجع نفسه، ص 228 ، ف 2 – 174 (و : 243/1، س 13 – 14، ف 2 – 175) .

(110) المرجع نفسه، (خ) ص 102 و، س 21 ، ف 4 – 158 (و : 311/2، س 7، ف 4 – 164) ؛ وقد سقطت المادة التي وردت فيها من نص المقالات المطبوع (ط) .

وإذن فإنّ النماذجَ الثلاثةَ من العبارات التي نُقلتْ بها مصطلحاتٌ ذاتُ مقابلٍ عربيّ قد تأرْجَح فيها المترجمَان بين الأخذِ بالمصطلح اليُونَاني مقْترَضًا والأخْذ بمقابله العرَبي ؛ ورَغْمَ وُجودِ المقابل العَربي فقد أشْرَكَا في نَقْل المصْطلحات الثّلاثة ثَلاثَ عَشْرَةَ عبَارةً إطنَابيّة.

3 – 3 – 2 . عبَارَاتٌ تُترْجِمُ بالاقتِراضِ مُصطلحاتٍ لا مُقابِلَ لها :

وهذا الضّرْبُ يُحْتَفظُ فيه بالمصطلح اليُونَاني المرْجع في العبارات الإطنابيّة، فتكونُ العبارة ضرْبًا من الشّرْح أو التفسيرِ له. وقد وَجدْنا من هذا الضرب نَمُوذَجًا وَاحدًا يتَكرّرُ، هو تَرْجمة مُصْطلحِ λευκώματα (leukômata)، والأصْلُ فيه λεύκωμα (leukôma)، الدالّ على بُقْعة بيْضاءَ تُصيبُ القَرْنيّة في العَيْن نَتيجةَ جرْحٍ أو تقَرُّح ([111]). وهو يُكتَبُ "لُوقُومَا" أحيَانًا، و"لوقُومَاتَا" أحيانًا أخرى، دون تقيّد برسم واحدٍ له. ويشْتَمِلُ هذا النّمُوذَجُ على سِتّة أشْكَالٍ من العبَارَات ، تُظهِرُها الأمْثلةُ التّاليَة :

(36) "القَرْحَةُ التي يُقَال [لها] لُوقُومَاتَا" ([112]).

(37) "القَرْحَةُ التي يُقَالُ لها لُوقُومَا التي تَكُون في العَيْن" ([113]).

(38) "القُرْحُ الذي يُسَمّى لُوقُومَا العَارِضُ في العيْن" ([114]).

(39) "قُروحُ العيْن التي تُسمّى لُوقُومَا" ([115]).

(40) "الأثرُ العَارِضُ في العَين الذي يُقَالُ له لُوقُومَا" ([116]).

(41) "الأثرُ الأبْيَضُ الذي يُقَال له [لُو] قُومَا العَارِضُ في العَيْن" ([117]).

---

(111) ينظر DGF, p.1185 ; DTTM, p.734 ، ولم يذكر هذا المرجع المفهوم المَرَضيّ للمصطلح بل ذكر طريقتي كتابته وفسره بـ"لوحة مطلية باللون الأبيض تكتب عليها أسماء القضاة والمبعدين، إلخ"

(112) المقالات الخمس، ص ص 220 – 221 ، ف 2 – 165 (و : 233/1، س 2 – 3، ف 2 – 166).

(113) المرجع نفسه، ص ص 147 – 148 ، ف 2 – 62 (و : 141/1، سطر 14، ف 2 – 64).

(114) المرجع نفسه، ص 132، ف 2 – 13 (و : 126/1، س 12، ف 2 – 12).

(115) المرجع نفسه، ص 280، ف 3 – 79 (و : 101/2، س 14، ف 3 – 84).

(116) المرجع نفسه، ص 350، ف 4 – 93 (و : 263/2، س 7 ف 4 – 110) .

(117) المرجع نفسه، ص 426، ف 5 – 94 (و : 83/3، س 2، ف 5 – 112). وقد كتب المصطلح في (ط) "قوما" فقط،

فهذا المرضُ الذي يصيبُ القرنيّة في العين يَكون "قُرْحا" (ulcère) أو "قَرْحَةً" أو "قُرُوحًا"، و"أثرًا" (cicatrice)، و"أثرًا أبْيَضَ" ؛ وقد ذكرَهُ حُنين في كتَاب العشْر مَقالات في العَيْن في أكْثرَ من موضع وسَمّاه باليونانية "ألْقُوس لِيُوقُومَا" ἕλκους λεύκωμα (helkûs leukôma) وسَمّاه بالعربيّة "أثرًا" — وهو أثرٌ غَليظٌ غَائرٌ ([118]) — وترجمه في مَوْضعٍ آخرَ بـ"البيَاض"، وهو هنَا غيْرُ "الأثَرِ" لقوله "الأثرُ والبيَاضُ يُعالَجُ كلاَهما بكلّ ما يَجْلو ويُنَقّي" ([119]) ؛ وقد تَرْجمه في موْضع ثالث بمصطلح جامعٍ للأثَرِ والبياضِ معًا هو "بيَاضُ آثارِ القُرُوحِ" ([120]) : فقد أورده إذن مُقترضًا، وتَرجمه بـ"الأثَر"، وبـ"البياضُ"، وبـ"بياض آثارِ القروح" ؛ كما ذَكرَ هذا المرضَ في كتَاب له آخرَ هو "كتاب المسائل في العَيْن" وسَمّاه "البيَاض العارِض في القرنيّة" ([121]). والتّسْمياتُ العربيّةُ الأربعُ المذكورة هي مصطلحات حقيقيّةٌ وليستْ هي بالعبَاراتِ الإطنَابيّة مثلما رأينا في تَرجمة المقالات الخمْس.

3 – 3 – 3 . عبَارَاتٌ تُترْجِمُ مُصطلحاتٍ لا مُقابِل لها ولم تقترضْ :

وهذا الضربُ لا يُحتَفَظُ فيه بالمصطلح اليُونَاني المرْجعِ، بل يُحتفَظُ بالاسْم المتضمّنِ أي الوَاسِمِ الدلاليّ متَصَدّرًا للعبارة التي تتَكوّن أسَاسًا من شَرْح المصطلح اليونانيّ المرجع انطلاقا من مفهومه اللغوي العامّ أو من وصفِ الحالة التي يكون عليها الشيءُ أو الموجودُ الذي يُحيلُ إليه المصطلحُ. ولذلك فإنّ العبارةَ في هذا الضرْب لا تقُومُ على ما قامت عليه في الضربَين السّابقيْن من مُصْطلحات يُونَانية مَراجع — سواءٌ كان المصطلحُ ذا مقابِل عربيّ

---

(118) حنين بن إسحاق: العشر مقالات في العين، ص 136 (سطر 19)، وص 64 في الترجمة، س 26.

(119) المرجع نفسه، ص 188، س 1 ؛ وص 119 في الترجمة، س 30، وقد ترجمه مايرهوف إلى الانغليزية بـ"white specks".

(120) المرجع نفسه، ص 216، س 5 ؛ وص 147 في الترجمة، س 9، وقد ترجمه مايرهوف هنا بـ" white scars"، أي "الآثار البيض".

(121) حنين بن إسحاق : كتاب المسائل في العين، ص 41 (سطر 15)، وتنظر ترجمة الكتاب الفرنسية، ص 101، س 16. وقد انتهى الأطباء العرب إلى التفريق بين نوعين من هذا المرض دون أن يخلصوا من بعض الاضطراب في التحديد. فقد سمّاه أبو منصور القمري في كتاب التنوير (ص 20، ف 35) بـ"البياض" وعرّفه بـ"أثر القرح إذا اندمل في الأكثر" ؛ وسمّاه أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف (ص 431) بـ"الأثر" وعرّفه بـ"بياض يحدث من اندمال البثر في طبقات القرنيّة"، وقسمه إلى "رقيق في ظاهر القرنية ويسمّى غمام"، و"غليظ غائر في قعر القرنية ويسمّى بياضًا" ؛ وهو عند ابن النفيس (المهذب في الكحل المجرب، ص ص 382 - 383) "البياض"، وهو يسمّي النوع الرقيق الحادث في ظاهر القرنية "أثرًا" و"سحابا" و"غمامًا"، ويطلق على ما سواه اسم "البياض"، فالبياض هو اسم المرض عامّة وهو اسم نوع منه !

يُثْبَتُ أو لم يَكنْ له مُقابلٌ عربيّ فيقْتَرَضُ – بل تَقومُ على نوْعٍ من الشرْحِ الموجَزِ أو التأويلِ المقتَضَبِ للمَعْنى "الماصَدقيّ" الذي يَحْمِله الفَرْدُ المنتَمِيَ إلى الطائفة التي يَشْمَلها الاسْمُ المتضمِّنُ، أي اسْمُ الجنْسِ أو اسْمُ النّوْع. ولنا من هذا الضرب أربعة نماذجَ :

(أ) الأوّلُ هو تَرجمةُ المصطلحِ اليُونانيّ ὀρθόπνοια (orthopnoia)، وهو مُتكوّنٌ من عنْصُرَيْن هما ὀρθός (orthos)، وهو صِفَةٌ مَعناها "قائمٌ" أو "مُنْتَصِبٌ"، وπνέω (pnéô)، وهو فعلٌ مَعناه "تنَفّسَ" ([122])، ويُطلَقُ المصطلح على نَوْعٍ من الرَّبْوِ (asthme) لا يَسْتطيعُ المريضُ معَه أنْ يتَنَفّسَ إلاّ إذا انْتصبَ جسْمُه قَائمًا، ومنه المصْطلحُ الفرنْسيّ orthopnée ويُقْصَدُ به في الطبّ الحديثِ عُسْرٌ في التنَفّسِ يَمْنعُ المريضَ من التّمَدُّد ويجْبرُه على أنْ يجْلس أو أنْ ينْتَصِبَ واقفًا ([123]). وقد تُرْجِمَ هذا المصطلحُ بثلاثة أشْكَالٍ عباريّةٍ هي شَرحٌ لمفهومه العامّ ، يتَصدّرُها الاسمُ المتضَمّن "عُسْرُ النّفَس"، وقد ظهرت في نصوص المقالات متفاوتةَ التّواتُر، متقاربةً جدّا في صيغها، إذ الاختلاف بين الشّكْل والآخر لا يتجاوزُ عادةً اختلافًا في استعمال فعْلٍ أو في استعْمَال حَرْف جَرّ :

الشّكلُ الأوّلُ – وهو نادرٌ – تتكوّنُ فيه العبارةُ من سبْعة عَناصرَ معْجَميّة (باعتبار حرْفِ الجرّ والضميرِ عنصُرَيْن ينْتَميَان إلى مَقُولَة الأدَاة) ؛ ومثالهُ :

(42) "عُسْرُ النَّفَسِ الذي يَعْرُضُ فيه الانْتِصَابُ" ([124]).

والشّكلُ الثّاني – وهو الغالبُ – تتكوّنُ فيه العبارةُ من ثمانيةِ عناصرَ مُعْجَميّة، قد عَوّضَ فيه شبهُ الجمْلةِ "يُحتَاجُ فيه" شبْهَ الجمْلة "يَعْرُضُ فيه" ؛ ومثالُه :

(43)"عُسْرُ النّفَس الذي يُحْتَاجُ فيه إلى الانْتِصَاب" ([125]).

---

(122) ينظر *DGF*, p.1400 .

(123) ينظر *DTTM*, p.902 .

(124) المقالات الخمس، ص 34، ف 1 – 24 (و : 33/1، س 4، ف 1 – 28) ؛ وينظر فيه أيضا ص 219، ف 2 – 164 مكرّر (و : 220/1 ، س 20، ف 2 – 165) ؛ ص 220، ف 2 – 165 (و : 231/1، س 14، ف 2 – 166) ... إلخ .

(125) المرجع نفسه، ص 61، ف 1 – 60 (و : 58/1، س 16، ف 1 – 61) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 267، ف 3 – 56 (و : 71/2، س 14، ف 3 – 59) ؛ وص 274، ف 3 – 71 (و : 79/2، س 2، ف 3 – 76) ... إلخ .

والشكلُ الثّالثُ – وهو أقلّ تواتُرا في الكتَاب من الثّاني – يُشبِهُ الثّانيَ إلاّ أنّه يَختلفُ عنه في استْعْمال الجارّ والمجرور "فيه" إذْ عُوّضا بـ "مَعَه" ؛ ومثاله :

(44) "عُسْرُ النَّفَسِ الذي يُحتَاجُ معَهُ إلى الانْتصَاب" ([126]).

ورَغْم أنّ الاختِلافَ بين الأشْكالِ الثّلاثة بَسيطٌ فإنّه يمثّلُ اختلافًا حقيقيّا بين ثَلاثِ عبَارَاتٍ في تَرْجمَة المصطلح اليُونَاني الواحدِ.

(ب) والنّموذَجُ الثاني هو تَرْجمة المصطلح اليونانيّ ὀπισθοτονία (opisthotonia) ومعنَاه الحرْفيّ "ضَغْطٌ خَلْفيٌّ"، ومَفْهومُه الاصْطلاَحيّ "مَرَضٌ عَصَبيٌّ يُصِيبُ فيه الأعْضاءَ تَصلّبٌ إلى خَلْف" ([127])، وهو ضربٌ مما يُعرَفُ بالتَقفّعِ يَميلُ فيه الجِسمُ – وخاصّةً الرّأس -- إلى خَلْف، وقد عدّه اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق "صِنْفًا من الفَالج". وقد تُرْجَمَاهُ بأربعة أشْكَالٍ عباريّة هي شَرْحٌ لمفهومه العامّ ، يتَصدّرُها الاسْمُ المتضَمّنُ "الفالِجُ" في ثلاثة منها، و"الصنْفُ من الفَالِج" في أحَدها. والأشكال الأربعة هي :

الأوّل عبّر فيه المترجمان عن الحالة المَرضيّة التي تَصْحَبُ هذا النوْعَ من الفَالج بـ "ميْلُ الرّقَبَةِ إلى خَلْف"، وهو مُتواترٌ في الكتَاب ؛ ومثالُه :

(45) "الفالجُ الذي يَعْرُضُ فيه ميْلُ الرّقبَةِ إلى خَلف" ([128]).

والشّكلُ الثّاني أشَارَ فيه المترْجمان إلى أنّ المرَض "صِنْفٌ من الفَالجِ" ؛ ومثاله :

(46) "الصنْفُ من الفَالج الذي يَعرُض فيه ميْلُ الرّقبَة إلى خَلْف" ([129]).

وأما الشّكلُ الثّالثُ فقد عبّرَ فيه المتَرْجمَان عن الحالة التي تَصحب المرضَ بـ "ميلُ الظهْرِ إلى جَنْب" ؛ ومثاله :

(47) "الفَالج الذِي يَعرُضُ فيه مَيْلُ الظهْرِ إلى جَنْب" ([130]).

---

(126) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 – 24 (و : 35/2، س 1، ف 3 – 24) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 251، ف 3 – 25 (و : 36/2، س 2، ف 3 – 24) ؛ ص 256، ف 3 – 33 (و : 47/2 ، س 11، ف 3 – 35)... إلخ.

(127) ينظر *DGF*, p.1349 ؛ وينظر أيضا *DTTM*, p.897 .

(128) المقالات الخمس، ص 54، ف 1 – 51 (و : 51/1، س 23، ف 1 – 55) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 58، ف 1 – 55 (و : 55/1 ، س 2، ف 1 – 59) ؛ ص 427، ف 5 – 95 (و : 84/3، س 11، ف 5 – 113).

(129) المرجع نفسه، ص 307، ف 3 – 150 (و : 164/2، س 2 ، وس 3 – 4، ف 3 – 157).

(130) المرجع نفسه، ص 246 ، ف 3 – 16 (و : 22/2، س 14، ف 3 – 16).

والشّكلُ الرابعُ استُعمِل فيه الاسمُ المتضمِّن نَكرةً وعوّضت النّواةُ الوَصْلية "الذي" التي ذُكِرتْ في الأشكال الثّلاثة السابقة بـ"مع"، وزِيدَ إلى عنصرِ وصْفِ الحالة بـ"مَيْل الرّقة إلى خَلْف" عنصرٌ ثانٍ سَبقَه هو "انتصابُ الرّقبة"، فأصبح هذا الشّكل الرابعُ لذلك :

(48) "فالجٌ معَ انتصابِ الرَقَبَة أو مَيْلِ الرّقبة إلى خلْف" ([131]).

على أنّ الذي يُفسّر ظهورَ الاسْم المتضمِّن نَكرةً هو فيما يبدو مَوْقعُه النّحويّ في الجمْلة، فإنّ العبَارةَ قد وردتْ في سياق الجمْلة التّالية في الحديثِ عن مَنافع "شَجَرة الأنْجُدان" العلاجية : "وقد يُؤخَذُ منه مقدَارُ [ثَلاثَة] أوبُولُوسَات ([132]) ويخْلَطُ مع شمعٍ، ويبلعُه مَنْ عَرَضَ له فالجٌ مع انْتصابِ الرّقبةِ أوْ مَيْلِ الرّقَبَة إلى خَلف". فالعبارة مشتملةٌ في أصْل الكتَاب على "مَنْ عَرَضَ له" لأنها كلّها ترجمةٌ للصّفة ὀπισθοτονικος (opisthotonikos) وهو المُصَابُ بهذا المرَض ؛ ويُلاحَظُ أن المصطلحَ قد طُوّعَ للنّص وللسّياقِ الذي ورَدَ فيه فنُقِل الاسمُ المتضَمِّنُ من التّعريف إلى التّنْكير. لكنّ هذا ليسَ مُطرِداً لأنّ المترجمَيْن قد تَقَعُ لهما مثلُ هذه الحالة من "حَرَكَة" المصطلحْ في النصّ فلا يأْخُذان بها. ومن ذلك مُصطلحُ "عُسْرُ النّفَس الذي يُحتاجُ معَهُ إلى الانْتصاب" الذي وَرَدَ في سِياقٍ يُشْبهُ السياقَ الذي وَرَدَ فيه المثَالُ (48)، وهو — في الحديثِ عن نَبات "بيخيِن" βήχιον (bêkhion)، وهو "حَشيشَةُ السُّعال" بالعربية — : "ووَرقهُ إذا تُضُمِّدَ به مَسْحوقًا مَع العَسَل أبْرَ (...) مَن كَانَ به سُعَالٌ أو عُسْرُ النّفَسِ الذي يُحتَاج معَه إلى الانْتصاب" ([133])، ولو رَاعَى المترْجمان عَلاقةَ المصطلح بسِياقِ النّص لغيّرَا العبارةَ وقالاَ "مَن كَانَ به سُعالٌ أو عُسْرُ نَفَسٍ يُحْتاجُ معَه إلى الانْتصاب"

(ج) والنّموذَجُ الثّالثُ هو تَرجَمَةُ مُصطلح πόα (poa)، ومَعناهُ في المقَالات الخمْس في الأمْثلة التي استخْرجْناها "عُشْبٌ" ([134]) ؛ ومن خَصائص العُشْبِ في علْم النّبات أنه

---

(131) المرجع نفسه، ص 277 ، ف 3 – 75 (و : 96/2، س 10 ، ف 3 – 80).

(132) في الأصل "مقدار أوبولسات" ، والزيادة من (خ) : ص 70 و، ف 3 – 78 ، وفيها "ثلاث أوبولوس"، و"الأوبولسات" جمع "أوبولس"، من اليونانية ὀβολός (obolos)، وهو عيارٌ للوزن أثيني زنته سدس درْهَم – ينظر *DGF*, p.1349 ; *DLF*, p. 1056 .

(133) المرجع نفسه، ص 290، ف 3 – 107 (و : 124/2 ، س 9 ، ف 3 – 112).

(134) ينظر *DGF*, p.1578 .

"نباتٌ رَخْوٌ تظلّ أجزاؤه الهوائيّة، ومنها سَاقُه، خَضْراء دائمًا، ثم تَموتُ تلك الأجْزاء في كلّ سَنة. وتَكونُ العُشْبةُ من حيث مُدّةُ حياتها حَوْليّة أو مَحْولَة أو مُعمّرَةً ؛ والعشْبة المعمّرَة تمكثُ حيّةً من سنة إلى أخرى بأجْزائها الأرْضية" ([135]). والعُشْبة المحْولة أو الحوْليّة تكون إذن مَوْسميّةَ السّاق والأوْرَاق، أي إنّ أجْزاءها التي تَكونُ على الأرْض تتجَدّدُ سَنويًّا. وهذا المعْنى هو الذي أخَذَ به اصْطفَن وحُنَين في تَرْجمة المصْطلح اليُونَاني — وقد وَردَ في المقالتين الثالثة والرّابعة من الكتَاب، وهما المخصّصتَان لأصُول النّبات وأصنَاف العُشْب والحشَائش — إذ أكّدَا في تَرْجمته ظاهرةَ "استئْناف" الظهُور كلّ سَنة. وقد وَجدْنا للعبَارات الإطنَابيّة التي نَقلاَ بها المصطلحَ سبْعَةَ أشْكَال قدْ بُنيَتْ كلّها على السّمة الدلاليّة الأسَاسيّة في المعنى وهي "استئنَافُ الكوْن" أو "التجدّدُ"، وعلى"المَوْسميّة" الزّمنيَة وهي حدوثُ الاستئناف كلّ سنة، وقد وَقع التعبيرُ عنْها بأكثرَ من طريقة ؛ أمّا الاسْمُ المتضمِّنُ فلا وجودَ له في بداية العبارة إذْ هي تُبْدَأُ بمرَكّبٍ اسْمي يَقُوم مقامَ الاسْم اليُونَاني المرْجع الذي رأيْناه في النّمَاذج السّابقَة يتأخّرُ فيظهرُ في آخر العبارة، والاسْمِ المتضمّن الذي رأيْناهُ في النّماذج السّابقة يتصدّرُ العبارَة، وهذا المُركّبُ مُتكوّنٌ من الضّمير "هوَ"، ومن حَرْف الجرّ "مِن"، ومن الاسْم المتضمِّنُ وهو "النّبات" الذي يرِدُ مجرورًا بــ"مِن"، لكنّ العناصرَ المكوّنة لهذا المركّب قد تَتغيّر من شَكلٍ إلى آخَر. والأشْكالُ السّبعةُ هي التّاليةُ :

الشّكلُ الأوّل قامَ فيه المرَكّبُ "هوَ مِنَ النّبات" مَقامَ الاسْمِ المرْجع والاسْم المتَضمِّن معًا، واستعْملت لسِمَة "الاسْتئناف" فيه الصّفةُ المتعدّيةُ إلى مَفعُول : "المستَأنفُ كوْنَه"، وأهْملَ فيه التعبيرُ عن الخَاصيّة الموْسميّة ؛ ومثالهُ (في الحديث عن "سيسَامُوايْداس الكبير") :

(49) " هو من النّبات المسْتَأنِف كَوْنَهُ" ([136]).

والشّكلُ الثّاني يشبِه الأوّلَ لكنّه يَختلفُ عنْه في تَحديد الخَاصّية الموْسميّة بذِكْر " في كلّ سَنة"، وهذا هو الشّكلُ المتَواترُ في المقَالات الخمس؛ ومثَالُه (في الحديث عنْ نبات "بريطانيقا") :

(135) ينظر مصطفى الشهابي : معجم الألفاظ الزراعية، ص ص 333 – 334.
(136) المقالات الخمس، ص 355، ف 4 – 107 (و : 292/2، س 6، ف 4 – 149) .

(50) "هو مِن النباتِ المستأنِفِ كَوْنَهُ في كلّ سَنة" ([137]).

والشّكْلُ الثّالثُ يُشبِه الشّكل السّابق في ذِكرِ الصّفة الدّالة على "الاسْتّئناف" والخاصيّة الموْسميّة، لكنّه يَختَلِفُ عنه وعن الشّكل الأوّل فِي المرَكّب القائم مَقام الاسْم المتضمَّن ؛ ومثالُه (في الحديثِ عن نَباتِ "سيديريطس") :

(51) " هو نَباتٌ مِن المسْتأنِفِ كَوْنَهُ في كلّ سَنة" ([138]).

والشّكلُ الرّابعُ يختلفُ عن الأشْكال الثّلاثة السّابقة في عناصرِ المرَكّب الأوّل لأنه مُرْتبطٌ بحديثٍ سَابق فِي النّص الذي ورَدَ فيه إذِ النّباتُ المتحدَّثُ عنه – وهو "فُلُوغُونُن" – صنفَان عند ديوسْقرِيديس : "منه مَا يُقال له الذّكَرُ ومنه ما يُقالُ له الأنْثَى"، والعبارةُ التِي تعْنينا فِي هذا الشّكل متعلّقَةٌ بالصنْف الأوّل، ولا يُسْتَغْنَى عن السّياقِ لإتْمَامها، وتمامُها :

(52) "فأمّا الذَّكَرُ فإنّه من المسْتأنِفِ كَونَه فِي كُلّ سَنَة" ([139]).

والشّكلُ الخامِسُ يُشبِه الشّكْلَيْن الأولَ والثاني في المكوّن الاسْمِيّ الأوّل، لكنّه يَختلفُ عنْهما وعن الشكْلَيْن الثالثِ والرابِع في مفعُول الصفة "المسْتَأنِف"، فهو "الكَوْن" مُعرّفا بالألفِ واللاّم وليْس "كوْنَه"، مُعرّفا بالإضافة ؛ ومثاله (فِي الحديث عن "بطرُس") :

(53) "هو مِنَ النّباتِ المسْتأنِفِ الكَوْن فِي كُلّ سَنَة" ([140]).

والشّكلُ السّادسُ قد عُوِّضَ فيه "كوْنَه" بـــ"نَبْتَهُ"، وعوّضتْ فيه "سَنَةٌ" التِي غلبَ استعمَالها فِي النّماذجِ الأخْرى بمفْرَدة "عَامٌ"، ومثالُه (فِي وصف "خامافيطس"، وقد سبق في "النّصّ الشّاهد") :

(54) " هو مِن النّباتِ المسْتأنِفِ نبْتَهُ في كُلّ عامٍ" ([141]).

---

(137) المرجع نفسه، ص 310، ف 4 – 2 (و : 169/2، ف 4 – 2) . وينظر فيه أيضا : ص 314، ف 4 – 11 (و : 177/2، ف 4 – 11) ؛ ص 323، ف 4 – 35 (و : 198/2، ف 4 – 41) ؛ ص 329، ف 4 – 51 (و : 2/ 212 ، ف 4 – 59) ... إلخ .

(138) المرجع نفسه، ص 321 ، ف 4 – 29 (و : 193/2، ف 4 – 33).

(139) المرجع نفسه، ص 311، ف 4 – 4 (و : 171/2 ، ف 4 – 4).

(140) المرجع نفسه، ص 291، ف 3 – 110 (و : 127/2، ف 3 – 115).

(141) المرجع نفسه، ص 307، ف 3 – 150 (و : 164/2، ف 3 – 150).

والشّكل السّابعُ قد لحقَ فيه التغييرُ جُلَّ العناصر المكوّنة للعبارَة في الأشكَال السّابقة، إذ لم يَبقَ منها إلاّ تحديدُ الخاصية الموْسمِيّة – "كلّ سَنة" – في آخر العبارة : وأهَمّ مظاهرِ التغييرِ استعمالُ الفعل "يَستّأنِفُ" مكانَ الصّفَة، واستعمالُ "الكيْنونَة" مكانَ "الكون" أو "كوْنَه"، وإضافَةُ عنصرٍ جديدٍ إليه هو "النّبَات"، وَهو هنا مصدرُ "نَبَتَ" وليس مُرادفًا للاسْم المتضمَّن ؛ ومثال هذا الشّكْل (في الحديث عن "أرْطاماسْيا") :

(55) "هو نَباتٌ يَستأنفُ الكيْنونةَ والنّبَاتَ في كُلّ سَنة" ([142]).

(د) والنّمُوذجُ الرّابعُ هو ترجمةُ مصطلح υπωπια (hupôpia)، وهو من مُصطلحاتِ أمْراضِ العيْن، دالّ على ما يَقعُ تَحْتَ العَيْن من بُقَعٍ تكون سَوْداءَ خاصّةً. وقد تناولَ المتَرْجمانِ هذا المصطلحَ تَناوُلاً لا يَخلو من الغَرابةِ إذ تَعدّدَتْ العبارَاتُ الإطنابيّة التي تَرْجمَا به مَفْهُومَه حتّى بلغتْ أشكالها اثني عَشَرَ شَكلاً، قد تَعدّدَ فيها الاسْمُ المتضمَّنُ أيضا : فهو "اللوْنُ"، وهو" الأثَرُ"، وهو "اللوْنُ البنَفْسَجيّ"، وهو "الآثارُ البنفْسَجيّة"، وهو "كُمْنَة الدّم"، وهو "الدّمُ الميّت". ويمكن تَصنيفُ هذه الأشْكال بحسب نَوْعِ الاسْم المتضَمّن إلى سبْعة ضُرُوب :

الأوّلُ قامَ فيه مقامَ الاسْمِ المتضمّن مُركّبٌ مَوْصوليّ مُتكوّنٌ من "مَا" وفعْلِ "يَعْرُضُ"، لكنّ هذا المرَكّبَ يُفسَّر في العناصر المعْجمية التي ترد بعدَه ، ومثالُه :

(56) "ما يَعْرُضُ تَحْتَ العَيْن من كمُودَة لوْنِ الموْضِع، وتُسَمّى باليُونَانيّة أفُوفْيا" ([143]).

والثّاني قامَتْ مقامَه فيه الصفةُ "العَارِضُ"، ولا نَدْري ما الموْصوفُ بها لأنها ستَرِد في بقية الأشْكال متعلّقة بأسْماءٍ مختلفة ؛ ومثالُه :

(57) "العارِضُ تَحْتَ العَينِ الذي يَتغيّرُ فيه اللوْنُ" ([144]).

(142) المرجع نفسه، ص 290، ف 3 – 108 (و : 125/2، ف 3 - 113).
(143) المرجع نفسه، ص 183، ف 2 – 105 (و : 179/1، ف 2 – 105).
(144) المرجع نفسه، ص 210، ف 2 – 152 (و : 218/1، س 6، ف 2 - 152).

والثالث سمّي فيه المرَضُ "أثرًا" ووُصِفَ بـ"العَارِض"، لكنّ سببَهُ ليْس واضحًا. فهو إمّا "كُمْنةُ الدّم تَحتَ العيْن"، وإما "اجتِمَاعُ الدّم تَحْتَ الجِلْد". وقد ورَدَ في مثَاليْن :

(58) "الأثرُ العَارِضُ من كُمْنةِ الدّم تَحتَ العيْن" ([145]) ؛

(59) "الأثرُ العَارِضُ دُوَيْنَ العيْنِ من اجْتِمَاع الدّمِ تَحْتَ الجِلْد" ([146]).

والاسْمُ المتضمِّنُ في الرابعِ هو "الدَّمُ" الذي عوّض "الأثر"، وقد أسْنِدَتْ إليه هو أيضا صفةٌ هي "الميّتُ"، وقد ورد في ثلاثة أمْثلة قد استُعْمِل في أحَدِها الفِعْلُ "يَعْرُض"، وعُوِّضَ الفعلُ في أحدِها بصفَة الفَاعِلِ "العَارِضُ"، و لم يَرِدْ أيٌّ منهما في المثَال الثّالث :

(60) "الدّم الميّتُ الذي يَعْرُضُ تَحْت العيْن" ([147]) ؛

(61) "الدّمُ الميّتُ العَارِضُ تَحتَ العيْن" ([148]) ؛

(62) "الدمُ الميّتُ الذي تَحتَ العيْن" ([149]).

والاسْمُ المتضمِّنُ في الخامسِ هو "اللوْنُ"، وقد وَرَدَ في مثاليْن استُعْمل فيهما مَوْصوفًا أيضا، لكنّ الصفَة في أوّلهما صفةٌ عامّة هيَ "العارِضُ"، ونابَ عنْها في المثَال الثّاني مُرَكّبٌ مَوْصُوليّ هو "الذي يَعْرُض" ؛ وقد وردت الصفةُ في هذا المثَال الثّاني محدّدَة، هي "البنفْسَجيّ" :

(63) "اللونُ العَارِضُ تَحْتَ العيْن" ([150]) ؛

(64) اللّونُ البَنفْسَجِيّ الذِي يَعْرِضُ تَحْتَ العيْن" ([151]).

وقد ورَد "الآثارُ البنفسجيّةُ" في السّادس، وهو في مثال واحِدٍ، وقد قام مقامَ اسمٍ متضمِّنٍ آخرَ هو "اللوْنُ البنفْسَجي" الذي سَبق في المثَال (64) :

---

(145) المرجع نفسه، ص 382، ف 5 – 11 (و : 15/3، س 8، ف 5 – 13).
(146) المرجع نفسه، ص 216، ف 2 – 161 (و : 227/1، س 2، ف 2 – 161).
(147) المرجع نفسه، ص 256، ف 3 – 33 (و : 48/2، س 8، ف 3 – 35).
(148) المرجع نفسه، ص 258، ف 3 – 3 – 37 (و : 52/2، س 7، ف 3 – 39).
(149) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 – 25 (و : 36/2، س 9، ف 3 – 25).
(150) المرجع نفسه، ص 152، ف 2 – 70 (و : 146/1، س 6، ف 2 – 71).
(151) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 – 22 (و : 29/2، س 19، ف 3 – 22).

(65) "الآثارُ البنفْسجيَّةُ التي تَعْرُضُ تحْتَ العيْن" ([152]).

والسّابعُ عوّضَ فيه المصطلحُ المركّبُ "كُمْنَةُ الدّم" بقية الأسماء المتضمّنة الواردة في الضروب السّابقة، وقد ورَد في شكليْن يُظهرُهما المثالان التّاليان :

(66) "كُمْنةُ الدّمِ العارضَةُ تحت العيْن" ([153]) ؛

(67) "كُمْنَة الدّم العارضةُ فيمَا دُونَ العيْن" ([154]).

وإذن فإنّ "مصطلحَ "أفوفيا" يطْلقُ على مَرَضٍ يصيبُ قرنيّة العين، مثل "لُوقُوما" الذي سبَق؛ وهو في فَهْم المترجميْن يكونُ "أثرًا" و"أثرًا بنفْسَجيًا"، ويكُون "لوْنًا" و"كُمُودةَ لوْنٍ" — أيَ تغيُّرًا في اللون — و"لونًا بنفْسَجيًا"، ويكون "دمًا ميّتًا" و"دمًا كامنًا" أو "كمْنَةَ دَمٍ" ؛ ثم هو يَعرُض "تَحْتَ العَيْن" و"دُونَ العيْن" و"دُوَيْنَ العيْن" و"تحتَ الجلْد"؛ وينبغي أن تَكون هذه البدَائلُ في التّسْميَة مترادفات، لكنّ الفُوَيْرقَات المفْهُوميّة التي تبدُو في الظاهر بينها تَجعلُ من الصّعْب قبولَ التّرادُفِ فيها في ذهن غيْر المتَخصّص. ولا شَكّ أن اقْتراضَ "أفوفْيا" مثلما اقْترضَ "لُوقُومَا" للدّلالة على المرَضِ كان أوْفقَ للتّرْجمة من إيرادِ اثنتيْ عَشْرةَ صيغةً لنقْل مفهومه إلى العربيّة.

وقدْ ذكَرَ حنيْن بن إسحاق هذا المرَضَ في كتَابيْه "العَشْر مَقالاَت في العَيْن" و"المسَائل في العيْن"، وكانَ حَظّ تَسْميته فيهما أفْضلَ من حظّه في المقَالات الخمْس، كما أنّ حَظّه في كتاب "المسَائل" أفضلُ من حَظّه في "العشْر مَقالات". فقد أطْلَقَ عليه حنيْن في العَشر مقالات ثلاثةَ مُصطلحات مُعقدة هي "كمْنةُ المدّة خلْفَ القَرْنيّة" ([155]) و"المدّة المحتَبِسَةُ دَاخِل القَرنيَة" ([156]) و"المدَّةُ الكَامنَةُ في العيْن" — وهو أكثرُ استعْمَالاً — ([157]). فــ"المدة المحتبِسَة" في المصطلح الثّاني صارَت "مدّة كامنَة" في المصطلح الثالث، وتحوّلت

(152) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 – 23 (و : 31/2، س 31، ف 3 – 23).

(153) المرجع نفسه، ص 212، ف 2 – 154 (و : 221/1، س 3 – 4، ف 2 – 154) ؛ وينظر فيه أيضا ص 223، ف 2 – 169 (و : 237/1، س 6، ف 2 – 170) ؛ ص 268، ف 3 – 58 (و : 73/2 ، س 15 ، ف 3 – 62).

(154) المرجع نفسه، ص 396، ف 4 – 126 (و : 330/2، س 14، ف 4 – 182).

(155) حنين بن إسحاق : العشر مقالات في العين، ص 137، س 1.

(156) المرجع نفسه، ص 168، س 18.

(157) المرجع نفسه، ص 201، س 20 – 21 ؛ 205، س 2 ؛ 212، س 1 ؛ 215، س 16.

"كُمْنة المدّة" الواردة في المصطلح الأوّل إلى "مدّة كامنة" في المصطلح الثالث. أما في كتاب "المسائل" فقد اكتفى حُنَيْن باستعمال المصطلح الأوّل مُخففًا فكانَ المصطلحُ المركّبُ "كُمْنَة المدّة" ([158])، بلْ صارَ المصطلحُ أكثرَ خفةً بعدَه عندَ بَعضِ الأطبّاء إذ صَار "كُمْنَة" فقَط ([159]). وهذا الانتقالُ من ترجمة المصطلح باثْنَيْ عَشَر شَكلاً من العبارات الإطنابية، إلى ترجمته بثلاثة مصطلحات مُعقّدة ، فإلى ترجمته بمصطلحٍ واحد مُركّبٍ هو "كُمْنة المدّة"، ثمّ إلى تخصيص مصطلح واحدٍ بسيطٍ له هو "كُمْنَة"، دالٌّ دلالة جيّدة على ما يُسمّى "إعادة صياغَة" مُصْطلحيّة، إذا أخْرَجْنا "إعادَة الصياغة" من إطارِها النّصّيّ النّحويّ إلى إطارٍ مُعجميّ مُصطلحيّ حقيقيّ.

4 – مُلاحَظاتٌ ختاميّة :

إذا اعتبَرْنا انْتِماءَ النّماذج التي ذَكرْناها من العبَارَاتِ الإطنَابيّة غيْرِ المقيّدَة والمقيّدة إلى كتَاب عِلْمِيّ نَقلَه إلى العَربيّة مُترْجمان مُحْترفَان، لهما مُشارَكةٌ معروفةٌ في تَرجَمَة كتبِ الطبّ اليُونَانية التي تَنتَمي إليها "المقَالاتُ الخمْس" ومُصطلحَاتها – فقد كان حنين بن إسحاق رأسَ مَدْرَسة في التّرجمة قد عُرِفَتْ به، وكان اصطفن أحدَ تلاميذه المجيدين ([160]) – جَازَ لنا أن نَسْتَغْرِبَ وُجُودَ بعْض الظّواهرِ فيها، ومنْها :

(1) استعمالُ العبارَة الإطنابيّة لما لهُ مقابلٌ عربيٌّ صريحٌ يمكنُ له أن يعبِّر عن المحتوى المفْهُوميّ الذي يحمله المصطلح اليونانيّ ، ومثالهُ استعمالُ "شجَرَةُ الكُمَثْرَى البرّي الذي

---

(158) حنين بن إسحاق : كتاب المسائل في العين ، ص 52 (المسألة 122) ؛ وص 63 (المسألة 169).

(159) ينظر مثلاً أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف، فقد استعمل مصطلح "الكمنة" فقط، سواء في المقالة الثانية : ينظر كتاب التصريف، ص 432، أو في المقالة الثلاثين المخصصة للجراحة : ينظر Abulcasis : *On Surgery and Instruments*, p. 250, 251 .

(160) قال عنه أبو داود سليمان بن حسان بن جلجل في طبقات الأطباء والحكماء (ص ص 68 – 69) إنه كان "عالما بلسان العرب، فصيحا باللسان اليوناني جدا، بارعا في اللسانين بلاغة بلغ بها تمييز علل اللسانين (...)، اختير للترجمة وائتمن عليها، وكان المتخير له جعفر المتوكل على الله، ووضع له كتابا نحارير عالمين بالترجمة، كانوا يترجمون ويتصفح حنين ما ترجموا، كأسطيفن بن بسيل، وحُبَيش..."؛ وينظر صلاح الدين الصفدي : الغيث المسجم، ص 79، وفيه مقارنة بين طريقتين في الترجمة يمثلان مدرستين : طريقة يوحنا بن البطريق وطريقة حنين بن إسحاق. على أن حنين قد برع في ترجمة كتب جالينوس الطبية خاصة، وأكثرها في "الطب العام" – وهو عند جالينوس أدخل في الفلسفة – وليست في الأدوية المفردة التي يغلب انتماؤها بحكم غلبة مواليد الطبيعة فيها إلى العلوم الطبيعية، إضافة إلى انتمائها إلى الطب.

يقال له أخْراس" في (م 11)، ترجمة لمصطلح ἀχράς (akhras) بدلَ استعمَالِ "الكَمّثْرى البرّي" بمفرده ؛ واستعمالُ "النّباتُ الذي يُقالُ له ثُومُس وهوَ الحَاشَا" في (م 12) بدلَ استعمال "حَاشا" بمفرده لمقابلة θύμος (thumos) في مَفْهُومه النّباتي ؛ واستعمالُ"النّباتُ الذي يُقالُ له بُوقْسُس وهو الشّمْشَار" في (م 13)، تَرجمةً لمصطلح πύξος (puxos)، عوض استعمال "الشّمْشَار" وحدها ؛ واستعمالُ "اللحُومُ الزائدةُ في الأبْدانِ التي يُقال لها باليُونانيّة ثُومُش وتُسَمّيها الأطباءُ بالعربيّة التّوت" في (م 26) عوَضَ استعمال "التوت" الذي يَستعمله الأطباءُ العربُ – بشهادة المترْجمِيْن – لمقابلة "ثومُش" في مَفهومه المَرَضيّ.

(2) عدمُ التقيّدِ بالتّرْجمة الوَاحِدة للمصطلح اليُونَاني الواحِد، من ذلك استعمالُ "الشُّهْد" في (م 23 – 24) و"رُطوبةٌ شَبيهةٌ بالعَسَل" في (م 25) لنقل مُصطلح κηρία (kêria) ؛ واستعمال "التوت" في (م 27) ومقابله اليُونَاني "ثُومُش" في (م 28 – 29) لنقل مُصطلح θύμος (thumos) في مفهومه المَرَضيّ ؛ واستعمالُ "النّمْليّة" في (م 33 – 34) و"شيْءٌ شَبيهٌ بدبيبِ النّمْل" في (م 35) واستعمالُ مقابلِهما اليونَاني "مُرْمَقْيَا" في (م 30 – 32) لنقل مصطلح μυρμηκίαι (murmêkiai).

(3) استعْمَالُ أكثرَ من عبَارَة إطنابيّة وَاحِدة لنقْل المحتوى المفْهوميّ للمصطلح الواحد، وكأنّ العبارةَ الإطنابيّة الواحِدةَ غير كَافِيةٍ لـ"تَمْييعِ" مُحتوى المصطلح المفْهُوميّ. ومن أمْثلَة هذه الظاهرة ما رأيناه من استعمالِ ستّ عباراتٍ في (م 36 – 41) لترْجَمة مصطلح λεύκωμα (leukôma) الذي اقْتُرِضَ ؛ واستعمالِ سبعِ عبَاراتٍ في (م 49 – 55) لترْجَمَة مُصطلحِ πόα (poa) ذي المقابل العَربِي المعْروفِ وهو "عُشْبٌ" ؛ واسْتعمالِ اثنيْ عشْرةَ عبارةً في (م 56 – 67) لترْجمة مُصطلح ὑπώπια (hupôpia) الذي اقتُرضَ أيضا ورُسم "أُفوفيَا" كما رأينا، ولا شَكّ أنّ إيرادَه مُقْترضًا أوفقُ لمحتواه المفْهوميّ من تَمْييعه في مجمُوعة من العبارات انتقل فيها مفْهومه بيْن جملة من الفُوَيْرِقَات التي لا تُعين على تَحْديدِه وترْسيخه.

والظواهرُ الثّلاثُ التي ذَكَرْناها تُؤكِّد في الحَقيقَة الخاصيّتيْن (4) و(5) اللتيْن سبقَ ذكرهما ضمْن الخاصّيات التي تميّزُ "العبارةَ الإطنابية" عن "العبارة المعجمية"، وهما "قابليّة

حذفِ عناصرِ العبارةِ والاحتفاظِ بالاسْمِ المرْجع" إمّا بمقابله العربيّ – مثل "التّوتِ" و"الشُّهْد" و"الكمثرى البرّي" – أو مُقترضًا مثل "لُوقوما" و"أُفوفيا"، و"التغيّر" و"التبَدُّل" في نَصّ العبارةِ وفي العناصر المعْجَميّة المكوّنة لها. لكنْ يمكن أن نَستنتجَ من الظواهر المتقدّمة أيضًا أنّ من "التّمْبيع" ما كانَ مقصُودًا متعَمَّدًا. ويمكن أن نُرْجِع هذا التّعمّدَ إلى سببيْن :

الأوّل هوَ ما نُسمّيه دَرَجةَ العُجْمة الغَالبةَ على المصطلح اليُونانيّ المنْقول إلى العربية. فإنّ المصطلحَ العلميّ اليُونَانيّ في المقالات الخمس مُصطلحٌ يَنتمي إلى القَرْن الأوّل الميلاديّ ؛ فهو إذنْ مُصطلحٌ قديمٌ مُتأصّلٌ في ثقافة علميّة قَديمة ينتَمي إليها، وفي مُحيطٍ مَفهوميّ أعْجميٍّ يَتنزّل فيه ؛ وقد استعمَله علماءُ سَابقُون من اليُونانيين أنفُسِهم، مثلَ جالينوسَ في القَرنِ الثّاني الميلادِي، أو مثل العلمَاءِ الاسْكَنْدرانيّين والجنْديْسَابُوريّين قبل أن يَنتقلَ مَرْكزُ العِلم من الاسكَنْدريّة وجنديْسابورَ إلى بغدادَ، وقد كان حنَين بن إسحاق وتلاميذُه مثل اصطفن بن بسيل من أهمّ المنتَسبين إلى هذا المرْكزِ الجديد. وانتقالُ المصطلح اليُوناني من القَرن الأوّل الميلاديّ إلى القَرن التّاسع عبرَ مَراكزَ كانت بَغدادُ آخرَها، لم يَرفَعْ عنه عُجْمَتَه، بل نَراه قد زادَها قوّةً لأنّه قطعَ مَسَافات في المكانِ ومَراحلَ في الزّمانِ قبلَ أن يَصلَ بغْدادَ. فهو إذنْ لم يَصِلْ بَغْدادَ عندما وَصلَها مُصطلحًا جَديدًا مُنتميًا إلى ثقافَة حَيّةٍ قائمةٍ يَتنزّلُ فيها، ويمكنُ من خلالها فَهْمُه وتحديدُه واسْتعمَالُه بمَفهومِه الدّقيقِ "المُعَاصِر" الذي اصطُلِحَ به عليه دونَ خشْيةٍ من الوُقُوع في الخطإ ؛ بلْ وصَلَها حَامِلاً لآثارِ عُجْمَتِه التي قوّاها قِدَمُه. وإذنْ فإنّ من أهمّ واجبات المترْجم وهو يتَناول مُصطلحات المقالات الخمس أن يَرْفَعَ عنْها عُجْمَتها. لكنّ العُجْمَةَ الغَالبَةَ عليْها لا يكْفِي مَعها فيمَا يبْدو نَقْلُ المصْطلح اليُونَاني بمقابلٍ عرَبي مُولّد مثل "النّمْليّة" و"الشُّهْد" و"التّوتِ"، أو مُقْتَرَضٍ مثل "لُوقُوما" و"أقونيطن" و"إيدْرُومالي"، بل تَقتَضي مُقَارَبَته ومُقارَبَةَ مَفهومه بأكثرَ من طريقةٍ قَصدَ تَقريبه إلى فَهْم مُستعْمِلِ الكتَاب، ومن تلك الطرُق العبارَةُ الإطنَابيّة بمختلف الخاصيّات والظواهرِ المتعلّقة بها.

والسّببُ الثّاني هو نَوْعُ المصطلَح المترْجَم. فإن المقَالاتِ الخمسَ كتابٌ في الأدويةِ المفْرَدة، وهيَ في الغالب أشياءُ أو مَوجُوداتٌ حسّيّة تنتَمي إلى مَواليد الطبيعة الثّلاثة: النبات

والحيوانِ والمعادنِ ؛ والكتابُ يُعَرِّفُ بتلك الأدْوِيَةِ ويبيّنُ مَنَافعَها العلاجيّةَ ومضارّها، ويذْكرُ ما تَصلحُ لمداواته من الأمْراضَ. فهو إذن وَثيقُ الصّلةِ بصحّة بدنِ الإنسانِ وبمَرَضه، وهذا في حَدّ ذاته يُوجِبُ على المترْجِم التثبُّتَ والاحْتِياطَ وهو ينْقُلُ مَادّةَ الكتَاب، لأنّ أيّ خَطإ في تَرْجَمة اسْمِ دَواءٍ أو اسْمِ مَرَضٍ قد يُؤدّي إلى إضْرارٍ كَبيرٍ نتيجةَ سوءِ الفَهم المؤدّي إلى الخَطإ في الاستعْمَال. وقد أكّد ابنُ البيطار ذلكَ في كتابه "الجامِع" بَعد الذي لاحَظه من خَلْط المترْجمين : "واعْلَمْ أنّ العَالِمَ أوْلَى النّاس بالتثبّتِ والاحْتِياطِ لنفْسه ولغيْره ؛ وقد قالت الحكَماءُ لا تُقَالُ زَلّةُ العَالِم لأنه يُزِلُّ بزلّته العَالَمَ" ([161]). ويبدُو أنّ من مَظاهِرِ الاحتِيَاطِ في نقل أسماءِ الأدْوِيَة وأسماءِ الأمْراضِ التي بَقيَتْ مُحَافظةً على عُجْمَتها المَيْلَ إلى تَقْريبِ مَفاهيمِها بوضْعها في سياقَات مختلفة تَشْتَمل عليْها عبَاراتٌ إطنابيّةٌ ذاتُ وظيفة تَفْسيريّة. ومن بَابِ التّقْريبِ الذي أشَرْنا إليْه نِسْبَةُ المسَمّيَات إلى أجْناسِها وأنْواعها بذكْرِ الأسْماءِ المتَضمِّنة (hyperonymes)، وهي أسماءُ الأجْنَاسِ والأنواعِ والضّروبِ التي تقَعُ تحتَها، فهي مُتَضَمَّناتُها (hyponymes)؛ سواءٌ كانت من النّبات أو الحيوان أو من أسْماء الأمراض. ومن أمْثلة ذلك نِسْبَةُ "لوقُومَا" إلى "القُرُوح" التي تَكُونُ في العَين، و"أَقُونيطُن" إلى "الدّواءِ القتّال"، أي إلى السّمائم، و"ثُومُس" و"بوقسس" إلى "النّبات"، و"مَرْمَقيَا" إلى "الثّوَاليل"، و"إيلاوُس" إلى مَرَضِ "القُولَنج"، و"إيدْرومالي" و"ألاطينوس" إلى "الشّراب"، و"سُوقلَيدس"

---

(161) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 40/2 ؛ وقد انتقد في هذا الموضع حنينا بن إسحاق لخلطه وعدم تثبّته في النقل إذ خلط بين نباتين فنسب إلى أحدهما ما هو من خصائص الآخر. ووجه الخلط الذي وقع فيه أن نسب إلى جالينوس - وهو يترجمُ كتابه "الأدوية المفردة" - قوله "إنّ من الحندقوقا نَوْعًا مصريًا يتخذ من بزْره الخبْز"، متوهّما أنّ من الحندقوقا نوْعًا مصريًا، متكلا في ما وهِمَ فيه على أنّ ديوسقريديس قد أطلَق الاسْمَ اليونانيّ λωτὸς (lôtos) على أربعة نباتات ذكر أوّلها في المقالة الأولى (ص 114، ف 1 – 130 ؛ و : 110/1، ف 1 – 117) ولم يذكر له المترجمان مقابلا ، وهو "المَيْسُ" و"النَّشَمُ الأبْيَضُ" ؛ وذكر الثلاثة الأخرى في المقالة الرابعة وهي "لوطوس" الدال على الحندقوقا البستانيّ (ص 350، ف 4 – 93 ؛ و : 263/2، ف 4 – 110)، و"لوطوس أغريوس" الدالّ على الحندقوقا البرّي (ص 350، ف 4 – 94 ؛ و : 263/2، ف 4 – 111)، و"لوطوس الذي يكون بمصر" (ص 351، ف 4 – 96 [في الأصل 95، لأن رقم النبات السابق له وهو "قوطيسس" مكرّر] ؛ و : 264/2 – 265، ف 4 – 113) الذي لم يجد له المترجمان مقابلا عربيّا، وهو النبات المعروف بـ"البشْنين" ؛ وظنّ حنين أنه نوع آخرُ من الحندقوقا مصريّ، فنسب إلى الحندقوقا وهو يترجم الأدوية المفردة لجالينوس ما نسبه ديوسقريديس إلى "لوطوس الذي يكون بمصر" أي إلى البشنين إذ قال " في الرأس [منه] شبيه بالجاورس، ويجَفّفُ، وأهل مصر يطبخونه ويعملون منه خبزا"، ويقصد بالشبيه بالجاورس بزره ؛ وقد أوقع حنينٌ بوهمِه هذا جماعة كبيرة من الأطباء إذ تابعوه في وهمه، وقد ذكرهم ابن البيطار في مادة "حندقوقا برّي" التي أشرنا إليها، وقد أعاد نقده في مادة "لوطوس"، 116/4 .

إلى "الطير" ؛ ومثلُ هذا في الكتابِ كثيرٌ (162). ولكنّ هذا النّوعَ من نِسْبة المسمّياتِ إلى أجناسها وأنْواعِها وضروبها نِسبةٌ تُؤدّي في التّسْمية إلى اسْتِعْمال العباراتِ الإطنابية لا يُوجدُ في الكتابِ في تسْمية المسمّياتِ المعْروفة المنتَمية إلى البيئة العربيّة والحاملة لأسْماءٍ عربيّةٍ صَريحة، ونَذْكُرُ من أسماءِ الأدوِية النّباتيّة الوارِدة في المدَاخِل الأرْبَعة الأولَى من الكتاب مُفْرَدَةً (163) "السّوْسَن" و"الشّبْث" و"السُّعْد" و"الكُرّاث" و"الإذْخِر" و"الزّيْتون" و"الورْد" ؛ ومن أسماءِ الأمْراض الواردة في المداخِل ذاتها "السُّعالُ" و"المغْصُ" و"النّافِضُ" و"عِرق النَّسا" و"الصُّدَاع" و"الكَلَف" و"تَقْطيرُ البَوْل". فهذه أسماءٌ لمسميات معْروفَة في البيئة الثّقافية العربية وما كانت تثير للمترجمَيْن إشْكالاً مفْهوميّا، فوُضِعتْ مُقابلاتٍ للمصطلحاتِ اليونانيّة دونَ حاجَة إلى وَضعها في عبَاراتٍ إطنابيّة. فلقد توَفّر في هذه المصطلحات بالنّسبة إلى المترجمَيْن أمْران : (أ) وجودُها في اللّغة العربيّة لوجودِ المسمّياتِ التي تطلقُ عليها في البيئة الثقافيّة العربية ؛ (ب) معرفةُ المترجمَيْن بها مَعرفة جيّدة. وقد كان المتَرْجمان مُدرِكيْن للمشَاكلِ المصطلحيّة التي تثيرُها ترْجمتُهما حسبَ ما أشَرْنا إليه منْ قبل في تنبيه ابن جُلجُل إلى ذلك (164) ؛ وبعضٌ من تلك المشاكل هو الذي جعَل "المقَالاتِ الخمْس" العربيةَ مَوضُوعَ حَرَكةٍ مصطلحية قويّة بين القَرْنَين الرّابع والخَامس للهجْرة لإعادَة تَرْجمتها ومُراجَعتِها وشَرْح مُصْطلحَاتها (165).

إبراهيم بن مراد
كلية الآداب والفنون والإنسانيات – جامعة منوبة

---

(162) نجد الظاهرة نفسها في ترجمة كتاب الحيوان لأرسطو ، وقد قام بها يحيى بن البطريق قبل أن ينجز اصطفن وحنين ترجمتهما للمقالات الخمس ؛ ومن أمثلة الظاهرة في طباع الحيوان "العرق الذي يسمّى باليونانية أورْطى" (ص 44) ترجمة لـ ἀορτή (aortê) ؛ و"الحيوان الذي يسمّى باليونانية أرقص" (ص 59)، ترجمة لـ ὄρυξ (orux) ؛ و"الحيوان الذي يسمّى لونقس" (ص 59)، ترجمة لـ λύγξ (lunx) ؛ و"الحيوان الذي يسمّى باليونانية خماليون" (ص 71)، ترجمة لـ χαμαιλέων (khamailéôn) ؛ و"العُشْبَة التي تسمّى باليونانيّة قوطسوس" (ص 145)، ترجمة لـ κύτισος (kutisos). ومن هذه المصطلحات ما له مقابل عربي قديم مشهور مثل "أرقص" وهي "الأرْخِيّة"، و"لونقس" وهي "الضّبُعُ"، و"خماليون" وهي "الحرْباء".

(163) هي مواد "إيرسا" و"اقورون وهو الوجّ" و"ميون وهو المو" و"قيفارس وهو السّعْد" – تنظر المقالات الخمس، ص ص 11 – 15

(164) يراجع التّعليق (5).

(165) يراجع التّعليق (6).

مَظاهِر مِن سُلوك المصْطلَح
في النّصّ العِلْميّ العَرَبيّ القَدِيم

الحبيب النّصراوي

1 – تمهيد :

يتّصل التّطور العلميّ والتّقنيّ بحاجات لغويّة متجدّدة ومجالات فكريّة ومعرفيّة أكثر تعقيدًا وتشعُّبًا، يرتبط فيها النّشاط المصطلحيّ بالنّشاط العلميّ والتّقنيّ، وقد يكون ذلك سابقًا لأيّ تصوّر نظريّ أو منهجيّ ينظّم هذا النشاط العضويّ المتكامل، وما يُطرح في تكوين العلوم عادة من مشاكل في تكوين الخطاب العلميّ بين ميدان المعرفة ونظام اللُّغة ([1]). ولهذا يبدو البحث في المصطلحيّة محاولة لربط هذا العلم بإطاره المعجميّ العام سواءً في مستوى توليد المصطلحات أو في مستوى استعمالها الفعليّ.

من هنا يأتي استقصاء الجهد المصطلحيّ للقدامى لإعادة بناء تصوّر منهجيّ كثيرا ما استعاضوا فيه بالتّطبيق عن التّنظير. فإنّ ما تحظى به مفردات اللُّغة العامة من درس باعتبارها منتمية إلى المعجم العام، لا ينبغي أنْ يحجب عنّا اشتراكها مع المصطلح في الخصائص العامّة كالتّأليف الصوتيّ والبنية الصرفيّة والدّلالة والانتماء المقوليّ، والتفرّد والتولّد، ليتأكّد انتماؤهما إلى المعجم بفرعيه : العام بالنسبة إلى المفردات العامّة، والمختصّ بالنسبة إلى المصطلحات، ولجعل البحث في ظهور المصطلح ونموّه في الخطاب شبيها بمفردات اللُّغة

---

(1) عثمان بن طالب : علم المصطلح بين المعجميّة وعلم الدّلالة، ص ص 69 – 103.

العامّة، مع تميّز المصطلح بذاتيّة الدّلالة، وأحاديّتها، وخصوصيّتها، إضافة إلى الانتماء إلى حقل مفهوميّ قابل للضّبط والتّحديد، وقابليّة التّعريف المنطقيّ ([2]).

وإذا كان المصطلح يعرف بأنّه أحاديُّ الدّلالة، فهل يحافظ على صرامته تلك – عند معالجته من خلال نسيجه اللغوي داخل النّصّ – أم يتأثّر بألفاظ اللّغة العامّة، فيتّصل بمعان إضافية حادثة فيه بسبب تأرجحه بين الحقيقة والمجاز بحسب علاقته ببقيّة مكوّنات النصّ اللُّغوية ؟

أمّا النّصّ العلميّ فهو نصّ لغوي تكوّنه من ناحية ألفاظُ اللُّغة العامّة بمختلف مقولاتها (الاسم والصفة والفعل والظرف والأداة) ؛ ومن ناحية ثانية المصطلحاتُ المخصّصة لذلك المجال العلميّ المدروس، وهي قائمة على مقولتيّ الاسم والصفة فحسب ([3]). لكن إذا كان من شروط المصطلح أنْ يكون حاملاً لدلالة مفهوميّة واحدة تجعله غير قابل للدخول في علاقات دلاليّة كالتّرادف والاشتراك وغير ذلك ممّا تختصّ به دلالة ألفاظ اللُّغة العامّة، فإنّ وروده في النّصّ يمكن أن يغيّر من هذا السلوك ويخلق من حول المصطلح مجالا دلاليًّا وشكليًّا قد يؤثّر في بنيته ودلالته.

هذا ما سنحاول البحث فيه بتتبّع ظاهرة مهمّة في المعجميّة عامّة والمصطلحيّة خاصة، تتمثّل في منهجيّة استخدام المصطلح داخل النصّ العلميّ والتّقنيّ، والبحث في ما يثيره هذا الاستعمال من قضايا معجميّة عامة ومصطلحيّة.

لكنّ بحثنا في هذه المسألة يجاوز بنا منهج إسناد المصطلح إلى النّظر في حركته داخل سياقه النّصّيّ واللُّغويّ لمعالجة وظيفته في النّصّ والوقوف على كيفيّة توظيفه في النّصوص العلميّة والفنيّة، من خلال ربطه بمختلف تمظهراته الاشتقاقيّة الصرفيّة والدلاليّة، حتى نصل عملنا بنوع من الاستقراء القائم على مباشرة النّصوص العلميّة واستخراج الظواهر المعجميّة منها بعيدا عن التّخمين والتوقّع.

---

(2) ينظر حول هذه المقاربة المعجميّة لعلم المصطلح بحث ابراهيم بن مراد "المصطلحيّة وعلم المعجم" في كتابه : مسائل في المعجم، ص ص 30 – 44 ؛ نفسه : مقدّمة لنظريّة المعجم ص ص 134 – 163 (الفصل الخامس : التولّد في المعجم).

(3) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص 139.

وسننطلق في ذلك من مصدر يمكن اعتباره تأسيسيًا في نشأة العلوم الطبية والصيدلية وتأصيل مصطلحاتهما عند العرب. وهو كتاب "المنصوري في الطبّ" لأبي بكر الرازي المتوفّى سنة 313 هـ/925 م ([4]). وهو كتاب قسّمه الرازي إلى عشر مقالات، سنهتمّ منها بالمقالة الثالثة، وهي "في تعرّف قوى الأغذية والأدوية"، وتضمّ "مسْرَدًا" في مصطلحات صيدليّة مختلفة، مصحوبة بنصوص وصفيّة وتحليليّة رأينا أنّها تمثّل مادة مناسبة لدرس ظاهرة المجاز في المؤلفات الطبيّة والصيدليّة العربيّة في القديم.

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل وجوه العلاقة بين الحقيقة والمجاز بناء على علاقة الحسيّ بالمجرّد أو الخاصّ بالعامّ. وأيسر السبل إلى ذلك التّجريد اللُّغويّ، لأنّه يسعى إلى أقلمة مفردات اللُّغة الحسّية مع تطوّر العقل الإنساني، فينقل المعاني الحسيّة إلى دلالات مجرّدة.

على أنّ اهتمامنا بدلالة المصطلحات بما هي أفراد، يحصر بحثنا في إطار معجميّ خالص تُعتبر فيه هذه الوحداتُ المخصَّصة أفرادا لغويّة، ذات معان مجازيّة (sens figurés) حاصلة من تحويل المعاني الحقيقيّة العامّة (sens propres) تحويلاً مجازيًّا بعيدا عن المجاز البلاغيّ وصلاته بالبنى النّحويّة والدّلالة المنطقيّة. فليس المقصود من هذه المعالجة الأبعاد الفنية، بل ما دعت إليه ضرورات الاصطلاح في العلوم والفنون.

وفي القديم ضُمّت أغلبُ هذه الاستعمالات المجازيّة إلى رصيد اللُّغة المعجميّ، ولم نعد نشعر إجمالا بأنّها مجازية. (سنلاحظ ذلك في البحث في الدلالة المعجميّة : ففيها خلط بين الحقيقة والمجاز) هذا ما دفع الدراسات اللُّغويّة الحديثة إلى الاتّجاه إلى المجاز بوصفه أساس التّطوّر الدلاليّ.

لذلك تُنزّل الدّراسةُ المعجميّة التحوّلَ المجازيَّ بالضرورة ضمن حركة التّوليد اللُّغويّ، بما أنّ المجاز يدخل مدلولات جديدة في معجم لغة ما في زمن محدّد. وهذا يؤدّي إلى تشابه وظيفة المجاز والإبداع، لأنّ شرط وجودهما واحد، وهو الحاجة، فإنْ أمكن سدّها

---

(4) كتابُ المنصوري في الطبّ، لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي، تحقيق : حازم البكري الصديقي، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1987.

بوسائل التوليد الداخلية عدّ إبداعًا، وإنْ ألجأت الضرورة إلى تسمية المفهوم أو البضاعة من خارج اللُّغة عدّ اقتراضًا. من هذه الزاوية يبدو المجاز ذا مكانة أساسيّة في تحوير التّوازن الوقتيّ للمعجم. إنّه عامل أساسيّ من عوامل تطوّر اللُّغات.

وقد استطاع القدامى أنْ يسندوا من خلاله المعاني الجديدة إلى الألفاظ القديمة في الاستعمال. فإنّ تجدّد النشاط الإنسانيّ لا تبرزه اللُّغة دائمًا في شكل ألفاظ جديدة، بلْ إنّه يتمثّل كذلك في قدرة اللُّغة على إنجاز انزياحات دلاليّة بتحويل دوالها عن مدلولاتها العامّة المتواضع عليها إلى مدلولات جديدة.

وأهميّة المجاز تكمن في كونه من أهمّ وسائل التّوليد المصطلحي لأنّه يمثل انتقالا ضمن النّظام اللّغويّ الواحد، بخلاف التوليد الشكليّ الذي يتطلب إحداث دوالّ جديدة، ولهذا كان المجاز أيسر لقيامه في الغالب على الانتقال من الحقيقة إلى المجاز في مستوى تسمية المفاهيم أو المستحدثات العلمية أو التقنية المحدّدة.

على أنّ لطبيعة المولدات المجازية التي نريد أن نعالج في بحثنا خصوصيّة، وهي أنّها مصطلحات، أو وحدات ذات معان اصطلاحية، أصبحت جزءا من الخطاب العلمي في اللغة العربية العلمية، فإذا كانت المصطلحات السائدة في علميْ الطبّ والصيدلة أعجميةً، وإذا كانت العربية تشكو في هذا المجال من الخانات المعجمية الفارغة، فإنّ المجاز يصبح الوسيلة المُجدية لحلّ مسألة نقل المصطلحات العلمية إلى العربية.

وهنا يمكن أن تمثل معالجة هذه المصطلحات في لغة العلوم عند العرب دليلا مهمّا لدرس وظيفة المجاز في توسيع المصطلحية العلمية العربية وإثراء معجمها.

2 – دِرَاسَةُ نَمَاذِجَ مِن المُصْطَلَحَات :

2 – 1. المصطلحات المدروسة : (الملطّف، الغليظ، البارد، الحارّ، اليابس، الرّطب) :

ليس اعتماد هذه المصطلحات من باب الصدفة، بل هي نتيجة اختيار متعمّد، فإنّ هذه المصطلحات عربيّة مولّدة مجازًا، وهذا معناه أنّ أصولها الغربيّة وطبيعة اشتقاقها تسمح بظهور مرادفات لها أو مقابلات أو اشتقاقات بيسر، وهو ما لا تسمح به مصطلحات

أخرى كالمولّدة بالاقتراض مثلا وهي كثيرة. وبما أنّ لكلّ مجاز حقيقة فسنحاول الوقوف على حقيقة هذه المفردات اللغوية العامة في المعجم اللغوي العام قبل أن تتحوّل إلى مصطلحات حاملة لمفاهيم خاصة بمجال علميّ معيّن هو مجال الطبّ.

نسعى من خلال نماذج من المصطلحات العلمية إلى معالجة المصطلح من جهة كيفية اندراجه وتصرّفه وإعادة صياغته وتمظهره داخل النصّ العلمي، أيْ النّظر إلى المصطلح لا باعتباره وحدة معزولة في قائمة بل باعتباره جزءا حيويّا داخل اللّغة العامّة. وتكشف المعالجة أنّ المصطلح لا يزال في مرحلة التثبيت وهو في أواخر القرن الثالث وبداية الرابع الهجريّ. وهذا ليس غريبا فنحن نعرف أنّ وضع هذه المصطلحات ومن ثمّ استعمالها في النصوص العلميّة كان عملاً شخصيًّا تطبيقيًّا احتيج إليه عند التّأليف، دون أن يُسبق بعمل، نظريّ معجميّ يمهّد القواعد لوضع المصطلحات وفق أسس منهجيّة وتصوّر نظريّ متكامل.

ودليلنا على ذلك أنّ الرازي لم يسجّل في كتابه موقفا نظريّا من مسألة المصطلحات سواء من ناحية المستويات اللّغويّة، أو طرائق تصرّفها في النّصّ العلميّ، وما قد ينتج عن ذلك من قضايا دلاليّة وبنيويّة في مجهوده المصطلحيّ. وهو ما يوحي ربّما ببداهة المسألة عنده بما أنّ اهتمامه كان منصبّا على التّطبيق لا التّنظير. فهل يمكن أنْ نتبيّن موقفه في المستوى الإجرائي أي في ما ولّد من مصطلحات ؟

هذا ما دفعنا إلى استخراج عدد من المصطلحات والنّظر فيها من خلال سياقها النّصيّ عند الرازي، وذلك بسبب صعوبة وصف الظواهر المتّصلة بسلوك المصطلح من خارج سياقها العام. وهذه المصطلحات التي اخترنا تلتقي في كون الرازي اتّخذها صفات للأغذية، وأسندها مجازا واصطلاحا إلى طبائع الأغذية وقوى الأدوية ؛ وهي في الحقيقة وحدات من مفردات اللغة العامة تطلق في الواقع على طبائع الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وعناصر الطبيعة.

وتقوم معالجتنا لسلوك هذه المصطلحات على درس عدد من الأركان من خلال مظاهر ورودها الفعلي في النّص، وهي :

- التعريف،
- وما يقتضيه التوسّع في شرحه من تحليل،
- وما يتفرّع إليه المصطلح من اشتقاقات،
- ومدى مراوحة الدّلالة بين الحقيقيّة والمجاز، أو بين الدّلالة الاصطلاحيّة والدّلالة العامّة.

على أن نعتبر "الحقيقة" : هي الدلالة المعجميّة العامّة (اعتمادًا على لسان العرب والمعجم الوسيط)، ونعتبر "المجاز" : هو الدّلالة الاصطلاحيّة التي اتّخذت لها حيّزا في النصّ العلميّ المختصّ، (اعتمادًا على كتاب المنصوري للرازي)، ومن ثمّ تتبع درجات الانزياح بين الاستعمال العام والاستعمال المخصّص. وهو ما نوجزه في هذا الجدول :

المصطلح/ مشتقاته	الدلالة المعجميّة العامة	المفهوم الاصطلاحي	1 - التعريف	2- التحليل (أ-خصائص / ب- تنبيهات)	3 - التمثيل
1 - الملطّف: لطيف يلطّف ألطف التلطيف	صفة الفاعل: لما يحوّل الخشن رفيقا رقيقا ناعما صفة مشبهة: "دم لطيف" فعل: "جنس آخر يلطّف" صفة التفضيل: "صار الكلّ أرقّ وألطف"	- الغذاء المولّد دما مائيا خفيفا. - الغذاء المخفف لبقايا الغذاء الغليظ - الغذاء المزيل للمترسّبات الغليظة من الجسم.	- .."منها (الأغذية) ما يتولّد منها دم لطيف فيقال لها ملطّفة". ص 111. - "... ومن الأغذية الملطّفة جنس آخر يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ". ص 111. - "..ومن	أ-"لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في البدن صار الكلّ أرقّ وألطف ممّا كان " ص111؛ ب-"وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة .. ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس عليظ أو يتولد	-"كلباب جسم الحنطة المغسول.. وما لان لحمه من صغار السمك ولم يكن فيه لزوجة، والقرع وما أشبه ذلك " ص111 . -"كالبصل والجزر والشلجم والفجل وما أشبه ذلك"ص 112.

اللطافة	مصدر: "..بتقويته للأعضاء وترطيبه وتلطيفه لما فيها". -اسم : "..فأجود الأغذية له المتوسطة فيما بين اللطافة والغلظ" ص 114.		الأغذية الملطّفة جنس آخر ثالث يكون الذي يتولّد منه لطيفا ويلطّف ما يلقاه في البدن من الكيموس الغليظ اللزج"، ص112	في كبده أو طحاله سُدد.. أو يكون في بعض مفاصله علة من البلغم". ص111.	-"كماء الشعير والبطيخ"، ص 112. "كالخردل والحرّف والثوم والكراث والكرفس"، ص 113.
2- الغليظ: غَلُظَ: غَلِظَ: تغلّظ: أغْلظُ:	- صفة مشبهة لما اشتدّ وخشن واكتمل، والغليظ : الصعب، الشديد. -فعل: "فأجود الأطعمة له ما غَلظَ -اسم: "ويُسلم من غِلَظ جرمها" -مصدر: " تولد سددا وتغلّظ الطحال".. -صفة التفضيل: " كان أرخم وأغلظ وأكثر إغذاء.."	-الأطعمة الشديدة التغذية. -البطيء الهضم والانحدار: -الفاسد الراكد -الكثيف الأجرام:	-"..والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا .. انهضمت، وغذّت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة .. " ص 113. -"من كان الطعام يفسد في معدته، فأجود الأطعمة له ما غلظ وتصلّب وأبطأ في استحالته" ص 121. -"والمياه	أ-"والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا كثير التعب قليل الطعام كثير النوم بعد الطعام، انهضمت وغذّت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة.." ص 113. ب-" وأجود ما تستعمل هذه الأغذية في الشتاء لاجتماع	-"الترمس : غليظ عسر الهضم، وإذا طُيّب ثم أُكل لم يُسخن.." ص 124. -"أما لحوم الخرفان والضان فكلها رطب لزج. ولحم فراخ الحمام والعصافير يولد دما أسخن وأغلظ من الدم المعتدل.." ص 114.

		-اللاذع الحاد -التصلّب المرضي:	الحارة.. تحلل القولنج وتفشّ الرياح الغليظة المشتبكة في الأعضاء 129. -"وبقي جرمه غليظا رديئا" 113. -"ما بقي من الشيء الغليظ مما فيه من الحدّة والحرافة".. 129. -"والتين إن أكل وحده زاد غلظ الكبد والطحال" 120.	الحرارة في باطن البدن وطول النوم .." ص 113.	
3- البارد: يبرّد: مبرّد: البرد:	- صفة مشبهة لما هبطت حرارته فهو بارد، -فعل : "العدس بارد يطفئ ويبرّد.." -صفة المفعول: "الماء المبرّد بالثلج" -اسم: "والذي له من ذاته مثل	- الغذاء الذي لا يزيد في حرارة البدن - الأمراض المختبئة ، غير الناشطة	-"الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حارّ البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة .. ص 116. -"الكافور بارد لطيف.. وإن شرب برّد	أ-".. فما كان منها عفصا فهو بارد غليظ، وما كان حامضا فهو بارد لطيف" .. ص 116. ب-". وما كان من الشراب أبيض عفصا فهو أقلّ	- ".. وهي الشعير والقرع والبطيخ والإجاص.. والخيار وما إلى الحموضة والعفوصة من العنب والزبيب" .. ص 116.

البرودة: التبريد: مبرّد:	هذا البرد".. "اللبن مائل إلى البرودة والرطوبة". -مصدر: "سويق الشعير أكثر تبريدا". -صفة الفاعل: "الشعير منفخ مبرّد"		الكلى وجمّد المني وحلب أمراضا باردة.." ص 158.	الأشربة حرارة، فإن كان ذلك غليظا حديثا فهو بارد" ص 116.	
4- الحارّ: تحمي: حرارة: إسخان: تسخن: أسخن:	صفة مشبهة لما: سخن، وعطش ويبس أو حزن، -فعل مرادف: "تسخن العصب وتحمي . -اسم: "لحم الجزور شديد الحرارة " -مصدر بديل: "وأقلّه إسخانا هو الأبيض" ص 130. - "فعل بديل: اللوبياء تسخّن البدن". ص 124. صفة تفضيل مرادفة: "لحم الجداء أسخن." 133.	-المسخّن -المنشّط -الحاد المذاق	-"الأغذية الحارة يحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" ص 116. -وأسخن الأشربة الحارّ العتيق الأصفر" ص 116. - "حارّ حرّيف مقطّع كالخردل " ص 117.	أ-"وكلّ شراب مسكر فإنّه يسخّن البدن، وأقلّه إسخانا هو الأبيض" ص 130. ب-"والشراب يسخّن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة الغريزية.. فيجوّد لذلك الهضم كلّه.." ص 130.	-"منها الحنطة المطبوخة والخبز المتّخذ من الحنطة والحمص والحلبة والتمر والعنب الحلو والكرفس والفجل " ص 116.

5 - اليابس: اليبس: تيبّس:	- صفة مشبهة: لما جفّ بعد رطوبة، فهو يابس: صلب. - اسم : "الباذنجان حارّ شديد اليبس، يولّد السوداء .." ص 146. -الفعل: "تمسك البطن وتيبّسها".	- المزيلة لرطوبة البدن .. - ما خلا من الرطوبة - الصلب - الأغذية القابضة للبطن - الجافّ	-"والأغذية اليابسة: يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة .." ص 116. -"الرياح التي تهبّ من ناحية القطب الشمالي .. باردة يابسة" ص 162. -"والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119. -الأرز وسويق الشعير.. تمسك البطن وتيبّسها.. 122. -"الحليب نافع من السعال اليابس وحرقة البول.. يغذو الأبدان اليابسة .." ص	أ-كلّ ما يشوى وكلّ ما يطحّن وكلّ ما يقلى .." ص 116. ب-"وإن كان يابس القوام جفّف".. ص 111.	-".. وهي كالعدس والكرنب والسويق الجاف، وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطحّن، وكل ما يقلى.. والخلّ والخردل والمريّ واللحوم المسنة من جميع الحيوان .. "ص 113.

			.141		
6 - الرّطب: رطوبة: رطوبات: أرطب:	-صفة مشبهة لما رطِب رطوبة : ندي وابتلّ، ورطُب : نعُم، ولان - اسم : "الماء يحفظ للبدن رطوبته الأصلية .." 127. - جمع : "جيّد للمعدة التي فيها رطوبات" 149. -صفة مبالغة : "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب." ص 133	- النّديّة - الغضّ - الليّن الطريّ	-"الأغذية الرطبة يحتاج إليها من قد أفرط عليه اليبس، وفي الأوقات والبلدان اليابسة" .. ص 117. -"والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119. -"الماء يحفظ للبدن رطوبته الأصلية.." ص 127؛ "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب". ص 117.	أ-"وكلّ ما يطبخ بالماء ويسلق .." ص 117. ب-"كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب وهو خير، وكلما كان أسنّ فلحمه أيبس وهو شرّ .." ص 133.	-"ومنها ماء الشعير والقرع والقثاء والبطيخ ... والحمص الرطب واللوبيا الرطب" ص 117. -"والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119.

2 – 2 . المصطلح والاشتقاق :

لا شكّ أنّ معالجة سلوك المصطلح في السياق يمكّن من تحديد مختلف تمظهراته ودلالاتها. وهنا تظهر خصيصتا المصطلح : الأولى باعتباره قيمة، والثانية باعتباره معنى وتتحدّد القيمة بموقع المصطلح من النظام المفهومي الذي يندرج فيه، فإنّ تحوّل اللفظ من وحدة عامة إلى وحدة مخصّصة (مصطلح) يُحدث تغيرًا في قيمته المعنوية حتى وإن حافظ

على بنيته الدالية ؛ أما دلالته فترجع إلى طبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تحدّد للوحدة المصطلحية مفهوما خاصا لا يقبل الاشتراك أو الغموض. وعادة ما تتأسس هذه الدلالة بالمجاز، وأحيانا بالاشتقاق أو بالنحت.

على أنّ ظهور هذه المصطلحات في شكل أفراد لغويّة يدلّ على أنّها مولّدة مجازا أو بانزياح دلاليّ لتنتقل من وحدة عامة إلى مصطلح، ولكنّ ذلك قد يؤدي إلى الاشتراك. بينما يحدّ ظهورها في شكل مركّب اسميّ من الاشتراك، لأنّ مدلول المصطلح المركّب لا ينبني على المعنى الحرفي أو المعجميّ لمكوناته. والمصطلحات التي نتناول ترد أفرادا في الغالب وقد ترد مركبات اسمية. وهي إن وردت مفردة جاءت في شكل صفات اكتسبت خاصية الاسمية بواسطة نقل مقوليّ من الوصفية إلى الاسمية (التمر الرّطب/الرّطب، الأغذية الملطفة/الملطفة..).

ويبدو أنّ المصطلحات الستة (الملطّف، والغليظ، والبارد، والحارّ، واليابس، والرّطب) تثير في النّصّ جملة من العلاقات الصرفية الاشتقاقية الناجمة عن دخول المصطلح في نسيج نصّ يقوم على الوصف حينا وعلى التحليل والتمثيل حينا آخر، وهو ما يُحْوِج الكاتبَ إلى استخدامه في سياقات تؤثّر في بنيته ودلالته. ويثير ذلك تساؤلا عن صلة هذه المشتقات بالمفاهيم الاصطلاحية للمصطلحات الأصلية المدروسة، ومدى تداخل دلالاتها الاصطلاحية مع دلالاتها العامة.

فقد لاحظنا أنّ المصطلح يُستعمل في مستويين ، الأول : باعتباره مدخلا ذا مفهوم يُعرَّف ويُشرح ويُمثّل له، باعتباره مكوّنا من مكونات الرصيد المصطلحي لهذا العلم ؛ والثاني: باعتباره أداةً لشرح مصطلح آخر. فنجد هذه المراوحة مثلا بين (اليابس/الرطب)، و(الحار/البارد)، و(الملطف/الغليظ). وهذه الثنائيات الاشتقاقية تتبادل فيما بينها وظيفتي المدخل والتعريف. ويستدعي وجودها الاستفسار عن اختيارها : فلماذا تقابل : الغليظ الملطف وليس اللطيف ؟ وإذا قلنا إنّ الرازي خيّر صيغة (مُفعّل) للدّلالة على التأثير في غيرها بما أنّها أغذية أو أدوية لها فاعلية ، فلماذا لم يستعمل حينئذ (مغلّظ) بدل (غليظ) التي

تفيد صفة الشيء لا فاعليته في غيره ؟ ونفس الشيء يقال عن (بارد وحارّ ويابس ورطب) لتصبح (مبرّد ومحرّر وميبّس ومرطّب).

على أنّ انتقال هذه المصطلحات من شكلها الأصليّ إلى أشكال اشتقاقيّة متعدّدة يوحي بنوع من المرور المتبادل بين التّعميم والتّخصيص. فقد ظهرت صيغ مختلفة اقتضاها سياق النّصّ، حتى لا تكاد تتمايز عن الاستعمال اللُّغويّ العام. فهل لهذه الصيغة أثر دلاليّ يراوح بين التعميم والتخصيص ؟ أم تظلّ جميعا حاملة لنفس المفهوم الاصطلاحيّ للمصطلح المركزيّ فلا تتغيّر بتغيّر اشتقاقاتها في النّصّ ؟

1 – الاسم : (اللطافة، الغلظ، البرودة، البرد، الحرارة + مرادفه : اليبس، الرطوبة) :

إنّ استخدام المصطلح في صيغة اسم يدلّ على أنّه قد اكتسب سمة المفهوم القارّ في الاستعمال الاصطلاحي باعتباره حالة متّفقا عليها يمكن الوصول إليها باعتماد الأغذية أو الأدوية المشار إليها.

2 – الصفة المشبهة (اللطيف، الغليظ، البارد، الحارّ، اليابس، الرّطب) :

يأتي المصطلح في النّصّ في صيغة الصفة المشبهة إمّا للتعبير عن صفة طبيعية في جنس من الأغذية، "الأغذية اللطيفة" مثلا، "والشراب اللطيف ينقي العروق من الكيموس الغليظ" ([5]) ؛ وإمّا للتعبير عمّا وقع عليه حدث (التلطيف) : "يتولّد منها دم لطيف" ([6]). فالأولى صفة قارة دائمة، من مادة لطُف: أي اتّصف بالرقة؛ والثانية صفة مكتسبة مؤقتة لما آل إليه الدم بعد استخدام "الملطّف"، من مادة لطّفه فصار لطيفا. والمفهومان مختلفان لمصطلحين يعدّان من المشترك اللفظي ؛

3 – الفعل (يلطّف، غلُظ، يبرّد، ييبّس+مرادفين: تحمي، تسخّن) :

ظهر في النّصّ الفعل المشتقّ من المصطلح ليزيد دلالة المصطلح وضوحا، فمثلا : الفعل "لطّف" ظهر في التعريف في أربع مناسبات : فاقترن في الأولى والثالثة والرابعة بالأفعال التالية : تجلو وتذهب بالسّدد، ويفتح سدد الكبد ؛ واقترن في الثانية بعبارة

---

(5) نفسه، ص 120.
(6) نفسه، ص 112.

الكيموس الغليظ، وهو دليل على ما في مصطلح (ملطّف) من معان قد لا تكشفها صيغة المصطلح ويظهرها الفعل بسياقاته المختلفة، إلى جانب استعمال الرازي أحيانًا لأفعال مرادفة ساعدت على مزيد بلورة المفهوم المنشود للمصطلح.

4 – المصدر : (التلطيف، التغلّظ، التبريد) :

إنّ ورود المصطلح في شكل مصدر دليل على استقرار المفهوم وتداوله. فإنّ التلطيف أو التغلّظ أو التبريد نتيجة حاصلة بفعل نجاح "الملطّف" في القيام بوظيفته. ولهذا تحوّلت الوظيفة المفترضة إلى حدث ناجز.

5 – صفة التفضيل (ألطف، أغلظ، أرطب) :

تفيد صيغة التّفضيل أنّ المفاهيم التي تدلّ عليها المصطلحات لا يمكن أنْ تكون على درجة واحدة من القوّة، فهناك مثلاً : اللّطيفة والألطف، شأنه شأن أيّ دواء إنّما هو خاضع في تأثيره لطبيعة المستعمل وكيفية الاستعمال ..إلخ. كما لاحظنا استعمال الرازي لوسائل تفضيل أخرى باعتماد "أشدّ" أو "أكثر" مع المصدر عندما لا يسمح المصطلح باشتقاق صفة تفضيل منه : "سويق الشعير أكثر تبريدا" ؛ "لحم الجزور شديد الحرارة يتولّد منه دم غليظ" ([7]).

6 – صفة الفاعل (ملطّف، مبرّد) :

اسم الفاعل يدلّ على اكتساب هذا النوع من الأغذية قوة فاعليته. والمصطلحان المعنيان مشتقّان من فعلي "لطّف" و"برّد" وصيغتهما دالة على وقوع حدث، ومن ثمّ تعديته إلى المفعول الذي وقع عليه.

7 – صفة المفعول (المبرَّد) :

تبدو أهمّية هذه الصّيغة في تأكيدها تداخل الدّلالة العامّة بالدّلالة الاصطلاحيّة، حتى أنه لا فرق بينهما في هذا الاستعمال.

---

(7) نفسه، ص 134.

وبصفة عامّة نحن نعرف أنّ المصطلحات تتكوّن من مقولتيّ الاسم والصفة، لكن هل يوحي تنوّع بنية المصطلح الصرّفية وعدم تجمّدها في صيغة المصطلح الأصليّة (مصدر، اسم، صفات الفاعل والمفعول والمشبهة والتّفضيل إلى جانب الفعل) إلى إمكان تناوب هذه الصيغ في بلورة المفهوم الواحد، وفق سياقات متنوعة ؟ وهل إنّ حيويّة البنية ويسر اندراجها في الخطاب هما اللذان قرّبا نصّ الرازي من اللغة العامة حتى أن القارئ لا يكاد يشعر بخصوصيّة الدّلالات الدّقيقة وربما المعقّدة التي يكرّسها النصّ العلميّ ؟ إن صحّ ذلك فهو يُحتسب للرّازي باعتبار أنّه وفّق إلى هذا التبْسيط واليسر في توظيف المصطلح في مجال علميّ صارم، من المفروض أنْ تكون أدواته شديدة العسر على غير المختصّين، ومصطلحاته شديدة الانغلاق بنية ودلالة.

وشبيه باعتماد مشتقّات المصطلح في النّصّ العلميّ دخوله في علاقات ائتلافية أو اختلافيّة مع مقابله أو مرادفه لتيسير شرحه توسّلا بألفاظ اللّغة العامّة، على أنّ بعض هذه الألفاظ قد نجد له امتدادًا في النصّ العلميّ ليتحوّل هو نفسه إلى مصطلح مَدْخَل، ولكنّ أغلبها تظلّ بمدلولاتها العامّة التي تُفقد المصطلح جانبًا من صرامته العلميّة.

وفي ما يلي بعض الصيغ الصرفية التي ظهرت لهذه المصطلحات ودرجة تواترها :

المصطلح	اسم	ص.مشبهة	فعل	مصدر	ص.تفضيل	ص.فاعل	ص.مفعول	الجملة
ملطف	+	+	+	+	+	+	–	6
غليظ	+	+	+	+	+	–	–	5
بارد	+	+	+	+	–	+	+	6
حارّ	+	+	+	+	+	–	–	5
يابس	+	+	+	–	–	–	–	3
رطب	+	+	–	–	+	–	–	3
المجموع	6	6	5	4	4	2	1	

2 – 3 . المُصْطَلَحُ والدَّلاَلَةُ :

2 – 3 – 1 . الدَّلاَلَةُ المُعْجَمِيَّةُ [8]:

نُلاحظ أنّ المصطلحات السّتة صفات مفردة (صفة الفاعل : الملطّف، وخمس صفات مشبهة : الغليظ، والبارد، والحارّ، واليابس، والرطب)، ولكنّها قد تستعمل في النّصّ العلميّ مركّبةً، فيزاد إليها الاسم (الغذاء أو الأغذية أو الأطعمة أو الأدوية) فيقال مثلاً : "الغذاء الملطّف"، أو "الأغذية الغليظة". أمّا دلالاتها العامّة فتُشير إلى وضوح تصنيفيّ عند الرّازي اعتمد فيه على طبائع الأشياء في إسناد المفهوم ووضع المصطلح. فجعل حركة المصطلح الدّاخليّة قائمة على نسق وتقابل وتراتب، فهناك : الثّنائيّة والضديّة والتّسلسل : (الملطّف/الغليظ، والبارد/الحارّ، واليابس/الرّطب)، فإنّ عناصر الطبيعة التي استمدّت منها هذه المصطلحات هي نفسها قائمة على ثنائيّة : القوّة (الملطّف أو اللّطيف، والبارد، والرّطب) والضّعف (الغليظ، الحارّ، واليابس). بذلك يكاد يكون الاصطلاح وتصنيفه مستمدًّا من تصنيف طبائع الأشياء، وهو ما ييسّر حصر المفاهيم ويسهّل إدراكها وضبطها.

ويكشف تحوّل المفردة من التعميم إلى التّخصيص ، بفضل المجاز وما يواكب ذلك في الاستعمال من حيويّة دلاليّة وشكليّة، عن نشاط لغويّ يفتح أمام المفردة آفاقا معنويّة تكسبها القدرة على الدّخول في علاقات دلاليّة وفق الحقول المفهوميّة التي توظّف ضمنها، وهذه العمليّة تقوم أساسًا على مبدإ التّجريد الذي يحرّر المفردة من مجالها الدّلاليّ المتّفق عليه ويدخلها في مجال اصطلاحيّ وفق علاقة مجازيّة ما. فكيف يظهر المصطلح في نصّ الرّازي ؟

2 – 3 – 2 . الدَّلاَلَةُ الاصْطِلاَحِيَّة :

لوحدة المصطلحيّة علامة، وهي وحدة مفهوميّة في جدول مصطلحيّ، وهي وظيفة تصنيفية دالّة على موقع المرجع في نظام استعماله وميدان استغلاله (الحقل المعرفي). ولن يتأتّى لنا إدراكُ ذلك إذا عالجناها منعزلة عن النّصّ، فإنّ وظيفة التّركيب النّسقيّ المؤسّس

---

(8) عن قاموسي : لسان العرب والمعجم الوسيط.

للوحدة المصطلحيّة هو بالأساس : الضبط الدّلاليّ، أيْ الدّقّة في تحديد المضمون المفهوميّ لنجاح الوظيفة المرجعيّة. فإنّ التّحديد الدّلاليّ في مستوى التّركيب المصطلحيّ يستند إلى ضبط المفهوم وعزله عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى، وحصره بالنّسبة إلى المدلول المعجميّ العامّ المؤسّس لوجود العلامة اللّغوية. فإنّ مرور المفردات من العموميّة المعجميّة إلى الخصوصيّة المصطلحيّة تحصر الحقل الدّلالي للمفردة في مدلول خاص يؤهّلها للقيام بوظيفة اصطلاحية، أي يؤسّس علاقته الخاصة بالمفهوم العلمي لتتحول المفردة إلى دالّ لمدلول اصطلاحي جديد كعلامة على مفهوم لا تقبل الاشتراك أو الغموض. فهل يصحّ ذلك على هذه المصطلحات ؟

أ – الملطّف :

إنّ دلالة مصطلح "الملطّف" بمختلف صيغه الواردة في النصّ لا تحيل إلى معناه العام الحقيقي، وهو في الغالب المعنى الحسيّ (أي الذي يحوّل الخشونة إلى نعومة)، بل دلّت على معان مجرّدة محوّلة مجازًا من الحسيّ إلى المجرّد. ويبدو أنّ الصيغةَ الصرفيّة لمصطلح "الملطّف" وهي من فعل "لطّف" تحمل دلالة التأثير إمّا في الجهاز الهضميّ إذا تشنّج، وإمّا في الغذاء إذا كان عسيرا : "ومن الأغذية الملطّفة جنس آخر يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ بما فيه من الحدّة والحرافة" (9)، لتصبح بذلك دلالة "الملطّف" : علاج الآثار السلبيّة للغذاء الغليظ في البدن.

ب – الغليظ :

يؤدّي مصطلح "الغليظ" في هذا النصّ دلالات مختلفة وإنْ تقاربت صلاتها، ولكنّها جميعا مباينة للدّلالة المعجميّة العامّة من ناحية التّجريد. فلعلّ من أبرز خاصيات "الغليظ" جانبه الحسيّ، (باعتبار "الغلظ" أساسا صفة ماديّة لما هو قويّ خشن شديد). وهذا دليلٌ على أنّ النّقل المجازي انبنى على التجريد، فأُطلقت صفة (غيظ) تارةً على الغذاء الدّسم المغذّي : "والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا .. انهضمت وغذّت البدن غذاء كثيرا

---

(9) نفسه، ص 112.

باقيا وقوّته بقوّة كثيرة" ([10])، وتارة على اللاذع الحادّ : "ما بقي من الشيء الغليظ بما فيه من الحدّة والحرافَة ([11])، وتارةً أخرى على الكثيف ذي الجرْم الرّديء : "وبقي جرمه غليظا رديئا " ([12])، وطورا على الأطعمة القوية الشديدة : "ولبن البقر أغلظها وأوفقها لمن يريد أنْ يخصب بدنه، ولبن الأتُن أرقّها وإيّاه يُسْقَى في عِلَلِ الرئة" ([13]) ...إلخ.

ج – البارد :

ظهر مصطلح "البارد" في النّصّ العلمي بدلالات اصطلاحية يمكن تصنيفها كما يلي :

- الخفيف المكوّنات : "الشعير قريب من الاعتدال إلى البرد. وهو قليل الإغذاء" ([14]).
- المخفّض لحرارة البدن : "العدس بارد يابس .. يطفئ ويبرّد".
- البطيء : " الشعير (...) منفخ مبرّد ضارّ لمن يشكو الرياح والأمراض الباردة والقولنج، صالح لمن هو محرور" ([15]).
- مسكّن للحرارة : "الخسّ بارد مسكّن للهيب المعدة الحارّة" ([16]).

د – الحارّ :

وجاء مصطلح "الحار" في النّصّ العلمي بالدلالات الاصطلاحية التالية :

- المسخّن : "الأغذية الحارّة يَحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" ([17]).
- المنشّط : "والشراب يسخّن المعدة والكبد ويزيد في الدّم واللحم والحرارة الغريزية، فيجوّد لذلك الهضم كلّه " ([18]).
- الحادّ المذاق : [ومنَ الأغذية الملطفة] "حارّ حرّيف مقطع كالخردل والحرّف والثوم والكراث " ([19]).

---

(10) نفسه، ص 113.
(11) نفسه، ص 113.
(12) نفسه، ص 113.
(13) نفسه، ص 141.
(14) نفسه، ص 122.
(15) نفسه، ص 122.
(16) نفسه، ص 145.
(17) نفسه، ص 116.
(18) نفسه، ص 130.
(19) نفسه، ص 113.

هـ – اليابس :

أمّا مصطلح "اليابس" فقد ورد في النّصّ العلمي بالدّلالات الاصطلاحيّة التّالية :

– مقاومٌ للرطوبة : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (20).

– مصلّب عاصم : "البلوط بارد يابس عاقل للبطن ممسك للبول" (21).

– مضادّ للجفاف : "الحليب نافع ... يغذُو الأبدان اليابسة أفضل إغذاء، ويميل بها إلى الاعتدال" (22).

و – الرّطب :

وظهرَ مصطلح "الرّطب" في النّصّ العلميّ بدلالات اصطلاحيّة هي كما يلي :

– النّديّ : "الأغذية اليابسة يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة" (23).

– الغضّ الطريّ : "الباقلّى قريب من الاعتدال إلا أنّه مائل إلى البرد، والرطب منه يولد أخلاطا نيّة" (24).

– اللّيّن الناعم : "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب وهو خير" (25).

2 – 4 . التَّعْرِيفُ :

ليس المقصود بالتّعريف الركن الثاني من أركان الوضع في المعجم، فليس كتاب المنصوري في الطبّ للرازي معجمًا، لكنّ مسألة تعريف المصطلحات ضمن سياقها النصّي جعلت الكتاب في أبواب منه، ومنها المقالة الثالثة، ينحو منحى معجميًّا فيتحوّل التأليف إلى مداخل، وإن خلت من الترتيب، مشفوعة بنصوص اشتملت على عناصر من التعريف تمثّل في الحقيقة لبّ المسألة المصطلحية في الكتاب لأنّ هذه التعريفات مثّلت التناول العمليّ لحياة المصطلح في النّص، ففيها يتجسّد سلوك المصطلح في النّصّ من ناحية تولّده الاشتقاقي

---

(20) نفسه، ص 116.
(21) نفسه، ص 154.
(22) نفسه، ص 141.
(23) نفسه، ص 116.
(24) نفسه، ص 123.
(25) نفسه، ص 133.

ودخوله في علاقات تقابليّة أو اتّحاديّة مع مصطلحات أخرى، وما يتّبع كلّ ذلك من مظاهر دلاليّة وأبعاد مفهوميّة مرجعيّة تصل المصطلح، من ناحية، بالمجال العلميّ الذي استعمل فيه ومن ناحية ثانية، بحقله الدلالي العام. وهذه المراوحة ليست في الحقيقة ناتجة عن قراءة خارجية بقدر ما هي منصهرة في طبيعة خطاب الرازي.

فإنّ التعريفَ هنا لم يقم في الحقيقة على خصائص التعريف المعجميّ اللغويّ العام القائم على العلاقة بين المصطلح المعرّف باعتباره وحدة مصطلحيّة وتعريفه في القاموس، بل هو قائم على ضرب من الخطاب التحليلي يَرِدُ فيه التّعريف في إطار جدولة مصطلحيّة خاصّة بالمجال العلميّ المدروس.

ولهذا نجد الرازي يقتصر على عدد محدود وضروريّ من أركان التعريف، فاستغنى عن التدقيقات اللّغوية المتعلقة بالموجود المعرّف، وقد يكون ذلك لاعتقاده أن المعاني المقصودة بديهية وأنها مستقرة في الاستعمال العلميّ (كالأصل الاشتقاقي، والدّلالة الحقيقيّة)، وعن ذكر مكان وجوده (إنْ كان نباتًا أو حيوانا أو معدنا) وذكر زمانه، ومصادر المعلومات التي استقاها عنه ؛ بل إنّ الرازي لا يركّز إلا على ماهية الشيء المعرّف وخصائصه وظروف استعماله ونوع المستفيد منه وما يميّزه عن غيره ؛ ثم هو يُلْحق بذلك التمثيل له بنوعين من النماذج : الأول : إيجابيّ يمثّل فوائد استعماله، والثاني : سلبيّ يمثل مضارّ استعماله، فيحذّر منه. وذلك كله يسمح بتحويل التّعريف إلى بناء دلاليّ للمفهوم المخصّص للمصطلح، يبيّن خصائص المرجع ويحدّد موقع المصطلح في النّظام المصطلحي. فليس التعريف حَوْصلة تطول أو تقصر للمضمون المدلولي فحسب، بقدر ما هو بناء مركّب من معلومة وتحليل خاضع لنوع من الترتيب التّدريجي للسّمات التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات ومبدإ حصر العناصر السياقية المكوّنة لمرجعه. ويتأسس التعريف على مجمل هذه العناصر. وهي في مستوى البنية القاموسية تؤسّس علاقة بين المصطلح باعتباره علامة لغوية (ذات مرادفات، ومقابلات، واشتقاقات يستدعي النّص ظهورها)، وعدد من العناصر

الخارجية الضرورية لتحديد وجوده (مجال استعماله، كيفية استعماله، آثار استعماله، صلته بمصطلحات مجاورة، ترجمته، توثيقه...).

فالتعريف حينئذ شكل من الأشكال الأساسية في إعادة صياغة المصطلح وإدراجه في الخطاب. إذ لا يمثّل التعريف غاية لذاته كما هو في القاموس، بل هو وجه من وجوه الإمساك بالمصطلح قصد توظيفه توظيفا أمثل في الخطاب ثم في العلم ذاته.

وسنحاول في هذا العمل تتبّع المصطلحات التي حدّدنا، وكيفيّة تمظهرها الشكلي والدّلالي في النصّ العلمي المدروس، لنتعرّف على سلوكها في النّص ومدى انزياحها عن دلالتها الحقيقيّة إلى دلالات اصطلاحيّة حادثة فيها بسبب تغيّر انتمائها من ألفاظ عامة إلى مصطلحات :

2 - 4 - 1 . بنية التّعريف :

ورد مصطلح "الملطّف" أو مشتقاته أو مرادفاته ومقابلاته : اثنتين وعشرين مرّة، منها اثنتا عشرة "للملطف" ومشتقاته، وسبع لمقابلاته، وثلاث للتوضيح، وواحدة للمرادف.

أمّا مصطلح "غليظ" : فقد عُرّف بذاته في خمس حالات ؛ وبمشتقاته (غلظ..) في مناسبتين ؛ وبمرادفه (لزج..) ستّ مرات ؛ وبمقابله (لطيف..) أربع مرات ؛ وبخواصه (عسر الهضم والانحباس) في البدن في مناسبتين .. فيكون المجموع تسعة عسر استعمالاً سبعة منها فقط لأصل المصطلح وما اشتق منه، والباقي وهو اثنا عشر استعمالا مكمّلا لوظيفة التعريف.

واشتمل تعريف مصطلح "البارد" على عشرين استعمالاً للمصطلح منها أربعة في تعريف المصطلح بذاته (بارد)، وخمسة بمقابله (حارّ)، وعشرة بخواصه (حامض، عفص..).

وضمّ تعريف مصطلح "الحارّ" عشرة استعمالات منها اثنان للمصطلح نفسه وواحد لمشتقاته وثلاثة لمقابلاته وأربعة لخواصه التّوضيحيّة.

وضمّ تعريف مصطلح "اليابس" ثمانية استعمالات، منها واحد فقط للمصطلح المدروس، وأربعة لمقابلاته وثلاثة لخواصه التّوضيحيّة.

واشتمل تعريف مصطلح "الرّطب" على تسعة استعمالات، منها أربعة للمصطلح المدروس، واثنان لمقابلاته وثلاثة لخواصه التّوضيحيّة.

وكلّ هذا دليلٌ على أنّ إدراكَ مفهوم المصطلح ليس بديهيًّا وأنّ تعريفه يمرّ بعمليّات لغويّة شديدة التّعقيد يستدعي فيها العالِم مقدرات اللُّغة العامّة لتيسير مفهوم المصطلح وتقريب مرجعه من الأذهان، قصد حصر حدوده ومنع الالتباس عنه. ولذلك فالرازي عرّف المصطلح بذاته : (ملطّف)، وبتصرّفه (لطيف/يلطف..)، وبمقابله (غليظ)، وبمرادفه (أرقّ)، وبخواصه (قويّ، متوسط) ، إلخ.

وتبدو جميعُ هذه المظاهر دليلاً كذلك على ديناميكيّة المصطلح وقدرته على التّفاعل داخل النّصّ بما يبدّد تلك الصورة القارّة لنا عنه وهو أنّه ذو مفهوم ثابت شديد الاستقرار جامع مانع. وهذه واحدة من خصائص معالجة المصطلح داخل النصّ. وما ظهور هذا العدد الكبير من الألفاظ المتّصلة بالمصطلح في تعريفه إلا دليل على مصاعب ضبط المفهوم وتحديد مراجعه بالدقة التي يقتضيها العلم.

لكن إذا كان استخدام المقابل والمرادف والخواص التوضيحية مفهوما في نص تعريفيّ، فإنّ التساؤل يبقى قائما حول كثرة المشتقات حتى لكأنّ النّص أحيانا يغرق في التكرار، فلو أردنا أن نجمل التّعريف لقلنا : (الملطف هو نوع من الغذاء يصنّف حسب قوته إلى لطيف ومتوسط وغليظ، يهمّنا منها الغذاء اللّطيف لأنّ وظيفته تتمثّل في أنّه يلطّف الشيء الغليظ ليردّه ألطف أو أرقّ) وهنا نعود إلى الدّلالة المعجميّة الأصليّة وهي الرّقة.

إنّ هذا الدّوران في نفس الحلقة الاشتقاقيّة لم يُيَسِّر في الحقيقة عمليّة الفهم بقدر ما يسّرها المصطلح المقابل (غليظ). ولهذا لاحظنا لدى الرازي تغليبا لتكرار المصطلح المقابل (سبع مرات) حتى كاد يضاهي درجة تكرار المصطلح المعرف نفسه (أربع مرات، تضاف إليها ثمانية مشتقات ومرادف واحد). وهو ما فسّر وظيفة "الملطّف" وزادها إيضاحا، إضافة إلى وحدات ذات وظيفة تفسيرية مثل : (قوى، متوسطة) وهي للدلالة على درجة مفعول الغذاء المدروس.

وعلى هذا المنوال من استخدام الترادف والتقابل والتعاضد يمضي الرازي في تعريف بقيّة مصطلحاته.

وتبدو جميع هذه المظاهر دليلا كذلك على أنّ للمصطلح قيمة لا تبدو إلا من خلال تفاعله داخل النّصّ، وهي عملية إعادة صوغه والتصرّف فيه من التّعميم إلى التخصيص، والمراوحة في كلّ ذلك من المصطلح إلى التعريف ومن التعريف إلى المصطلح. وما ينتج عن ذلك من بدائل قائمة على استعادة التعريف بطرق مختلفة، إضافة إلى ما يصحب المصطلح في كلّ مرة من تعابير توضيحيّة، لمزيد التحكم في المفهوم وتمييزه عمّا يجاوره من مفاهيم قد تلتبس به.

والطريف هو استخدام الرازي نفس المنهج مع كلّ مصطلح من المصطلحات التي عالجناها. وهو ما يؤكّد منهجه التصنيفي المبني على فكرة الثنائيات الطبيعية وما يتولّد عنها في مستوى الأغذية من قوى تراتبيّة تنتظم طبيعة الأشياء نفسها كالبارد والحارّ واليابس والطري، إلخ .

وهكذا فالتعريف يمكن أنْ يقوم على عدّة أركان نظريّة وتجريبيّة. وقد اعتمد الرازي تقريبًا نفس المقاييس في جميع التّعريفات وهي :

- أساس لغوي : باعتماد مشتق من نفس الجذر، أو المقابل، أو المرادف.
- خصائص الغذاء ومنافعه ومخاطره.
- التّمثيل له ، بذكر : قوائم من أسماء الأغذية، أو تجارب معيّنة، أو شروط الاستعمال.

ومع ذلك يظلّ كلّ تعريف من هذه التعريفات في حاجة إلى مزيد توضيح وهو ما سينجزه الرازي في المرحلة التي سمّيناها التحليل.

2 – 5 . المصطلح والتّحليل :

إنّ الخصائص المرجعيّة للمصطلح تعطيه موقعا خاصا في النّظام المعجميّ، إذ لا يكون تحديده كافيا إلا إذا اقترن تعريفه وتحديد مضمونه بواقع مادي معيّن. فلا يمكن مثلا تحديد المضمون المصطلحي إلا داخل بنية السياق : فتحلّل عناصره الأساسية المكونة له،

وينظر في علاقته بمصطلحات مقابلة أو مرادفة، وفي كيفية استعماله في النّصّ، وفي بنيته الاشتقاقية، وبنيته المفهومية.

فما سميناه تفسيرا هو ما جاء في شكل إضافات لجوانب مكمّلة للتعريف ممّا لا تسمح بنية التعريف بظهوره بسبب نزعتها الشمولية والتجريدية. فالرازي احتاج في مناسبات كثيرة لمزيد توضيح مفهوم المصطلح بتبرير خصائصه العلاجية أو بتنبيه إلى آثاره الأخرى، أو باللجوء إلى ذكر أمثلة عنه، أو بتقريب مدلوله بالمقابل أو بالمرادف، أو بتوليد مشتقات منه.

وفيما يلي محاولة لتتبّع ذلك في مستوى النّصّ.

2-5-1. الخصائص :

أ – **المنافع** : لا تخلو أغلب الأغذية من فوائد، ولكن سبل الانتفاع بها ومعرفة طرق استعمالها والأسباب الحاملة عليها هي ما سيعمل الرازي على إظهاره في ما سمّيناه "منافع الغذاء". وقد تكون هذه الفقرة مطولة، وقد لا تجاوز الجملة في مواطن أخرى :

– الملطف : "لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في البدن صار الكلّ أرقّ وألطف ممّا كان" (26). فمن خصائص هذا الملطّف أنّه يولد دما رقيقا لطيفا ؛ ويمكن تبيّن ذلك من جهة معرفة مفعول الغذاء الملطف، فهو: يرقّق الدم: أي يصيّره مائيًّا. بمعنى غلبة الخفّة على الكثافة، حتى يصير ضعيف التغذية، فلا يؤدّي إلى فاضل أو خام وسدد.

– الغليظ : "وهو في نفسه غليظ مولد للكيموس الغليظ" (27). ومن خصائص هذا الملطّف أنّه غليظ مولّد لكيموس غليظ يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ في المعدة.

– البارد : "فما كان منها عفصا فهو بارد غليظ، وما كان حامضا فهو بارد لطيف" (28).

---

(26) نفسه، ص 111.
(27) نفسه، ص 112.
(28) نفسه، ص 116.

– الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنّه يسخّن البدن؛ وأقلّه إسْخَانا هو الأبيض. والشراب يسخّن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة الغريزية، فيجوّد لذلك الهضم كلّه" (29).

– اليابس : "وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطجّن وكلّ ما يقلى" (30).

– الرطب : "وكلّ ما يطبخ بالماء ويسلق ويقلل فيه من الأبْزار والخلّ والمري والسذاب ولحوم الصغار من كلّ الحيوان" (31).

ب – التنبيهات : يقدّم الرازي ملاحظات غالبا ما تعقب مرحلة الفوائد، ينبّه فيها إلى مخاطر المبالغة في استعمال أغذية بعينها، فقد تتحوّل فائدتها إلى مَضرّة. وقد يعدّدها : كيموس غليظ، سدد في الطحال أو في الكلى، صعوبة هضم ؛ كما يمكن أنْ تكون هذه التنبيهات مجرّد تعريف بقيمة الغذاء وأحسن السبل في الاستفادة منه :

– الملطّف : "وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة، وكانت الحرارة الغريزية في بدنه ضعيفة ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس غليظ أو يتولد في كبده أو طحاله سدد أو في كلاه أو دماغه أو يكون في بعض مفاصله علة من البلغم" (32).

– الغليظ : وأجود ما تستعمل هذه الأغذية في الشتاء لاجتماع الحرارة في باطن البدن وطول النوم. ومتى أحسّ أحد في بدنه نقصا بيّنا، أو أكلها أحد كانت الحرارة في بدنه قليلة وخاصة في المعدة" (33).

– البارد : "وما كان من الشّراب أبرد عفصا فهو أقلّ الأشربة حرارة، فإن كان ذلك غليظا حديثا فهو بارد" (34).

– الحارّ : "والشراب يسخّن المعدة والكبد ويزيد في الدّم واللّحم والحرارة الغريزية" (35).

---

(29) نفسه، ص 130.
(30) نفسه، ص 116.
(31) نفسه، ص 117.
(32) نفسه، ص 111.
(33) نفسه، ص 113.
(34) نفسه، ص 116.
(35) نفسه، ص 130.

- اليابس : "وإن كان يابس القوام جفّف" [36].

- الرّطب : "كلّما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب وهو خير، وكلما كان أسنّ فلحمه أيبس وهو شرّ" [37].

2 - 5 - 2 . **التمثيل** : ليس التمثيل هنا لمجرّد تقريب فكرة ولكنّه من صلب رسالة العلم. فالحقيقة أنّ التمثيل هنا نقصد به نماذج من الأغذية أو الأدوية التي تتناسب مع طبيعة الحالة التي يتناولها الرازي بالدرس. وقد يخضع لاختلافات حسب الممثّل له، فأحيانا يكون في شكل مسرد وأحيانا يتطلّب العنصر الممثّل به تدقيقا (شروط الاستعمال، والظرف، وطبيعة المستعمل..) :

- الملطّف : "كلُبَابِ جسم الحِنْطة المغسول غسلا، ولحم الفراريج والدراج، والحجل، وأجنحة الطيور، وما لان لحمه من صغار السمك ولم يكن فيه لزوجة، والقرع وما أشبه ذلك" [38].

- الغليظ : "وأما لحوم الخرفان والضان فكلها رطب لزج، ولحم فراخ الحمام والعصافير يولد دما أسخن وأغلظ من الدم المعتدل" [39].

- البارد : "..وهي الشعير والقرع والبطيخ والإجّاص.. والخيار وما إلى الحموضة والعُفوصة من العنب والزبيب.. وأما الخلّ فهو بارد لطيف ضارّ للعصب " [40].

- الحارّ : "لحم الجزور شديد الحرارة يتولّد منه دم غليظ" [41]. "الكبد حارّ كثير الإغذاء وثقيل بطيء الهضم" [42].

- اليابس : "..وهي كالعدس والكرنب والسويق الجاف، وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطحّن، وكل ما يقلى.. والخلّ والخردل والمريّ واللحوم المسنة من جميع الحيوان.." [43].

---

(36) نفسه، ص 111.
(37) نفسه، ص 113.
(38) نفسه، ص 114.
(39) نفسه، ص 114.
(40) نفسه، ص 116.
(41) نفسه، ص 134.
(42) نفسه، ص 136.
(43) نفسه، ص 113

- الرّطب : "ومنها ماء الشعير والقرع والقثاء والبطيخ والخيار والبقلة واليمانيه والباقليّ الرطب والحمص الرطب واللوبيا الرطب" (44).

2 - 5 - 3. المقابل /المرادف : كثيرا ما يحتاج الرازي لتوضيحه مفعول الغذاء وخصائصه أو لبيان تأثيره إلى استحضار مقابله أو مرادفه سوء في الخصائص أو في المفعول:

- الملطّف : "أجود الأغذية له المتوسطة فيما بين اللطافة والغلظ، لأنها لا تنهك البدن وتضعفه كالأغذية اللطيفة ولا تولد خاما ولا سددا غليظة" (45). في هذا النصّ اقترن "التلطيف" بالرقة والخفة، وقابل في نفس الوقت مصطلح "الغليظ" المؤدّي إلى "الخام" و"السّدد".

- الغليظ : "الترمس : غليظ عسر الهضم، وإذا طُيّب ثم أُكل لم يُسخن" (46).

- البارد : "الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حارّ البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة" (47).

- الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنّه يسخّن البدن، وأقلّه إسخانا هو الأبيض" (48).

- اليابس : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (49).

- الرطب : "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب وهو خير، وكلما كان أسن فلحمه أيبس وهو شرّ" (50).

لكنّ هذه المصطلحات التي تقدّم اقتضى ظهورها في النصّ ظهور مشتقات من جذوعها يلتبس بعضها مع وظائفها الاصطلاحية حتى لتبدو كأنّها مرادفات لها. وهذه المشتقات هي: أفعال وصفات وأسماء. وردت في الغالب في نطاق تعريف المصطلح وتحليله داخل النص العلمي (مثلا: لطّف، اللطيف، ألطف، واللطافة، والتلطيف) ووجودها وجود

---

(44) نفسه، ص 117.
(45) نفسه، ص 114.
(46) نفسه، ص 124.
(47) نفسه، ص 116.
(48) نفسه، ص 130.
(49) نفسه، ص 116.
(50) نفسه، ص 133.

مساعد لأنّها تزيد في تعريف المصطلح وتفسيره من ناحية وتكسبه خاصية المفردات العامة في تصرّفها داخل الاستعمال.

3 - الخاتمـــة :

لا شكّ أنّ المصطلح وحدة لغوية ذات أبعاد .

- لغوية تمكّن من تحديد دلالتها العامة وخصائصها بٱعتبارها منتمية إلى إحدى المقولتين اللتين ينتمي إليهما المصطلح وهما مقولتا الاسم والصفة ؛

- مرجعيّة تحدّد مفهومها ومجال استعمالها العلمي ؛

- ومنطقيّة تدلّ على مقدرة الإنسان على التجريد للسيطرة على واقعه بفضل تصنيف فكري لعالم الأشياء يسمح بإيجاد صلة بين مُفهوم الوحدة المصطلحية ومرجعها من عالم الأشياء.

وللمصطلح وظيفة أساسية في بناء المعرفة والتحكم في أنظمة المفاهيم وتسهيل استغلالها والتحكم العملي فيها. غير أنّ إشكاليّة المصطلح تظلّ في صعوبة تخلّصه من دلالته العامة وتأرجحه بين الدلالة الأصلية والمفهوم الاصطلاحي مّما يحدّ من وظيفته إلى جانب ما تطرحه الوظيفة المرجعية من غموض أو اشتراك بين الحقول المعرفية لصعوبة تحديد المفاهيم من مجال دلالي إلى آخر. ويرجع ذلك في الغالب إلى تطور العلوم وما ينجرّ عنه من وجوب تطوير بنية المفاهيم ومراجعة تعريفاتها تبعا لتغيّر نظام المصطلحات.

من هنا كان اهتمام اللّسانيين بقضايا المصطلح وإدراجه ضمن البحث اللساني المعجمي، بعد أن ظلّ ردحا من الزمن مقطوع الصلة بجذوره اللغوية مقتصرا على اجتهادات العلماء المصطلحيين باعتبار تعارض علاقته المفهومية القائمة على مرجع خارجيّ يعبّر عنه بمصطلح داخليّ، مع علاقة الدلالة اللغوية القائمة على دال ومدلول. ولهذا يندرج عملنا ضمن تأكيد العلاقة العضوية بين المصطلحية (terminologie) باعتبارها علم المصطلح تنظيرا وتطبيقا، فهي معجمية مختصة ؛ وبين المعجمية (lexicologie)، باعتبارها علم المفردات تنظيرا وتطبيقا، فهي معجمية عامة. وكلا الفرعين يكونان حينئذ علم المعجم

(51). فهما يشتركان في خصائص هذا العلم، من بحث في تكوّن الوحدات من حيث هي كيانات مجرّدة مفردة معقّدة لها دلالاتها أو مفاهيمها ومناهج تولّدها وتقييسها وخصائصها التمييزية. وهو ما يجعل دراسة المصطلح جزءا من الدرس اللغوي المعجمي العام، بما فيه من حركة وتطوّر هي جزء من خصائص المصطلح اللغويّة.

وليس أدلّ على ذلك من هذه المعالجة التي تجاوز النظر إلى المصطلحات باعتبارها قوائم مستقلة قارة في علم من العلوم، إلى درسها باعتبارها وحدات لغوية تندرج داخل لغة الخطاب فتتأثر بما يحيط به شكلا ومضمونا، فتتغيّر أبنيتها وتعاد صياغتها في اتّجاه التعميم أو في اتّجاه التخصيص... وجميع ذلك يطرح في مستوى السياق عدّة تساؤلات حول بنيته ودلالته تظهر من خلال سلوكه في النّص العلمي، وتتجسّد خاصة في مستوى الدلالة العامة والخاصة، وتعدّد الأبنية.

الحبيب النصراوي

المعهد العالي للغات – تونس

المراجع

ابن طالب، عثمان : "علم المصطلح بين المعجميّة وعلم الدّلالة"، ضمن : المسدي عبد السلام وآخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، قرطاج – تونس، 1989، ص ص 69 – 103.

ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

———— مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

———— مقدّمة لنظريّة المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

الرازي، أبو بكر : المنصوري في الطب، تحقيق : حازم البكري، الألكسو، الكويت، 1987.

---

(51) ينظر حول هذه المقاربة المعجمية لعلم المصطلح بحث إبراهيم بن مراد "المصطلحيّة وعلم المعجم" في كتابه مسائل في المعجم، ص ص 30 – 44.

حَرَكَةُ المُصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

سلام بزي حمزة

يهدفُ هذا البحث إلى دراسة حركة المصطلح النّحويّ في الخطاب اعتمادًا على أقدمِ مدوَّنة نحويّة عربيّة بيْن أيدينا، وهي كتاب سيبويه، ولا سيما على الصفحات الأولى من هذا الكتاب التي يقدِّم فيها سيبويه الأسسَ النّظريَّة لعلم النّحو. ولن يتناول هذا البحثُ سوى وجهين من وجوه هذه الحركة : أولهما بعض مظاهر إعادة صياغة المصطلح، ولا سيما الاهتمام بحدِّه وشرحه والتّمثيل له، وثانيهما بعضُ مظاهر التّرادف المصطلحيّ، ولا سيما دور السِّياق في اختيار مصطلحٍ ما، دون مرادفه.

أ – الحَدُّ والشَّرْحُ والتَّمْثِيلُ :

الحدّ والشّرح وجهان من وجوه إعادة الصّياغة، وهي التّعبير عن المعنى نفسه بطريقة أخرى. أمّا في المصطلحات التي تعنينا فهي اختلاف الصِّيَغ في الإحالة على مرجع واحد غالبًا ما يختار أصحاب الاختصاص مصطلحًا قد يكون بسيطًا، وقد يكون مركّبًا للتّعبير عنه؛ ففي مجال النّحو مئات من المصطلحات البسيطة، وعدد لا يستهان به من المصطلحات المركّبة التي قد يستخدمها النّحويُّ وحدها، وقد يستخدمها مشفوعةً بحدودها وشروحها، أو يستخدم هذه الحدودَ والشّروح في مكانها.

الشّائع في الدّراسات النّحويّة العربيّة أنّ سيبويه لا يحدّ مصطلحاته، وأنّ على مَن يدرس مصطلحات الكتاب أنْ يقوم باستخراج حدودها من خلال النّظر والتّفتيش فيه، وهي عمليّة صعبة بلا ريب، لأنّ الوصول إلى الحدود لا يكون إلاّ في مرحلة متقدّمة من

البحث، فهو يستدعي قدرًا كبيرًا من النُّضج والتّمكُّن من المادّة، وإتقان الفنّ الذي هو موضوع الدّراسة.

لا تنطلق هذه النَّظرة إلى مصطلحات الكتاب من فراغ، فمقارنة أبواب النّحو فيه بما شاع في كتب النّحويين بعده، ولا سيما المتأخّرين منهم، تسمح بالوصول إلى هذا الرّأي الشائع، لأنّ الفارق كبير حقًّا في هذه المسألة، فكلّ باب من أبواب النّحو في كتب المتأخّرين يبدأ بِذِكر المصطلح وحدِّه. ويمكن أنْ يُمثَّل لهذا النّوع بالصفحات الأولى من شرح شذور الذّهب لابن هشام الأنصاري المتوفى في القرن الثامن للهجرة (761 هـ/ 1361 م) في شرحه لأوّل بابٍ من أبواب النّحو، في أقسام الكلام حيث يقال : "الكلمة اسمٌ وفعل وحرف". يقول ابن هشام – ونحن ننقله هنا نقلا مختصرا – :

"الكلمة قولٌ مفرد [...]

والمراد بالقول : اللّفظُ الدّالُّ على معنى [...]

والمُراد بالمفرد : ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه [...]

وهي [أي الكلمة] : اسمٌ وفعلٌ وحرف [...]

ولِكلٍّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح، ومعنى في اللُّغة :

فالاسم في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللُّغة : سِمَةُ الشيء، أيْ علامته [...]

والفعل في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللّغة : نفسُ الحدَثِ الذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوِها.

والحرف في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللُّغة : طرَفُ الشيء" (1).

لا ريب في أنّ هذا النّوع من التّصنيف ليْس في كتاب سيبويه، وإنما هو مما قام به النّحويُّون اللاّحقون في عمليّة ضبط المصطلح وإحكامه بعد أن استقرَّت مصطلحات النّحو العربيّ، فانكبُّوا على التراث الذي تركه السّابقون لِضَبْط حدوده، وإحكام الصّنعة فيه. غير أنّ غياب هذا النّوع من التّصنيف في كتاب سيبويه لا يعني غيابًا كاملاً للحدود فيه، ولا

---

(1) ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب، ص ص 11 – 14 .

سيما في رسالته التي تشكّل المنطلقات النّظريّة لعلم النّحو. وقد يكون للحدّ في الكتاب وظيفة تفوق وظيفته في كتب النّحو الأخرى، فالحدود في هذه الكتب تقرّر ما هو شائعٌ مستقرٌ عند جماعة النّحويّين من أهل الاختصاص على قاعدة تقديم المصطلح وحَدّه من قبيل إحكام الصنعة. أمّا في كتاب سيبويه الذي لا يتّبع هذا المنهج، فربما يكون حدّ المصطلح دليلاً على ابتكار سيبويه له، أو على أنّه يُحمِّله معنى جديدًا لم يكن له، أو على أنّه يستخدمه للدّلالة على مفهوم لم يكن شائعًا في زمانه، لأنّه حين يستخدم المصطلح الشائع في زمانه فالأحرى أنْ يتركه دون حدٍّ — كما فعل في كثير من مصطلحاته — فهو مما تعارَفَ القومُ عليه، وتواضَعَ العلماءُ على مفهومه (2).

إلاّ أنّه لا بدّ من القول إنّ حركة المصطلح لا تكون بالحدّ وحدَه، بل تتّخذ أشكالاً متعدّدة أخرى. وليس من المبالغة القولُ إنّ غيابَ الحدّ قد يكون دافعًا إلى التوسُّع في هذه الأشكال، وأبرزُها الشرحُ والتّمثيل، ذلك أنّ الشّرحَ شكلٌ من أشكال إعادة الصياغة، مثلُه كمثلِ الحدّ في أنّه يُدْرِج المصطلح في الخطاب، ويقدِّمه، ويسمح بالتعرُّف عليه، وتمييزِه من الألفاظ العامة.

يبدأ سيبويه كتابه بباب "علم ما الكلِمُ من العربية". يطرح عنوان الكتاب، منذ البداية، قضيَّةَ ماهيَةِ الكلم، فيشير إلى أنّه مصطلح يستدعي الحدّ، ولذلك يستعيده سيبويه شارحا فيقول : "فالكلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل" (3). غير أنّ شرح سيبويه ليس حداً بالمعنى الأرسطي للحدّ، وليس تبيينًا لماهيَة الكلِم كما يمكن أنْ يتوقّع القارئ، بلْ هو شرحٌ على سبيل التّقسيم، أيْ أنّه قائم على ذِكر المقولات التي تندرج في الكلِم، وهي عنده ثلاث : الاسم، والفعل، والحرف الذي جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل؛ فحدُّه لهذا المصطلح، أو شرحُه له، إنما يقوم على ذِكر الأقسام الثلاثة واحدا واحدًا بترتيبها شارحاً كلّ واحد منها، وهذه أمارةٌ أخرى على أننا أمام مصطلحات فنيَّة، لا أمام ألفاظ من اللّغة العامّة.

---

(2) انظر عبد القادر المهيري : "إشكالية التأريخ للمصطلح النحوي"؛ حسن حمزة : "في تطور المصطلح النحوي العربي".

(3) سيبويه : الكتاب ، 12/1.

يقول سيبويه عن الاسم : "فالاسمُ رجلٌ وفرَس"، فلا يكونُ الشرح هنا بذِكر الماهيّة، ولا بذِكر الأقسام كما في المثال السابق، وإنما يكون على سبيل التّمثيل؛ فليْس الرجل والفرس مقولتَين من مقولات الاسم، وإنما هما مِثالان من أمثلته، ونموذجانِ من نماذجه، ولا يستغرقان الاسمَ كما يستغرق الاسمُ والفعلُ والحرفُ مقولةَ الكلِم. ولو شاء سيبويه أن يستغرق الاسمَ بالأمثلة لَوَجَبَ عليه أنْ يسرد أسماء اللغة جميعًا. ولذلك اكتفى بذِكر مثالين ربما كانا من أكثر الأسماء دورانا على الألسنة، وتبادُراً إلى الأذهان، ومن أكثرها تمثيلا لمقولة الاسم لأنهما يجمعان أكثر خصائص هذه المقولة وعلاماتها.

أمَّا في الفعل، فإنّ سيبويه يقدّم حدّاً على الحقيقة، لأنّ الفعل عنده "أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء [أي المصادر]، وبُنِيَت لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" (4). ويبدو أنّ هذا الحدَّ كان في الفعل لأنّ الفعل في العربيّة ظلّ محتفظًا بكثير من الخصائص الصرفيّة التي تسمح بانتظامه في تصريفه، وبناء "ما مضى وما لم يمضِ" على حدّ قول سيبويه. أمّا الاسم فإنّ أبنيته لا تكاد تُضبَط كثرة. قال ابن القطّاع في كتاب الأبنية : "قد صنَّفَ العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم قد استوعبها. وأول مَن ذَكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثَ مائةِ مثالٍ وثمانيةَ أمثلة، وعنده أنه أتى به. وكذلك أبو بكر بن السرّاج ذَكر منها ما ذَكرَه سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وزاد كلٌّ من أبي عمر الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا مَن تَرَكَ أضعاف ما ذَكَر. والذي انتهى إليه وُسْعُنا، وبلغ جهدُنا بعد البحث والاجتهاد، وجمْع ما تفرَّقَ في تآليف الأئمّة ألفُ مثالٍ ومئتا مثالٍ وعشرةُ أمثلة" (5). وهذا العدد عددٌ هائل يزداد في كل يوم بازدياد الألفاظ التي تقترضها العربية من غيرها من اللُّغات.

أمَّا "الحرفُ الذي جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" فإنّ سيبويه لا يحدُّه، بل يمثِّل له كما مثّل للاسم، بذِكْر عددٍ من نماذجه.

---

(4) نفسه ، 12/1.
(5) السيوطي : المزهر ، 4/2.

في جميع الأمثلة التي ذُكرت، والتي يُحَدُّ فيها المصطلح، أو يُشرح، أو يُمثَّل له، يتحرك المصطلحُ في الخطاب في اتجاه واحد هو الانتقال من المصطلح النّحوي الذي صار مألوفًا عندنا، وهو الكلِمُ، والاسم، والفعل، والحرف إلى أشكال أخرى من التعبير تسترجعُ المفهومَ، أو تُحيل إلى المرجع دون العودة إلى لفظِ المصطلح نفسِه.

حين تكون حركة المصطلح في هذا الاتجاه، أيْ حين يلجأ الكاتب إلى شرح مصطلحاته وإعادة صياغتها فإنَّه يتوخَّى من ذلك إيضاح الفكرة، وتقريب المفهوم إلى ذهن قارئه، وتفادي اللّبسِ مخافةَ أنْ يُحمَلَ المصطلحُ على غير الوجه الذي أراده. وليس هذا الأمر وقفًا على كتب التّعليم ولا على كتب التّعميم في مجالات العلوم والفنون الشّائعة في أيّامنا، وهي الكتب والمجلات والمنشورات التي تتوجّه إلى جمهور واسع من القراء، فتحتاج إلى تبسيط الأمور أمامهم، وإلى تقديم المصطلحات مع شروحها وأمثلتها مخافةَ أن تظلَّ بعيدة عن أذهانهم — وإن كان فيها أشْيَعَ وأفشى — وإنما هو أيضًا في النصوص التي تُكتبُ لأصحاب الاختصاص. وعلةُ ذلك أنَّ أصحاب الاختصاص أنفسَهم قد لا يستخدمون المصطلحَ نفسَه، فقد يبتدع أحدهم مصطلحا جديدًا يحتاج إلى شرحه قبل أنْ يسيرَ ويجتمع عليه أهل الفنّ. وقد يتعايش مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد فترة من الزّمان. وقد يستخدم العالِمُ مصطلحا قديمًا فيُحمِّله مفهومًا جديدًا لا بدّ من شرحه؛ فالفتحُ، والضمُّ، والكسرُ على سبيل المثال، ليس لها في كتاب سيبويه نفس المفهوم الذي لها في المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي، ولا في كتاب العين، لأن المصطلحات المنسوبة للخليل لا تميز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولذلك يحتاج سيبويه إلى شرحها، فهو يستخدمها بمفهوم مغاير للمفهوم القديم، فيفصل بين الرفع والضم، والنصب والفتح، والجر والكسر، والجزم والوقف، مع أنَّ هذه المجاري الثمانية كما يسميها، يجمعها في اللفظ أربعة أضرب : فالرّفع والضم ضربٌ واحد، إلا أنَّ الأولَ لِما يتغيَّرُ آخرُه بتأثير عامل من العوامل، والثاني لِما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بتأثير عامل.

تكثُرُ أمثلة التّعميم التي يُنتقَل فيها من المصطلح إلى شرحه، أو إلى حدّه في رسالة الكتاب، مما يوحي بأن المصطلحات فيها جديدة، أو أنها مستخدمة فيها للتّعبير عن مفاهيم جديدة. مثال ذلك مصطلحات المستقيم، والقبيح، والمحال، والمسند، والمسند إليه التي حدَّها عند ورودها لأول مرة.

غير أنّ المصطلح لا يرد في النص مرة واحدة في الأعمّ الأغلب، فلا يكفي في الحديث عن حركته في الخطاب أنْ يُشارَ إلى حدّه، أو إلى شرحه عند وروده أوّل مرة. واللافتُ أنّ سيبويه لا يكتفي بحدِّ المصطلح، أو بشرحه، أو بالتّمثيل له في أوّل مرّة، بلْ لا يفتأ يُذكِّرُ بهذا الحدّ، أو بذاك الشرح حين يتكرّر ورود المصطلح مستخدِماً في بعض الأحيان، عبارات قد تختلف قليلاً أو كثيرًا عن تلك التي استخدمها في أوّل مرّة، وهي عبارات يمكن أنْ تُعَدَّ بدائلَ لعبارات الحدود والشروح المتقدّمة؛ فلقد حدَّ المستقيم القبيح ومثّل له بقوله : " أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك : (قد زيدا رأيت)، و(كي زيدا يأتيَك)، وأشباه هذا" [6]. وحدَّ المحالَ، ومثّل له بقوله : "وأما المحالُ فأنْ تنقُضَ أولَ كلامك بآخره، فتقول : (أتيتك غدا) و(سآتيك أمسِ) [7]. غير أنّه لا يكتفي بهذا الحد المباشر للمصطلح، فلا يلبث أنْ يعود إليه بصورة غير مباشرة مستخدما الألفاظَ نفسَها، أو جزءا منها، أو بدائلَ عنها لشرح المصطلح نفسه مخافةَ أن يُنسى، دون أن يكون ذلك على طريقة الحدود، فيعلِّلُ في باب ما يَحتمِلُ الشعرُ أنْ يوضعَ الاسمُ موضع الفعل في مثل هذا البيت :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

وإنما الكلامُ، كما يقول سيبويه، "وقلَّ ما يدوم وصالٌ"، غير أنَّ العربَ قد يقدِّمون ما حقُّه التأخير، ويؤخّرون ما حقه التقديم، ويحتملون، والكلام لسيبويه، "قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقض" [8].

---

(6) سيبويه : الكتاب ، 26/1.
(7) نفسه، 25/1.
(8) نفسه، 31/1.

نرى في هذه العبارة "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه" كيف يستعيد سيبويه حدَّ القُبح وهو "أنْ تضعَ اللفظَ في غير موضعه"، وكيف يستعيد في العبارة الأخرى : "لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ" حدَّ المحال، وهو "أنْ تنقضَ أولَ كلامك بآخره" لأنّ المستقيم ضدّ المحال، فهو إذنْ أنْ لا تنقض أوّل كلامك بآخره.

هذا النّمط من الحدود والشروح والأمثلة وبدائلها واسعٌ جدًّا في الكتاب، وهو باب مهم من أبواب شرح حركة المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه. وفي الصفحات الأولى من الكتاب عددٌ لا بأسَ به من هذه البدائل.

يقول سيبويه عن الفعل إنّه "أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"، ثم لا يلبث أن يعود إلى استخدام جزء من هذا الحد، فيقول قاصدا الأفعال : "فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة" ([9]).

ويقول عن الإعراب إنه يكون "للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع" ([10])، ثم يعود إلى مايشْبه هذه العبارة في حديثه عن هذه الأفعال، فيقول : "وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول" كذا وكذا ([11]).

إنّ الانتقال من المصطلح إلى حدِّه وشرحه وأمثلته، ثم العودةَ إلى الشروح وبدائلِها، وهو ما بيّنته الأمثلة السابقة، هو انتقال من الخصوص إلى العموم، وغالبا ما يُنتقَل فيه من لغة الاختصاص إلى لغة التّعميم العلميّ والفنيّ التي يتوسّل بها النّحوي في شرح مصطلحه، أو التّمثيل له. هذا النّوع من الانتقال هو الوجه الأبرز من وجوه إعادة الصياغة عند الحديث عن حركة المصطلح واندراجه في الخطاب.

غالبًا ما تسير عمليّة إعادة الصياغة في كتاب سيبويه، وفي غيره، من الخصوص إلى العموم. غير أنّه لا شيء يمنع من أنْ تسلك العمليةُ السبيلَ المعاكس، فتنطلق من العموم إلى الخصوص، أيْ من الحدود والشروح إلى استخدام المصطلح، فيكون المصطلح

---

(9) نفسه، 12/1.
(10) نفسه، 13/1.
(11) نفسه، 14/1.

حينئذ تتويجًا لِما سبَقه، وتسمية لما تمّ شرحُه. يتحدث سيبويه، على سبيل المثال، عن الصِّلة وعن اعتبارها جزءا من الاسم، كما يمكن أنْ تكون الصفة جزءا من الموصوف، إنّ كان لا يُعرف إلاّ بها. مثال ذلك وصف (الأحمر) الذي يوصف به (زيد) إن كان زيدٌ هذا لا يُعرف إلا بصفته، لأنّ الزَّيدينَ كثيرون، فتقول : (مررت بزيدٍ الأحمر) فيكون (الأحمر) من تمام الاسم، ولا يعمل فيه الفعل، فكذلك قول الشاعر، الحارث بن كَلَدَة [من البحر الوافر] :

فمـــا أدري أغيَّــرَهُم تَنـــاءٍ   وطولُ العهــدِ، أم مــالٌ أصابوا ؟

فـــ(المال) مرفوعٌ، وليس منصوبًا على أنّه مفعول به للفعل (أصابوا)، ولا ينتصب (المالُ) سواءٌ أدْخلْتَ الهاء على الفعل، فقلت : (أصابوه)، أو حذفتها، فقلت : (أصابوا)، كما هو الحال في هذا البيت، لأنّ الفعل هنا بمنزلة الوصف للمال، فكأنّه قال : (مالٌ مصابٌ). ويتّضح الأمر إنْ عرَّفْتَ (المال)، لأنّك حينئذ تُدخل الاسم الموصول فتقول :

(فما أدري أغَيَّرَهُم تناءٍ، وطولُ العهدِ أمِ المالُ الذي أصابوا ؟)

فيكون الفعلُ صلةً للموصول كما يقول النحويون العرب، فهو إذن بمنزلة تمام الاسم، وكالجزء منه، فلا يمكن أن يعملَ فيه فينصبَه.

يقول سيبويه في شرح البيت : "يريد : (أصابوه). ولا سبيل إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصبُ في ما أتممتَ به الاسم، **يعني الصلة**" ([12]) ؛ فهو يقدم الشرح أولا، وهو قوله : "ما أتممت به الاسم"، ثم يعطي المصطلح المقابل له، وهو (الصلة)، مستخدما لفظا يدل على المعادلة بينهما، وهو لفظ (يعني).

غير أنّ سيبويه يسلك المسلك المعاكس في مكان آخر من كتابه في الموضوع نفسه : موضوع الصلة، حيث يعطي المصطلح، ثم يشرحه بعد ذلك، كما في المثال التالي: (أأخواكَ اللذانِ رأيت ؟) حيث يُعلّل سيبويه رفعَ الاسم الموصول (اللذان) وعدمَ نصبِه بالفعل المتأخِّر عنه، فيقول : (رأيتُ) صلةٌ لـــ (اللذين)، ثم يشرح الصلة فيقول :

---

(12) نفسه، 88/1.

"وبه يتمُّ اسما" ([13]) ، أي أنَّ الاسم الموصول (اللذان) لا يتم إلا بِصِلَتِه، وصِلَتُه هي الفعل (رأيت).

وهكذا نرى أنْ حركة المصطلح، وعمليّةَ اندراجه في الخطاب تسير في اتجاهين متعاكسَين : من لغة الاختصاص إلى اللُّغة العامّة، ومن اللُّغة العامّة إلى لغة الاختصاص. في الاتجاه الأوّل يُقدَّم المصطلحُ، ثم تُعطى حدودُه، وشروحُه، وأمثلته، فيتوسَّل النّحويُّ بألفاظ اللُّغة العامّة في شرحه، وتقديمه، وتوضيحه. أمَّا في الاتجاه الثاني فيُقدَّم المفهومُ، ويُشرَحُ، ويُوضَّح، حتى إذا استقرَّت الفكرةَ في الذهن قدَّم النحويُّ المصطلح المتعارَف عليه، أو المصطلح الذي يختاره لتسميته.

ب - دَوْرُ السِّيَاقِ في اخْتِيَارِ المُصْطَلَحِ / التَّرَادُفُ وَالسِّيَاقُ :

تكثرُ المترادفات في كتاب سيبويه، في المصطلح البسيط، وفي المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح والتّفسير منه إلى المصطلح، وهذا هو شأنُ المصطلحات في نشأتها قبل أنْ تصل إلى مرحلة النُّضج والاستقرار. وليس من المستبعد أنْ يكون عدد من هذه المترادفات موروثًا عن النّحويّين السّابقين كالخليل بن أحمد وغيره من شيوخ سيبويه، فبعض المصطلحات التي يقال عنها إنها خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين كمصطلح (الحرف) عند البصريّين في مقابل (الأداة) عند الكوفيين يعود إلى كتاب العين الذي يستخدم هذين المصطلحين، فيأخذ سيبويه بواحد منهما، ويأخذ الفراء بالآخَر.

إنَّ التّرادف بين مصطلحَين ترادفٌ مرجعيٌّ يُقصَد به إحالةُ كلِّ واحد من المصطلحين إلى نفس المرجع دون أنْ يكون المدلول واحدا فيهما، ففريق كرة القدم الفرنسيُّ مثلا، يمكن أن يشارَ إليه بهذه العبارة، ويمكن أن يقال له : فريقُ (المثلّثي الألوان)، أو فريق (الزُّرْق)، إذ يحيل هذان الاسمان : (المثلثو الألوان) و(الزُّرق) إلى مرجع واحد، هو فريق كرةَ القدم الفرنسي المعروف، دون أن يكون في المدلول اللغوي للاسم الأول علاقة بالمدلول اللغوي للثاني. والقطار السريع في المغرب يحيل إلى نفس المرجع الذي يحيل إليه

---

(13) نفسه، 128/1.

الاسم العَلَم (عَوِيطة)، وهو العدّاء المغربي المشهور. ولا ريب في أن الترادف الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يكون ترادفا كاملا، بمعنى أنْ يمكن للمرادف أن يحل محل مرادفه في جميع السياقات، فهذا الأمر محال. يكفي للتدليل على هذا الأمر وإثبات الإحالة فيه، الاستعانة بلعبة الكلمات المتقاطعة التي لا يمكن فيها أن تحل كلمة محل كلمة أخرى، وإن كان المعنى واحدا فيهما لأنه لا يمكن للمرادف أن يكون له نفس لفظ مرادفه.

إنّ استخدام أحد المصطلحَين المترادفَين دون الآخر غالبًا ما يكون محكوما بالسياق الذي يستدعي هذا المصطلح أو ذاك ليندرج في الخطاب. وقد قمنا بفَرْز عدد من المصطلحات المترادفة في الكتاب – وأكثرها من المصطلحات المركبة أو من الشروح التي تقترب من الاصطلاح – وحاولنا النّظر في بعضها لمعرفة دور الخطاب في اختيار واحد من المصطلحَين المترادفَين دون صاحبه المرادف له. ونحن نتناول مصطلحين اثنين من بيْن هذه المصطلحات، على سبيل التّمثيل.

يستخدم سيبويه (الجمع بالواو والنون)، و(الجمع الذي على حد التثنية) لتسمية ما صار يُعرف في التراث النحوي العربي بمصطلح (الجمع المذكر السالم).

المرجع واحد في هذين المصطلحَين المركّبين، أو إنْ شئنا أنْ نكون أكثر دقّة، في هذين الشرحَين اللّذين يقتربان من المصطلح. غيْر أنّ المدلول اللُّغويّ فيهما ليس واحدًا؛ فالأوّل منهما يشير إلى زيادة الواو والنون في عمليّة الجمع، بينما يشير الثاني إلى صياغة الاسم في الجمع صياغةً شبيهة بصياغة المثنى، وليس في المدلول اللُّغوي لـ (حد التثنية) ما يقترب من مدلول (الواو والنون). غير أنّ المرجع واحد في الحالتين، إذ يشير المصطلح المركب الأوّل إلى زيادتين تلحقان الاسم في آخره، هما الواو والنون، ويشير المصطلح المركب الثاني إلى جمع على غرار التثنية التي لا تكون إلا بزيادتين تلحقان آخر الاسم هما الألف والنون، أي إلى جمع يكون بزيادة الواو والنون في آخر الاسم، فيبقى بناء الاسم فيه على حاله، ولا يكسر كما يكسر في جمع التّكسير.

يبدأ سيبويه بتثنية الاسم فيقول : "واعلمْ أنّك إذا ثنّيتَ الواحدَ لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللّين [...] وتكون الزيادة الثانية نونا"، ثم ينتقل إلى الجمع فيقول :

"وإذا جمعتَ على حد التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرفُ المدّ واللّين، والثانيةُ نون" ([14]).

إنّ تسمية الجمع هنا بأنّه (على حدّ التّثنية) مرتبط بالسّياق العامّ الذي ورد فيه، فالحديث عن التّثنية أوّلا بإلحاق زائدتين بالمفرد، أولاهما حرف المدّ وثانيتهما النون هو الذي يقود إلى الجمع الذي (على حد التثنية) لأنّ هذا الجمع يُبنى على مفرده بزيادة حرف المدّ والنون، فهو في طريقة بنائه إذن شبيه ببناء التثنية، ويريد النّحوي الإشارة إلى هذا الشبه، فيستخدم هذا المصطلح، بل هذا الشرح الذي لم يستقر مصطلحًا. ولو شاء أنْ يستخدم المصطلح الآخر، أو الشرح الآخر، وهو (الجمع بالواو والنون) لما سمح له ذلك بالمقابلة، ولا بالتوقف عند الشبه بين العمليتين : عملية التثنية، وعملية الجمع.

ويمكن أنْ نقدّم مثالاً ثانيًا عن دور السّياق في اختيار مصطلح ما دون مرادفه في الحديث عن حروف الجزاء التي يجمعها النّحويُّون العرب في باب، ثم يجعلون واحدا منها، هو (إنْ) أمّ الباب، كما يجعلون (أنْ) أمًا للباب في حروف النصب، و(إنّ) أمّا للباب في الحروف المشَبهّة بالأفعال، وغير ذلك. وأمُّ الباب هي الحرف الذي يجمع، دون غيره، أكثرَ خصائص الباب، فهو نموذجه، وهو خيرُ ممثّلٍ له. ويشير سيبويه إلى حرف الجزاء هذا، فيقول عنه إنه "أمُّ الجزاء" ([15])، أو "أمُّ حروف الجزاء" ([16])، أو "إنْ الجزاء" ([17]). غير أنّ استخدام هذه التسمية أو تلك غالبا ما يكون محكوما بسياق معيَّن. يتناول سيبويه مثلا قول الشاعر [من البحر الوافر] :

لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فــاكْذِبَنْها　　　فإن جَــزَعاً، وإنْ إجمــالُ صَبْرِ

فيقول : "فهذا على (إمّا)، وليس على (إنِ الجزاء)، كقولك : إنْ حقّاً وإنْ كذباً" ([18]).

---

(14) نفسه، 18/1.
(15) نفسه، 134/1.
(16) نفسه، 63/3.
(17) نفسه، 266/1.
(18) نفسه، 266/1.

من الواضح أنّ السياق الذي وردت فيه (إنِ الجزاء) هنا لا يترك مجالا لـ (أمّ الجزاء)، ولا لـ(أمُّ حروف الجزاء)، لأنهما يشيران إلى سمة خاصة من سمات هذا الحرف، وهي أنّه أم الباب، لأن خصائص الباب كلّها تجتمع فيه. ولا يكون اللُّجوء إلى واحدة من هاتين التسميتين إلا حين يرادُ أن يقارَن بين هذا الحرف وحروف الجزاء الأخرى. لا بل إنّ تسمية (إنِ الجزاء) إنما جاءت إعادةً لِلَفظِ (إنْ) الوارد في البيت حين يقول : (فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالُ صَبْرٍ). وتأتي التسمية المستخدمة هنا (إنِ الجزاء) لتقول إنّ (إنْ) الواردةَ في هذا البيت إنما هي على معنى (إمّا)، لا على معنى (إنْ) التي للجزاء، ولذلك يسميها (إنِ الجزاء).

غير أنّ سيبويه حين يتحدّث عن جواز تقديم الاسم في مثل قولهم : (إنْ زيداً تَرَهُ تَضرِبْ) يقول عن (إنْ) : "أمُّ الجزاء" ([19])، غايته من ذلك أن يقابل بينها وبين حروف الجزاء الأخرى.

خلاصةُ القول هنا أنّ دلالة المصطلح ومعناه اللُّغويّ قدْ يكونان ذَوَيْ أثرٍ في اختيار هذا المصطلح دون مرادفه، في سياق من السّياقات، وذلك حين تكون هناك مناسبة بينه وبين سياقه اللُّغويِّ، مما يسمح بإدراجه في الخطاب.

سلام بزي حمزة

جامعة ليون 2 – فرنسا

---

(19) انظر الكتاب، 1/ 134 ؛ وانظر فيه أيضا 3/ 63.

إعادة الصّياغة وتطوّر التّعبير السّياقي
عند الأخفَش الأوسط :
نواةُ الجملة نموذجاً

أحمد التيجاني جالو

0 – ليس البحث في المصطلح النّحوي في هذه الحقبة من الزمن ترفًا علميًا تدفع إليه قلّة الموضوعات الجديرةِ بالبحث، ولكنه ضرورة ملحّة. فلقد دُوِّنت مصطلحات العلوم كلّها منذ أجيال حتى أصبحت مُستقرّة نسبيًّا، ولكن دلالة المصطلح النّحويّ ظلّت غير مستقرّة لمدّة طويلة مقارنة بالعلوم الأخرى. ولئن وصل إلينا النحو علمًا مستقرًّا واضحَ المعالم، يحدّد مقدار النّضج الفكريّ عند اللّغويّين العرب بالصورة التي نعرفها اليوم ([1])، فإنه يجدر بنا أنْ نعرف كيف نشأت التعابير الأولى لمصطلحات هذا العلم ؟ وكيف تطوّرت ؟ ومَن همْ أولئك الصفوة من النّحاة الذين عكفوا عليه وليدا وحملوه إلى الأجيال التالية، ذلك أن معرفة دقائق مفاهيم النحو مرهونة حتى الآن بمعرفة تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها.

ومن البداهة القول : إنّ هذه التّعابير والمصطلحات النّحويّة لم تولد كلّها دفعة واحدة وفي زمن واحد، ولم يقم بجمعها وتدوينها فرد واحد أو جيل واحد ([2]). وهنا تكمن الصعوبة في دراسة المشاهات الاصطلاحيّة عند فرد واحد كالأخفش بل حتى عند جيل واحد، ذلك أن الطبقات النّحويّة الأولى لم يصل إلينا إلاّ القليل من تراثها. فكان

---

(1) انظر حمادي صمود : التفكير البلاغي عند العرب، ص 108 .

(2) انظر عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، المقدمة.

الاعتماد على ما نقله الرواة عنهم بصفة غير مباشرة في أغلب الأحوال. وهذا لا يقودنا إلى نتائج علميّة مؤكّدة نظرًا لما يخضع له الرّواة من تفسيرات مذهبيّة تدفعهم إلى أنْ ينسبوا إلى بعض رجال تلك الطبقات ما هم منه براء.

1 – مفهوم إعادة الصّياغة وموضوعها :

إنّ ما نعتمد عليه لدراسة ظاهرة هذه التعابير الاصطلاحية أو "التّعابير السّياقيّة" وتطوّرها وطرق صياغتها من خلال الأخفش الأوسط هو أساسا كتابه "معاني القرآن" (3). وهذا هو الكتاب الوحيد الذي وقع بين أيدينا والذي يمكن من خلاله استخراج خلاصة آرائه النحوية وتعابيره ومصطلحاته.

ويتضمن هذا الكتاب بين دفتيه عددا ضخما من التعابير والمصطلحات، (حوالي 210 أصلاً تولّد عنه أكثر من 600 مصطلح أو عبارة) (4)، بأشكال وأنماط مختلفة ومتباينة في الطول والقصر وكيفيّة طرق التعبير والصياغة. ولذلك كان تناول هذه التعابير والمصطلحات بالدراسة والتحليل شيئا شاقا، وترويض الفكر عليها عملا صعبا. وعلى هذا الأساس يكون من الصعب كذلك الحكم بولاء تعبير أو مصطلح معيّن إلى نحويّ بعينه. فاللّغويّون والنّحاة العرب – وخاصة المتأخّرين منهم – كثيرًا ما يتساهلون في نسبة المصطلحات إلى واضعيها، وكثيرًا ما يؤثر بعضهم التّعميمَ بدل التّخصيص، فتراهم ينسبون تعبيرًا أو مصطلحًا إلى البصريين عامّة في حين أنّه مجرّد مصطلح ورد استعماله عند سيبويه مثلا، أو يقولون إنّ مصطلحًا معيّنا كوفيّ النشأة وما هو إلاّ مصطلح استعمله الكسائي أو الفراء (5)، ممّا لا ينفي ورود هذا المصطلح عند النحاة الآخرين. وبذلك تكون مسألة ولاء المصطلحات إلى نحاة معينين والحكم في دلالتها وتطورها من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث.

---

(3) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط. 1، جزآن، دار البشير، 1981.

(4) ينظر : Diallo Amadou Tidiany : *La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhfas al Awsat*, pp. 754 – 795.

(5) السيوطي، جلال الدين : همع الهوامع شرح جمع الجوامع، 2/ 128، يقول السيوطي : "هذا مبحث الحروف العاطفة. ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقا".

ومن هنا تأتي أهمّية شهادة كتاب سيبويه (6) في توثيق تعابير الأخفش ومصطلحاته وتطوّرها أو العكس ؛ ذلك أن كتاب سيبويه من أهم الآثار اللُّغويّة التي وصلت إلينا. وزمن تأليف "الكتاب" يدلّ على أنّه وقع في فترة متأخّرة جدًّا عن بدء الدّراسات اللُّغويّة والتّأليف فيها. ويدلّ الكتاب بشكله وحجمه وطبيعته على أنّه لم يكن أوّل مؤلّف في النّحو، كما أنّ مؤلّفه بعيد كل البعد عن أنْ يكون أوّل نحويّ في الدّراسات العربيّة.

1 – 1 . إعادة الصياغة، أنواعها ومراحلها :

إنّ الرُّجوع إلى الخطاب العربيّ في نصوص هذه المرحلة يبيّن الصّعوبة والغموض اللّذين يكتنفان تطوّر حركة المصطلح في هذه الفترة. ومن هنا كذلك تأتي أهمّية مقارنة الأشباه والنّظائر بين سيبويه والأخفش وغيرهما في كتب اللُّغة والنّحو، ذلك أنّ الأوّل هو صاحب "الكتاب" ؛ والثاني له صلة قويّة بالأوّل، إذ أنّه تلميذه بل كان هو الطريق الوحيد إلى معرفة "الكتاب" (7). ويمكن إذنْ أنْ نتصوّر أنّ حركة المصطلح اعتمادًا على نصوص هذه الفترة قد مرّت بمراحل ثلاثٍ على النّحو التالي :

1 – 2 . مرحلة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة :

وهذه المرحلة هامّة جدًّا لفهم التعابير السياقيّة الأولى لمصطلحات هذه الفترة. ويمكن تقسيم هذه العمليّة إلى نوعين :

النوع الأول : يَدرُسُ شكلَ المصطلح ونوعَه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة. وبعبارة أخرى فإن المؤلف يهدف في هذا النوع من الكتابة إلى أن يبسّط تعابيرَ الخطاب ومفرداتها على القارئ، أي بحيث يكون فهم مصطلحات الخطاب في متناول القارئ الغفل العادي غير المتخصص. وهذا النوع هو الذي يعرف بإعادة الصياغة أو بتجديد الصياغة التعميمية.

---

(6) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مؤلف "الكتاب"، المتوفى سنة 180 هـ.
(7) هدى جينهويتشي : "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه"، ص 2.

والنوع الثاني ينحو فيه المؤلّفُ نحو الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى فيردف العبارة السهلة الواضحة باستعمال مصطلح فني متخصّص ومتداول عند أهل الاختصاص توخّيًا للدقّة العلميّة. وهذا النّوع هو الذي يُعرف بإعادة الصياغة أو بتجديد الصياغة التّخصيصيّة.

1 – 3 . مرحلة دراسة البدائل :

وبين هذا وذاك هناك مرحلة أخرى هي "مرحلة البدائل"، ذلك أن نحاة هذه الفترة لا يحدون – غالبا– المصطلح أو لا يقصدون حَدَّه لأول وهلة. ولكن غياب الحد لا يعني غياب المصطلح، وبالتالي لا يعني غياب المفهوم الذي يعبر عنه هذا المصطلح. فعلى الباحث إذن أن يستنبط المصطلح وحده والمفهوم الذي يعبر عنه ويخرج ذلك جميعا من الخطاب. وهنا يهتم الباحث بورود استعمال المصطلح الواحد بأكثر من مفهوم، أو استعمال المصطلح والانتقال منه إلى مصطلح آخر أو الانتقال إلى الشرح والحد والتفسير ونحو ذلك. وهذه العملية تدل على حركة المصطلح وتطوره وتدل على حركته من لغة الاختصاص إلى لغة العامة.

1 – 4 . مرحلة دراسة الألفاظ المصاحبة للمصطلح :

وفي هذه المرحلة يُعاد النّظر في استعادة الشروح بألفاظ معينة ومتقاربة لأنّ السّياق يتطلّبها، ذلك أنّ السّياق يمكن أنْ يكون هو المعرّف الأساسيّ للمصطلح، كما أنّ السياق يمكن أنْ يكون مرتبطًا بمفهوم واحد في كثير من الأحيان، بحيث يشير إلى خصائص المصطلح ومواصفاته مثل التفرد وعدم تعدد الدلالة وتجنب الاشتراك ونحو ذلك.

وعلى العموم فإنّ عمليّة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة بنوعيها ومراحلها تشكل كلها عمليّة مدروسة دراسة واعية ومتأنّية يكون الهدف منها الرُّجوع إلى التّعابير السّابقة في سياق الخطاب بصياغة جديدة إمَّا لمزيد من الشرح والتّوضيح لمفهوم معيّن، وإمّا أنْ يكون بغية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصّص المقابل أو المساوي للصياغة الأصليّة في نصّ الخطاب.

2 – "في البدْءِ كان مُصطلحُ الكلامِ" :

إنّ مقارنة الأشباه والنّظائر في ورود التّعابير السّياقيّة المرادفة للكلام عند الأخفش ظاهرة هامة جدًّا. "فالمصطلح الذي شَغَلَ أكثر النّحاة هو "الكلام" الذي قلّما انعدم من تحليله كتابُ نَحو. وتترجم مختلف تعريفات النّحاة للكلام عن حرصهم على وضع مصطلحات تجسم أبعادًا نظريّة محكمة البناء. وإذا كانت الكلمة دالّة على معنى واحد مفرد، فالكلام دالّ على الجملة المفيدة القائمة برأسها" ([8]). ويلاحظ فردينان دي سوسير "أنّ الجملة أحسن نموذج يمثل السّياق، إلاّ أنها من مشمولات اللّفظ لا اللُّغة" ([9]). فالكلام عند الأخفش وعند شيخه سيبويه ليس مقصورًا على وصف ما يستقيم تركيبه نحويًّا من حيث المجاري الإعرابيّة فحسب، ولا على وصف ما يستقيم معناه فحسب. فمفهوم الكلام عندهما يتوقف على فهم حقيقة هامّة تصوّرها سيبويه، هي "العلاقة البنائية" أو "الإسناد"، وهي علاقة التّلازم بين عناصر الكلام، وهي الآليات الداخليّة التي تحكم أن كل واحد من المسند والمسند إليه مشروط ومقيد بالآخر وجودا وعدما. ولكن التعابير أو الاصطلاحات والمسميات التي كانت تعيِّن هذه الظاهرة بالحدّ أو بالوصف أو بالشرح هي التي ظلت غير مستقرة تصاغ وتتغير حدودها أو شروحها توخّيا لإيضاح الفكرة لدى السامع. وهذا النّمط من الانتقال إلى الحدود والشروح والعودة إليها من جديد بنفس الألفاظ أو بألفاظ متقاربة أدّى إلى نوع من الخطاب الذي يمكن أن نسميه بإعادة الصياغة أو تجديد الصياغة.

فقد تصور نحاة هذه الفترة صيغًا متنوعة للتعبير عن مفهوم الجملة منها مصطلح الكلام، ولكنهم عبّرُوا عنه أيضًا بتعابيرَ أخرى. فقد عبر عنه سيبويه "بالمسند" و"المسند إليه" ([10])، كما عبّر عنه كل من الأخفش وسيبويه بمصطلحات أخرى مثل "الاسم" و"المبني

---

(8) المنصف عاشور : بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص 20 .

(9) فردينان دي سوسير : دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، ص 188 [الأصل الفرنسي الذي ذكرتْ ترجمتُه هو التالي : La phrase est le type par excellence du syntagme. Mais elle appartient à la parole, non à la langue – F. de Saussure : *Cours de linguistique générale*, éd. de T. de Mauro, Payot, Paris, 1980, p.172. – م.م] .

(10) ذكر سيبويه هذا الزوج – مصطلحي "المسند والمسند إليه" – في أربعة مواضع من كتابه على النحو التالي : الكتاب، 1/ 23؛ 2/78، 126؛ 3/ 328 .

عليه" أو "بالمبتدأ" و"المبنيّ عليه" ([11]). وبطبيعة الحال فقد عبرا عنه أيضا "بالمبتدأ" و"الخبر" ([12])، و"بالفعل" و"الفاعل" ([13])، أو باستعمال مشتقات بعض هذه المصطلحات التي تصاغ على نمط تعابير سياقية خاصة بخطاب هذه الفترة.

ونرى من خلال هذه التعابير الاصطلاحيّة دراسة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة التّعميميّة بحيث يتم تناول دراسة المصطلح بمختلف زواياه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة بين المصطلحات المستعملة بغرض تقريب الفهم إلى ذهن السّامع عن طريق تبسيط التعابير ومفردات الخطاب بحيث يسهل على القارئ هضمه واستيعابه. ومن ناحية أخرى، يمكن أنْ نرى مثلاً من أمثلة إعادة الصياغة التّخصيصيّة ليس فقط من خلال المصطلحات المستعملة على الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى بحيث يردف أحد النحويّيْن العبارة السهلة الواضحة أو يردف الشرح والإعراب بعد استعمال مصطلح فني متخصص ومتداول عند أهل الاختصاص توخيًّا للدّقّة.

فقد عرف سيبويه مفهوم الجملة بتعبير سياقي آخر وهو : "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" ([14]). ولم يرد هذا التّعبير بعينه عند الأخفش ولكنه أورده بالوصف والشرح والرجوع إلى الإعراب حينما كان يعالج مفهوم الكلام من خلال تعبير آخر هو عبارة "لقيتك زمن زيد أمير" فقال مقارنا هذه الجملة بجملة "يَوْمَ هم بَارِزُون" ([15])، وواصفاً العلاقة المتداخلة بين عناصرها، والتي قد عمل بعضها في بعض : "لما ابتدأ الاسم وبنى عليه لم يقدر على جرّه وكانت الإضافة في المعنى ([16]).

إنّ فهم مفهوم الكلام هنا – على ما يبدو – من أمثلة إعادة الصياغة التخصيصية موجه لأهل الاختصاص، لأنه لا يمكن فهم مفهوم الكلام هنا إلا بالرجوع إلى "نظرية العمل النحوية". فالأخفش يريد أن يوصل إلى ذهن القارئ عن طريق تعبير سياقي كهذا أن

---

(11) الأخفش : معاني القرآن، 1/9 ؛ 2/ 460 – 461 .
(12) سيبويه : الكتاب ، 1/23، 33 – 43 ؛ 2/ 87. انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 1/ 9.
(13) سيبويه : الكتاب، 1/ 23 ؛ 2/ 87. انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن،1/95.
(14) انظر مثلا سيبويه : الكتاب، 1/ 235، 417 ؛ 3/ 82، 119. وانظر أمثلة أخرى كذلك عند الأخفش الأوسط في معاني القرآن، 1/ 9، 10، 88 – 89 ؛ 2/ 329 .
(15) الآية 16 من سورة غافر.
(16) الأخفش : معاني القرآن، 2/ 460 – 461 .

الجملة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، ولذلك لا يمكن تحقيق الجر في الظاهر بين "يوم" المضاف" والمضاف إليه وهو "المصدر" المفهوم من المسند "بارزون" في جملة "يوم هم بارزن"، لأن آلية العمل النحوي تمنع من ذلك. ولذلك حاول أن يصور تلك العلاقة من خلال تعبير آخر هو : "لقيتك زمن زيد أمير" فقال: "لما ابتدأ الاسم وبنى عليه لم يقدر على جره وكانت الإضافة في المعنى" (17).

3 – دِرَاسَةُ البَدَائِلِ فِي التَّعَابِيرِ السِّيَاقِيَّة :

إنّ الأخفش يعود في كتابه إلى النُّحاة واللُّغويّين السّابقين لينقل آراءهم أو مصطلحاتهم. فقد ذكر في كتابه، على سبيل المثال لا الحصر، اسم الأخفش الأكبر أبي الحسن مرتين (18)، وذكر اسم عيسى بن عمر سبع مرات (19) وذكر اسم أبي عبيده مرة واحدة (20)، وذكر اسم أبي عمرو ابن العلاء مرتين (21)، وذكر اسم يونس شيخ سيبويه خمس عشرة مرة (22)، ولكنه لم يذكر اسم شيخه سيبويه مرة واحدة. وهو كذلك لا يصرح بنسبة التعابير أو المصطلحات التي يستعملها إلى نحوي بعينه. ومن اللاّفت للنّظر كذلك عدم ورود مصطلحي سيبويه المشهورين "المسند والمسند إليه" عند الأخفش. وهذا يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنّ الأخفش لم يأخذ بجميع تعابير شيخه ومصطلحاته في مسائل النّحو والصّرف، ومن المسلم به إذن أنّه أخذ البعض منها وأضاف إليها بعضا آخر دون الإشارة إلى ذلك، لأنّ نحاة هذه الفترة حين ينقلون آراء من سبقهم يصرفون همهم إلى تحليل المفاهيم المجرّدة أكثر ممّا يهتمّون بالمصطلحات ذاتها. ولهذا فإنّ التعابير الاصطلاحيّة لهذه المرحلة يكتنفها كثير من الغموض، إلى درجة أنّه يستحيل اليوم معرفة المصطلحات الأولى لعلم النّحو معرفة يقينيّة ثابتة. فالخوارزمي وهو ينقل التّعابير والمصطلحات النّحويّة

---

(17) المرجع نفسه، 2/ 460 – 461 .
(18) المرجع نفسه، 1/ 118 – 119 .
(19) المرجع نفسه 1/86، 103، 119؛ 2/356، 468، 541.
(20) المرجع نفسه 1/ 123.
(21) المرجع نفسه 1/162، 191.
(22) المرجع نفسه ، 1/46، 47، 50، 55، 122، 148، 152، 162، 186، 213؛ 2/272، 273، 295، 470، 471.

ينصُّ صراحة عليها قائلا: "على ما يحكى عن الخليل بن أحمد"، وربما اعتمد في ذلك على ما كان التلاميذ يتناقلونه شفاها عن شيوخهم دون أن يكون مسطرا في كتاب، أو أن هذه المصطلحات كانت مدونة في كتب لم تصل إلينا وضاعت فيما ضاع من كتب التراث النّحويّ (23). ومع ذلك فليس بعيدًا أن تكون جلُّ هذه المسميات من تركة سيبويه وأساتذته كيونس والخليل.

ولكي نمثل الغموض الذي يكتنف تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها يمكن إلقاء نظرة على دلالة تحديد الصياغة وعلاقة ذلك بظاهرة البدائل. ونقصد بالبدائل التعبير عن المصطلح الواحد بأكثر من مفهوم، أو استعادة الشروح بألفاظ متقاربة. فقد نرى أن الأخفش كثيرا ما يعبر بمصطلح واحد عن مفاهيم كثيرة. كما نراه يوظف لمفهوم واحد أيضا تعابير أو اصطلاحات كثيرة أو يعبر عنه بالوصف أو بالحد أو بالشرح.

إن مصطلح الكلام عنده وعند سيبويه يقابل الشعر حينا، ويكون بمعنى النثر حينئذ: "اعلم أنه يجوز في الكلام ما لا يجوز في الشعر من صرف ما لا ينصرف (24) ويكون بمعنى الكلمة حينا آخر : "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء (...) والمذكر أخف من المؤنث" (25)، والكلام يقابل القرآن مرة أخرى عند الأخفش "(...) وأشباه هذا في القرآن والكلام كثير" (26). والكلام يرد بمعنى الجملة عند سيبويه والأخفش : "وهو كلام عمل بعضه في بعض" (27)، ويستعمل الأخفش الكلام كذلك بمعنى اللغة بصفتها أداة للتواصل لمجموعة من البشر"وذلك كثير في كلام العرب" (28)، فالكلام إذن يجمع كل هذه الأمور وغيرها. والكلام عند الأخفش ومعاصريه متعدد المعاني "يذهب في كل مذهب فلم يكن غريبا أن يبتدع في النحو مصطلح جديد بإزاء الكلام، هو

---

(23) حسن حمزة : بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي (تحت الطبع).
(24) سيبويه : الكتاب، 1/ 26 ؛ انظر كذلك الأخفش : معاني القرآن، 1/ 118، 129؛ 2/ 302.
(25) سيبويه : الكتاب، 1/ 20 – 22 . يقول الأخفش : وقالوا في بعض الكلام في "المُنتن": مِنتِن – معاني القرآن، 1/ 4.
(26) الأخفش : معاني القرآن ، 1/ 27، 68، 136، 141.
(27) سيبويه : الكتاب، 235/1 ، 417 ؛ وانظر كذلك الأخفش : معاني القرآن، 102/1، 329/2 .
(28) الأخفش : معاني القرآن، 1/ 3 – 4 ، 224.

الجملة، كما ابتدع النثر بإزاء الكلام؛ فتعدد مدلولات الكلام باعث على استخدام مصطلحات جديدة" ([29]).

فقد عبّر نحاة هذه الفترة عن مفهوم الجملة باستعمال مصطلح الكلام، كما قلنا، ولكنهم عبروا عنه بتعابيرَ أخرى كما رأينا. وبناء على ذلك فقد يتعايش تعبيران مختلفان أو مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد. ولهذا نجد مثلا أن الأخفش أو سيبويه يقول بصدد عنصر من عناصر نواة الجملة أنّه : "قد شُغِل بـــ" ([30])، و"فَرَغَ لـــ" ([31])، و"قد بُنِيَ على" ([32])، أو يعبّر عنه بالاسم والمبني عليه أو بالمبتدأ والمبني عليه ([33]). وبطبيعة الحال فقد عبّرا عنه أيضا–كما سبق القول– بالمبتدأ والخبر ([34])، وبالفعل والفاعل ([35]).

وأغلب الظن أنّ الخليل لم يستعمل مصطلح "الجملة" لوصف نواة الكلام، ذلك أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح "الجملة" بالمدلول الاصطلاحي. بل استعمله بالمعنى المعجميّ العام للفظ كأنْ يقول مثلاً : "وجملة هذا الباب" ([36]). ولم يرد هذا الاصطلاح عند الأخفش كذلك في كتابه معاني القرآن إلا مرة واحدة بالمعنى المعجمي أو ما يكاد يقرب منه ([37]).

وقد استعمل الفراء كذلك هذا المصطلح ستّ مرّات في كتابه معاني القرآن. وكلها تكاد تشير إلى المعنى المعجمي للكلمة أكثر مما تشير إلى معناها الاصطلاحي ([38]). ويبدو أنّ المبرّد (ت. 285 هـــ/898 م)، هو الذي استعمل مصطلح الجملة لأوّل مرة بالمدلول

---

(29) حسن حمزة : "بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي"، (تحت الطبع).

(30) سيبويه : الكتاب ، 33/1 – 34 ، 47 – 48 ، 80 ،229 ؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 57/1، 209.

(31) سيبويه : الكتاب ، 1/ 33 – 34 .

(32) سيبويه : الكتاب، 78/2، 126 – 127؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 2/ 460 – 461 .

(33) الأخفش : معاني القرآن، 9/1 ؛ ج 2،2 / 460 – 461 .

(34) سيبويه : الكتاب، 23/1، 33 – 43 ؛ 87/2 ؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 9/1.

(35) سيبويه : الكتاب، 1/ 231؛ 2/ 87 ؛ انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 95/1.

(36) سيبويه : 3/ 119 ؛ انظر كذلك Troupeau, Gérard : *Lexique index du Kitâb de Sibawayhi*, p 61 .

(37) انظر الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 1/ 9. وانظر كذلك : Diallo Amadou Tidiany: *La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhfus al Awsat*, pp215 241 .

(38) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن ،1/ 37؛ 2/ 195، 267، 333، 318.

الاصطلاحي الواضح بقوله : "إنما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت/ وتجب بها الفائدة للمخاطب" (39).

4 – دِرَاسَةُ الألفَاظ المُصَاحِبَة للمُصْطلح :

إنّ كلّ بحث يتناول المصطلح في هذه المرحلة لا يمكن أن يهمل دراسة ظاهرة الألفاظ المصاحبة للمصطلح في التعابير السياقية، ذلك أن السياق –كما قلنا – يمكن أن يكون هو الموضح الأساسي للمصطلح في كثير من الأحيان، أو يكون هو المعرف الدقيق للمفهوم النحوي المراد تعريفه. وبناء على ذلك يكون السياق – غالبًا – مرتبطًا بمفهوم واحد بحيث يمكن من خلال هذا الارتباط تجنب الاشتراك أو الترادف وضمان التفرد في المرجع وعدم تعدد الدلالة في المصطلح. والسّياق بهذا المعنى يساعد في تحديد خصائص المصطلح ومواصفاته وتوضيح العلاقة بين الدّلالة الأصليّة والدّلالة المكتسبة. ولهذا نلاحظ – غالبًا – أنّ بعض التّعابير في السّياق تَرِدُ مستعملةً دائمًا مع مصطلح دون آخر، لأنّ السّياق يتطلّب ذلك إمّا لكون السّياق هو الذي يحد المفهوم وإمّا لكونه هو الذي يوضحه مع غياب المصطلح الدّقيق أو غياب تعريف جامع مانع. فنحاة هذه الفترة – وعلى الأخص سيبويه والأخفش والفراء – لا يحدّون غالبًا المصطلح وعلى الباحث أنْ يستخرج الحدّ حينئذ بمساعدة السّياق. وهنا تظهر في مفهوم التّعابير السياقيّة ظاهرة تلازم المصطلحات المختلفة.

4 – 1 . دَلاَلَةُ إِعَادَةُ صِيَاغة التَعَابِير السّيَاقيّة المصاحبة لمُصطلح الخبر :

فإذا كانت دلالة بعض التعابير والمصطلحات الموظفة لمفهوم الجملة مثل : الفعل والفاعل والمبتدأ والمبني عليه، والاسم والمبني عليه أو المسند والمسند إليه، قد تحددت معالمه ووضحت في سياقه الخاص بحيث أصبحت دلالة كل تعبير منها تخصص لمفهوم واحد وبحيث يرد استعمال سياق معين مع مصطلح دون آخر لأن السياق يتطلبه كما هي الحال

(39) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، 1/ 8 ؛ أنظر كذلك ابن هشام الأنصاري : المغنى، 2/ 431.

في مصطلح "الكلام" أو تعابير أخرى مثل "بُنِيَ على" أو شُغِل بـ" أو فرغ لـ"، إلاّ أنّ دلالة بعض التعابير المصاحبة لسياق مصطلح "الخبر" ظلت متقلقلة عند الأخفش ومعاصريه.

وفي هذا المعنى يقول فيردينان دي سوسير إنّ كل شيء في اللّغة إنما يقوم على العلاقات. فالعلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل واحدة منهما نوعا معينا من القيم، وأن التقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما. فهما يوافقان صورتين متلازمتين من صور نشاطنا الذهني ولا غنى لحياة اللغة عنهما" ([40]). وبناء على هذا المنطق، فإنّ الكلم تعقد فيما بينها في سياق الخطاب وبمقتضى تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة. وتنتظم عناصر هذه الكلم الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ في إطار سياق معين.

والحال أنّ الكلمة إذا وقعت في سياق ما في صلب الخطاب لا تكتسب قيمتها من حيث المعنى أو الإعراب إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق لها أو لما هو لاحق لها أو لكليهما معا. وعليه فالخبر النحوي –وخاصة في تعابير هذه الفترة– يستلزم مثلا المبتدأ أو الفاعل أو الاسم أو المسند إليه من حيث كونه العنصر الأول في الكلام، كما يستدعي في الذهن المسند أو الفعل أو المبني عليه من حيث كونه عنصرا متمما للكلام. ويستلزم مفهوم الخبر كذلك حكم الرفع من حيث كونه إحدى العمدتين في نواة الكلام. ومع ذلك فإن بعض التعابير السياقية المستعملة في سياق مصطلح "الخبر" عند الأخفش تخرج تماما عن نطاق دائرة مفهوم نواة الكلام. فالأخفش يسمي "الحال" خبرا. ويستعمل تعبير "خبر المعرفة" لتسمية الحال في مثل "إنه لعبد الله قائما" ([41])، وسيبويه يسميه هو "خبر المعروف" ([42]) والفراء يصطلح بتعابير مثل "النصب على القطع" أو "قطع النكرة من المعرفة" ([43])، والاتحاد في اشتقاق أصل المضاف إليه من مادة (ع.ر.ف) عند كل من الأخفش وسيبويه في عبارتي "خبر المعرفة" و خبر المعروف"، وورود عبارة "قطع النكرة من المعرفة" المشتملة على نفس

(40) فردينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 186.
(41) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.
(42) سيبويه: الكتاب، 2/ 86 – 88 .
(43) الفراء : معاني القرآن، 2/ 205 .

أصل مادة (ع.ر.ف) أو ورود عبارة "النصب على القطع" المتضمن لمصطلح "النصب" المناقض لعنصري العمدة في نواة الجملة عند العرب، كل ذلك يوحي بأن المقصود من الخبر ليس هو "الخبر النحوي" المقابل للمسند المتمم لنواة الكلام من حيث الإسناد والمعنى. والخبر كما عرفه سيبويه هو المبني عليه، أيْ كلّ كلمة بنيت على مبتدأ غير وصف في علاقة تلازم بحيث يكون وجود كل منهما مشروطا بوجود الآخر ليكون كلاما (جملة)، وذلك ما سماه بالإسناد .

وبناء على هذا يتبين لنا أنّ سيبويه يعرف الخبر الإسنادي، أي الخبر النّحويّ، وهو الرّكن الثاني في الجملة والذي قد يتم معنى الكلام به، وقد لا يتم. فإذا لم يتم معنى الكلام بالركن الثاني منه تتوقف الإفادة حينئذ بفضله خارجة عن "الإسناد" أو عن "العلاقة البنائية.

وهذا هو مفهوم الحال المتمثل في "قائما" في جملة "إنه لعبد الله قائما" (44)، والذي سماه سيبويه "بخبر المعروف"، وعبر عنه الأخفش "بخبر المعرفة"، لأنه خبر في المعنى وإن لم يكن خبرا في النحو أي لم يكن خبرا في الإعراب. ويفصل سيبويه ذلك في الباب الذي عقده بعنوان :"هذا باب ما ينتصب لأنه خبر المعروف المبني على ما هو قبله" ويستعمل تعابير سياقية مثل: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ" أو "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ" (45).

ومن هذه المقارنة تظهر أهمّيّة دراسة الألفاظ والتعابير المصاحبة للمصطلح أيْ ظاهرة تلازم المصطلحات المختلفة في هذه المرحلة من تاريخ المصطلح النّحويّ.

وهكذا نستنتج من هذه التحاليل المخصصة لهذا المفهوم عند كل من سيبويه والأخفش ورود استعمال مصطلح "الخبر" حال كونه موسوما بحكم "الرفع" حينا، وبحكم النصب حينا آخر. ويستعمل الأخفش تعبير "خبر المعرفة" بهذا المنطق وبنفس المعنى ويجمعه مع الحال فيقول : "فانتصب لأنه خبر للمعرفة وقد حسن عليه السكوت فصار حالا" (46). ويعلق الفراء على مثل تلك الجملة فيستعمل تعبيرا مثل : "قطع النكرة من المعرفة" للدّلالة

---

(44) الأخفش : معاني القرآن، 2/ 516.
(45) سيبويه : الكتاب، 2/ 86 – 87 .
(46) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516 .

على الحال ([47]). وقد استعمل الفراء تعابير سياقية مثل: "النصب على القطع" أو "قطع النكرة من المعرفة" وهما تعبيران مرادفان "لخبر المعرفة" عند الأخفش "وخبر المعروف" عند سيبويه. غير أن مما يزيد الطين بلة — كما يقال — أن الفراء يستعمل أيضا هذه العبارة في مواضع أخرى ولا يريد بذلك الحال، لأنه يجمعها مع الحال فيقول : تعليقا على الآية {والسماوات مطويات بيمينه} ([48])، ترفع السماوات "بمطويات" إذا رفعت المطويات. ومن قال "مطويات" رفع السماوات بالباء التي في يمينه كأنّه قال : والسماوات في يمينه وينصب السماوات على الحال أو على القطع والحال أجود ([49]). ونظرًا لأنّ العطف —كما يقول النحاة — يقتضي المغايرة، فإنّ المراد "بالقطع" هنا ليس هو المراد "بالحال" في نفس المكان. ويبدو إذن أنّ الفراء يريد بالقطع هنا أنْ تكون السماوات منصوبة بفعل محذوف.

وخلاصة ما في الأمر في هذا الباب أنّ الأخفش قد وظف مصطلحًا واحدًا وهو مصطلح "الخبر" لعدة مفاهيم: فقد استعمله بمعنى خبر المبتدأ ([50]). وقد استعمل تعابير "خبر المعرفة" بمعنى الحال ثلاث مرات ([51])، كما انه قد استعمل "الخبر" بمعنى جواب الشرط ([52]). واستعمله كذلك بمعنى "الخبر" الذي هو ضد "الإنشاء" ([53]).

ومن المفارقات أنّ الأخفش الذي استعمل مصطلح الخبر لكل هذه المفاهيم لم يستعمله حينما كان يعالج ما يسمى "بخبر كان". وفي تعليق له على الآية :{ في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون} ([54]). يقول الأخفش : "وتقديره بكونهم يكذبون، فيكذبون "مفعول لكان"، كما تقول: سرني زيد بكونه يعقل أيْ بكونه عاقلاً ([55]). فالمفعول على إطلاقه في لغة أهل الاختصاص في النحو يشير إلى مفهوم الفضلة في الكلام، غير أن ربطه بتعبير مثل "مفعول كان" أيْ إنّ لفظ "كان"

---

(47) الفراء : معاني القرآن، 205/3 .
(48) الآية 67 من سورة الزمر.
(49) الفراء: معاني القرآن، 2/ 425 .
(50) الأخفش : معاني القرآن، 1/ 9، 23 .
(51) المرجع نفسه، 354/2 ، 516 .
(52) المرجع نفسه، 187/1 ، 216.
(53) المرجع نفسه، 7/1 ، 190 ، 215 .
(54) الآية 10 من سورة البقرة.
(55) الأخفش : معاني القرآن، 1/ 40 – 41 .

المصاحب لمصطلح "مفعول" في هذا السياق هو الذي يحدد لنا أن المراد ليس "المفعول المساوي للفضلة"، ولكن المراد هو "خبر كان" وهو العمدة المتمم لنواة الكلام بعد دخول فعل ناسخ في عنصري الإسناد. وواضح إذن هنا في هذا التعليق أن الأخفش يتحدث عما عرف "بخبر كان عند المتأخرين".

ونرى أن الألفاظ المصاحبة للمصطلح هنا، وبعبارة أخرى ألفاظ السياق هي التي يمكن أن تكون الموضح الأساسي للمصطلح أو المعرف الدقيق للمفهوم النحوي المراد توضيحه في السياق. أي إن التعابير السياقية هي التي تساعد على حد المصطلح عند غياب الحد. وهذا النمط من السلوك العلمي شائع لدي نحاة هذه الفترة. ذلك أنهم ربما يستخدمون مصطلحاتهم بمفهوم مغاير عن مصطلحات من سبقهم كالخليل ونحوه، ولذلك فإنهم يعنَوْنَ دائما بأن يكون هناك شروح أو تفسيرات بألفاظ متقاربة تصاحب المصطلح .

5- خاتمة :

إن الرجوع إلى هذه التعابير السياقية في تراثنا القديم ودراستها من جديد دراسة واعية وفهمها فهما موضوعيا يمكن أن يوقفنا على جانب هام من تاريخ المصطلح النحوي وكيفية تطوره لدي النحاة واللغويين العرب القدامى، كما أنه يمكن أن يمكننا من فهم منهجيتهم العلمية في تدوين العلوم اللغوية، وبالتالي فإن ذلك يحملنا عبئا تاريخيا ومسئولية كبرى يحتمان علينا الرجوع إلى هذه التعابير وإلى مدلولاتها في لغاتها الأصلية تفسيرا أو تأويلا وترجمة. ولهذا فلا بد من القيام بدراسات واسعة ومعمقة تحيط بهذا التراث من كل جوانبه في هذا الموضوع. ويجب أن تستند هذه الدراسات إلى المصادر الأولى المؤسسة لهذا التراث، وتكون الدراسات دراسات فاحصة وقاسية إذا دعت الضرورة، ولكن هذه القسوة يجب أن تكون قسوة واعية وحازمة تنظر إلى هذا التراث وإلى هؤلاء القدامى بعين العدل والإنصاف بحيث نعترف لهم بفضل السبق، ونكون واعين بأن التاريخ قد فصل بينهم وبين المتأخرين بحقب من الزمن تطورت خلالها هذه التعابير وتحددت بعض معالمها ووضحت، وأصبح كل مصطلح يخصص لمفهوم واحد في الغالب، واختفى كذلك كثير من التعابير والاصطلاحات التي كانت سائدة زمن الأخفش وسيبويه ومن سبقوهما أو على الأقل قد

قل استعمالها، ومن ثم ولدت تعابير ومصطلحات أخرى أو تخصصت بعض هذه التعابير والمصطلحات التي كانت موجودة وارتبطت بمفاهيم أخرى. وبذلك فقط يمكن أن نفهم أنه نظرا لطول المسلك وَوُعُورته فمن المفاهيم ما قد فاز بالتعبير أو بالاصطلاح المناسب والحد الفاصل، ومنها ما ظل متقلقلا حَدًّا واصطلاحا لفترة طويلة من الزمن. وليس الأمر غريبا، وليس في ذلك أيضا نيلٌ من علم النحاة العرب القدامى وكفاءتهم على عكس ما يحاول بعض المعاصرين أن يستنبطه بصدد مصطلحات مفهوم الكلام.

أحمد التيجاني جالو
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة الشيخ انتاديوب، دكار – السنغال

قائمة المراجع

أ – المراجع العربية :

ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، 1991.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، جزآن، دار البشير، 1981.

جينهويتشي، هدى : خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

حمزة، حسن : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه"، بحادثة السائد في اللغة والأدب والفكر، السلسلة 7، المجلد XII، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2002.

ــــــــــ : بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي، (تحت الطبع).

الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة، 1342.

سوسير، فردينان دي : دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

دَلاَلَةُ المُصْطَلَح العِلْمِيّ بَيْنَ التَّوْسِيعِ وَالتَّضْيِيقِ

زكية السائح دحماني

1 – تقديم :

من سمات المعجم الأساسية تطور الوحدات المعجمية التي تكونه، سواء كانت ألفاظ لغة عامة أو كانت مصطلحات علمية وفنية. ويطرأ على المفردة تطور صوتي وصرفي بطيئان جدا، بينما يكون التطور الدلالي سريعا، وهو يمثل سمة أساسية تكسب أفراد المعجم صفة الحركية المطّردة، دون أن تخرج المعجم عن النظام، لأن تطور المفردات دلاليا محكوم بقواعد يضبطها التوليد المعجمي الداخلي والخارجي، وهو تطور ضروري لبقاء اللّغة.

وينقسم المعجم إلى معجم لغويّ عام، وهو الذي يضم مجموعة الوحدات المعجمية التي تكوّن الرصيد اللغوي العام لمجموعة بشريّة ما، ومعجم مختصّ، وهو الذي يشتمل على مفردات اصطلح عليها في علم من العلوم كالطب والصيدلة والنبات أو فن من الفنون كالفلسفة والفقه واللسانيات ومختلف التقنيات كالبحرية والطيران وصناعة السيارات. ومكوّنات المعجمين العام والمختصّ أفرادٌ لسانية، توحّد بينها مجموعة من الخصائص الصوتيّة والصرفيّة والدلاليّة هي التأليف الصوتي والانتماء المقولي والبنية الصرفيّة. أمّا الدّلالة فهي ذات علاقة مرجعيّة relation référentielle، تحيل إلى الأشياء في الكون الخارجي إذا ما تعلق الأمر بالدليل اللّغويّ العام، وهي ذات علاقة مفهوميّة relation conceptuelle غير مرجعيّة مع الوحدات المعجمية المخصّصة، تعيّن الأشياء والمفاهيم وتحدّدها. ويتّسم

المصطلح بذاتية الدّلالة la dénotation ، وأحاديّة المعنى، وخصوصية الإحالة ([1]). فالمصطلح ينتمي إلى مقولة الاسم ويحمل مفهوما مضبوطا. وينضوي تحت حقل مفهومي أو مسمياتي champ conceptuel ou onomasiologique ([2]).

يتمّ شرحُ مدلول كل لفظ حسب اختصاصه، فتعالج الوحدات بدراسة خصائصها التّمييزيّة بالتّدرج من المقولة إلى الطائفة إلى الرتبة إلى الفصيلة، إلى الجنس، إلى النوع، إلى الضرب، فانتهاء بالفرد. فالمعجم المختصّ يصاغ بطريقة دقيقة ومقصودة، تسند فيه التسميات إلى الألفاظ إسنادا واعيا وثابتا، ويبتعد في وضعها قدر الإمكان عن التغيّر الذي يلحق اللفظ العام، وهو تغيّر ناتج عن ظواهر لغوية مثل الاشتراك الدلالي والترادف والاشتراك اللفظي. وتحدد العلاقة بين المفهوم le concept والمصطلح le terme تحديدا واضحا ودقيقا، يظل به المصطلح أحادي المعنى لأن من خصائص المصطلح التفرد وعدم التعدد وتخصص الدلالة.

أما المصنفات من كتب علمية وفنية فهي تختلف عن المعجم المختص في أنها لا تعرّف المصطلح بذكر خصائصه، بل تقدمه في مجاله العلمي وتتحدث عن وظيفته وتشرح طرق تكونه واستعماله، دون أن تهتم بأصل التسمية أو بالتطور الدلالي للمدلول أو بعلاقته بلفظ اللّغة العام الذي قد يكون منه أخذ وعنه انحدر. فالمصطلح يعامل في النص العلمي على أنه مجرد رمز لمفهوم داخل نظام من المفاهيم، ومجرد علامة étiquette محددة يشار بها إلى المرجع. ولا يفارقها هذا المعنى سواء كانت في النظام أو خارجه وسواء كانت داخل النص أو كانت منفردة.

---

(1) انظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص 32.

(2) تختلف علاقة العلامة مع الأشياء. فإذا اتجهت العلامة إلى الأشياء سميت دلالية. وإذا انطلقت من الأشياء وصولا إلى العلامة كانت من صنف المسمياتية. يقول A Rey متحدثا عن ظاهرتي التعيين la désignation والدلالة الذاتية « Toutes ces relations vont du signe vers les « choses » : la dénotation on les appelle sémasiologiques. Reste à évoquer les relations onomasiologiques (de onoma, «nom») allant des « choses », des «objets-à-nommer» aux signes: telles sont la nomination ou dénomination» - A. Rey : *La terminologie : Noms et notions* p.21 وأنظر في نفس السياق إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 129 – 130 .

يهتم هذا العمل بالوجه المدلولي للمصطلح، فيبحث في محتواه المفهوميّ وفي سبل تطور المعنى وذلك بالتطبيق على المقالة الثالثة "في قوى الأغذية والأدوية" من كتاب المنصوري في الطب لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت 313 هـ/925 م)، وهي "في قوى الأغذية والأدوية" (3). وتندرج مدونتنا ضمن مجموعة من المدونات التي اختارها أعضاء فريق البحث في نطاق المشروع التونسي الفرنسي حول "حركة المصطلحات العلمية والفنية في المصادر العربية القديمة". وقد احتوتْ المدوّنة على أربعة أنواع من المصطلحات : عربية ومولدة ومترجمة ومقترضة، وهي تتوزع حسب النّسب كما يلي :

اللفظ / نوعه	عربي	مولد	مترجم	مقترض		المجموع
				معرب	دخيل	
	125	196	02	58	130	511

وتنقسم المصطلحات العربية الأصلية إلى صنفين: مصطلحات حضارية ترْجعُ إلى الأغذية والفواكه والبقول والتوابل واللحوم والأسماك، ومصطلحات علمية تُرْجعُ إلى الأدوية النباتية والحيوانية وإلى لأمراض. ومن هذه المصطلحات مشتق بسيط ومنها مركّب.

ومن مصطلحات المقالة الثالثة كما ذكرنا مصطلحات مولّدة، ومنها المولّد توليدا شكليًا – مثل المشتقّات والمركّبات – ومنها المولّد دلاليًا، وهذه المولّدات الدلالية هي اللصيقة بموضوع بحثنا. ونودّ أن نخص التوليد الدلالي في الفقرة التالية بالقول.

2 – في التّوليد الدّلالي :

هو توليدٌ معنوي néologie de sens. وهو – مقارنة بالتوليد الشكلي – يمثل أكثرَ الصنفين استعمَالا وأيْسَرهما تطبيقًا وأقدرهما على الإنتاج. فبواسطته تولّدُ دلالات جديدة من داخل اللّغة، بتحويل المدْلول الأوّل – مع المحافظة على نفس الدّال الذي يكوّن معه

(3) أبو بكر الرازي : المنصوري في الطب ، ص ص 109 – 201 .

الدّليل – إلى مَدلول ثان أو إلى عدّة مداليل، عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، إذ "يتحرّك الدّال، فيتراح عن مدلوله ليُلابِسَ مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوالّ بين الحقول المفْهوميّة" (9). وتبرز ألفاظ جديدة مشتركة أو مترادفة أو متضادة تكوّن حقولا مُسمّياتيةً onomasiologique يكونُ منطلقُها في العلوم والفنون من المفاهيم والمدلولات نحوَ المسَمّيات.

يولّدُ المصطلحُ دلاليّا بتوظيف قواعد لغوية أهمها المجاز والاستعارة والترجمة والاقتراض الدلاليّ. ويسهم المجاز في تكريس ظاهرتي توسيع المعنى وتعميمه أو تضييقه وتخصيصه. وتجمع بين الدلالة الأصلية وهي الدلالة الحقيقية والدلالة الفرعية المجازية وهي الدلالة المكتسبة علاقة معنوية تبرزها قرينة رابطة من قرائن الاستعارة والمجاز المرسل. وعادة ما يلجأ واضعُ المصطلحات إلى عملية توليد الوحدات المصطلحية الجديدة لسد خانات فارغة في علم من العلوم أو فن من الفنون. فهي ليست فطرية بل هي مكتسبة حادثة تسمّى بها المفاهيم والأشياء الطارئة وتختار دون غيرها من التسميات لملاءمتها للمسمى ومطابقتِها للشيء المعين.

ولأنّنا سنهتم بالمدلول دون الدّال فإن حديثنا عن التّوليد الدّلالي لا يخصّ الصّنف الذي ينطلق فيه من الدّال إلى المدلول، فهو توليد صوريّ شكليّ، وإنّما نخصّ التّوليد المعنويّ الذي يقدّم المفهوم ويبحث عن الاسم. ويتحقّق هذا التّوليد بعلاقات المشابهة والمجاورة بين المعنيين وبالترجمة الحرفيّة عن طريق النّقل التي يتولّد عنها مدلول عربيّ من خارج اللّغة.

إنّ توليد المصطلح في كلّ لغة مقصود ومحدث، وهو نتاج الأفراد المختصّين والمجموعات والمؤسّسات المؤهّلة، وهو كما سمّاه إبراهيم بن مراد "تّوليد اصطناعي" خلافًا "للتّوليد العفويّ" (11) الذي ينتج وحدات لغويّة عامّة. وقد توزّعت المولّدات في المدوّنة حسب التّوليد الشكليّ والتّوليد الدّلاليّ كالآتي.

---

(9) عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات، ص 44.
(11) إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص 40.

التوليد الشكلي			التوليد الدلالي	المجموع
المرتجل	المشتق	المركب نعتي وإضافي	المجاز	196
3	30	130	33	

وتترجم هذه المعطيات الرّقميّة بالجرد التالي للمدوّنة.

المدوّنـــــــــة

المرتجل	المشتق	المركب الإضافي	المركب النّعتي	المجاز
الرعّاد (ص 140)	حرّيف (ص 11)	سدد الكبد (ص 113)	الحرارة الغريزية (ص 111)	الدراج (ص 111)
التدارج (ص 140)	الحولية (ص 114)	حماض الأترجّ (ص 113)	سدد غليظة (ص 114)	الحجل (ص 111)
وجع الأذن البارد (ص 176)	محموم (ص 127)	طيور الغياض (ص 115)	الدم المعتدل (ص 114)	الخرْف (113)
	محرورون (ص 127)	أكارع المواشي (ص 115)	البقلة اليمانية (ص 118)	الحمّاض (ص 115)
	مكبّب /مطحّن (ص 137)	لباب الحنطة (ص 120)	الشراب الحلو (ص 119)	الحمقاء (ص 115)
	الشواء (ص 137)	ماء الزيتون (ص 121)	البزاق الغليظ (ص 119)	السويق (ص 116)
	القلايا (ص 137)	ظلمة البصر (ص 123)	البيض المسلوق (ص 120)	الهيضة (ص 118)
	المحتجمون (ص 138)	حيّات البطن (ص 124)	الشراب العفصي (ص 121)	الحيّات (ص 124)
	المفتصدون (ص 138)	أصحاب الكدر (ص 125)	الأمراض السوداوية (ص 123)	الأحشيّة (ص 125)
	مبرودون (ص 138)	انبعاث الدم (ص 129)	الأمراض الباردة (ص 125)	الرّيح (ص 125)
	الرّعشة (ص 157)	رب الحصرم (ص 132)		
	الخفقان (ص 157)	مقادم الحيوان (ص 137)		
	الوحشة (ص 157)	أصحاب الصفراء (ص 138)		
	الغشي (ص 157)	أوجاع المفاصل (ص 138)		
	الميعة (ص 159)	أصحاب اللحوم (ص 138)		

	النسيان (ص 167)	حرق البول (ص 141)	الماء الكدر (ص 128)	الفقاع (ص
	السوداء (ص 168)	علل الرّئة (ص 141)	الماء الرخفة (ص	130)
	الاستسقاء (ص	قروح الأمعاء (ص 142)	129)	المزوّرات
	169)	حبّ السمنة (ص 154)	دم سوداوي (ص	(ص 131)
	الخفقة (ص 170)	طين الأكل (ص 155)	130)	السّحج (ص
	السكتة (ص 170)	سقوط القوة (ص 158)	الحرارة الصفراوية	131)
	القبض (ص 171)	أظفار الطيب (ص 158)	(ص 131)	الربّ (ص
	الإمساك (ص	بنات نعش (ص 162)	معدة ملتهبة (ص	132)
	171)	نزف الدم (ص 166)	131)	القنبرة (ص
	الخلفة (ص 175)	إكليل الملك (ص 167)	الحمى الحارة (ص	135)
	التوحّش (ص	نفث الدم (ص 167)	131)	الرؤوس
	177)	وجع الركبة (ص 170)	دم غليظ (ص 134)	(ص 135)
	الفتق (ص 180)	بياض البيض (ص 170)	دم رقيق (ص 133)	البطون (ص
	السقطة (ص	وجع الظهر (ص 170)	علل باردة (ص 133)	136)
	185)	عسر البول (ص 170)	دم مشتعل (ص 135)	الخبيص (ص
	الضربة (ص 183)	وجع الأسنان (ص 170)	الأكباد الحارّة (ص	139)
	الأكحال (ص	دم الأخوين (ص 170)	136)	التدارج (ص
	186)	استرخاء العصب (ص	دم يابس (ص	140)
	الحكة (ص 186)	170)	136)	الرعاد (ص
	الخراجات (ص	وجع الأرحام (ص 172)	اللّحم المجزع (ص	140)
	188)	خبث الحديد (ص 173)	137)	المقور (ص
		عرق النّسا (ص 173)	أمراض بلغمية (ص	143)
		داء الفيل (ص 173)	139)	الجراد (ص
		حرق النار (ص 174)	الحميات المحرقة	151)
		سيلان الدم (ص 175)	(ص 139)	اللثق (ص
		تآكل الأسنان (ص 175)	الجشأ الدخاني (ص	152)
		مجرى البول (ص 176)	140)	الميعة (ص
		أوجاع الكبد (ص 177)	المعدة الحارة (ص	159)
		لسان العصافير (ص	140)	الفنك (ص

		حشيشة الزجاج (ص 190) لسان الحمل (ص 191) سويق الشعير (ص 191) قفر اليهود (ص 192) قشور الأترجّ (ص 192) لحية التيس (ص 193) خصي الثعلب (ص 194) أصل النيل (ص 194) بخور مريم (ص 200) مرّارة الثور (ص 200) حيّ العالم (ص 200) بقلة الحمقاء (ص 200) عين الثور (ص 201)	169) الأورام الحارة (ص 171) الصداع البارد (ص 177) السعال المزمن (ص 177) الأورام الرهلة (ص 179) اللّهاة السّاقطة (ص 179) الأسنان المتحركة (ص 186) اللعاب السائل (ص 186) المثل العربي (ص 199)	

يلاحظ أن المقالة الثالثة مليئة بالمصطلحات، فهي كغيرها من مقالات كتاب المنصوري في الطب، نصّ علميّ، يعرض لأسماء الأدواء والعلاج والأغذية. ولقد ركّزنا على الأدواء والأدوية إذ لم ترد مصطلحات مولّدة خاصّة بالأغذية ماعدا القليل مثل مكبّب ومُطجّن، بينما حافظت الألفاظ الأخرى على صيغتها الوضعيّة كلحم الفراريج وأجنحة الطيور والحنطة والبصل والجزر والعسل وغيرها. ولأنّه يَعْسُرُ تناول كل مصطلحات المقالة بالتّحليل، فقد اخترنا منها مجموعة من الألفاظ، حرصنا على أنْ تكون أقرب ما يكون إلى التّوليد الدّلاليّ.

3 – المعاني المجازية للمصطلحات العربية :

تنقل دلالة الوحدة المعجمية الأصلية إلى دلالة فرعية بواسطة المجاز فيطرأ تغيير على المدلول دون الدّال، ويتغير المعنى بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعا يؤدي إلى تعميم معنى

المدلول المحدث أو بتضييق الدلالة تضييقا يؤول إلى تخصيص معنى المدلول الطارئ "فالمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللّغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة، فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصة ومحددة" ([15]). فالمصطلح يعبر بدقة عن المفهوم ويعين شيئا مخصوصا دلالة واضحة داخل الحقل المفهومي الواحد ويتميز بهذه الخاصيات المضبوطة عن مفردات اللّغة العامة التي سماتها التعميم لا التخصيص وإطارها السياق لا الإفراد.

وقد تتقاطع الوحدة المعجميّة بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص، فتحافظ في اللّغة العامة على دلالتها التواضعية "وتدخل في الاستخدام الاصطلاحي مجالا دلاليا جديدا، ويكون معناها ضيقا وخاصا فتكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محددة ومباشرة" ([16]) مختلفة عن دلالتها التواضعية. هذا الانتقال من الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الاصطلاحي المختص قوامه علاقة التشابه أو التجاور. ثم انه "بمضيّ الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله" ([17]). ولنا في المصطلحات العربية في المدونة عديد الأمثلة التي اتسعت عن طريق التجوّز لعلاقة جامعة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي يبينها المجاز المرسل من خلال قرائن وعلاقات كالسببية والمسببية والمكانية...إلخ، نذكر من ذلك :

(1) – حقلٌ مفهوميّ لأسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان.

(أ) ظاهرة التوسيع :

- حمقاء : نبات ينبت لحاله من غير اعتناء (البقلة الحمقاء. ص 194).

- حمقاء : امرأة غبية.

العلاقة : الإهمال – اللامبالاة.

- أبابيل : الجماعات (لغير الإنسان).

- طير أبابيل: نوع من الطيور.

---

(15) محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 10.

(16) نفسه، ص 12.

(17) نفسه، ص 16.

العلاقة : التصاحب. تسمية الجنس بالعدد.

(ب) ظاهرة التضييق :

- الذريرة : طِيبٌ.

قصبُ الذريرة : نبات معطر (ص 183).

العلاقة : علاقة الكل بالجزء :

- عصا الراعي: الآلة.

عصا الراعي: نبات أوراقه معقوفة الرأس تشبه عصا الراعي. (ص 181).

العلاقة : المشابهة :

(2) - الحقل المفْهومي الحضاريّ للأطعمة والأشربة :

(أ) - ظاهرة التوسيع.

- ربّ : عصارة التمر المطبوخة.

كل فاكهة مطبوخة (ص 132).

العلاقة : الجزء بالكل :

- مزورات : طعام بدون لحم.

شراب خال من الكحل (ص 131).

العلاقة : تزيين الكذب وتزويره.

المماطلة.

(ب) ظاهرة التضييق :

- أحشية : عجين يحشى بأية مادة.

صفائح ورقية تحشى باللحم (ص 125).

العلاقة : التخصيص :

- سبخة : مكان يظهر فيه الملح وتسوخ فيه القدم

الملح (ص 164).

العلاقة : الملوحة، الحالية.

ويعتبر المجاز من أقوى قواعد التوليد في اللّغة العربية وأثراها وخاصة في مجال المصطلح العلمي والفني حيث تغزو المصطلحات بمختلف اختصاصاتها العالم يوميا. فيمكّن التوليد بالمجاز من خلق مداليل جديدة تربطها بالمداليل القديمة الأصلية روابط معنوية، تخفف عن كاهل اللّغة هجمة المصطلحات الأجنبية وتمكنها في نفس الوقت من مسايرة ركب العلم والتقدم.

لاحظنا أن بعض المصطلحات المحيلة على الأشياء، قد حافظت على بعدين دلاليين وبالتالي فهي لم تتفرّد بالعلامة اللغوية، بل تقاسمت مع لفظ من اللّغة العامة نفس الدّال فاشترك اللفظان في العلاقات الشكلية (التأليف الصوتي والبنية الصرفية) واختلفا في الدلالة أو في سمة من السمات المعجمية المكونة للمدلول. وتبقى وسيلة التمييز الوحيدة بين الدلالتين هو المجال أو السياق، حيث تتميز كل لفظة بسمات دلالية خاصة بها. ومن ذلك

– حمقاء : صفة للمؤنث (حقيقة).

حمقاء : نبتة. (مجاز) (ص 194).

– لحية التيس : لحية صنف من الحيوانات (حقيقة).

لحية التيس: نبات. (مجاز) (ص 193).

– عصا الراعي: وسيلة الراعي يهش بها على ماشيته (حقيقة).

عصا الراعي: نبات. (مجاز) (181).

ورغم محاولة المختص تخليص المصطلح من شوائب التعدد الدلالي الذي يحمل في اللّغة العامّة على الابتكار والإبداع، ويصبح في اللّغة الخاصة مصدر تشويش، فإن بعض التسميات تقع ضحية هذا الازدواج الدلالي وذلك لسببين اثنين :

1 – الاعتماد على المجاز وأساسا على التشبيه.

2 – عدم بلى المدلول المركزي للوجه الدالي المشترك.

وينقسم هذا التعدّد إلى نوعين اثنين :

1 – اشتراك بين مدلولين ينتميان إلى بعدين دلاليين مختلفين.

أ – لفظ لغة عامة : حمقاء : صفة مؤنثة دالة على الغباء ؛

ب – لفظ لغة خاصة : حمقاء : اسم نبات ؛

2 - اشتراك بين مدلولين ينتميان إلى نفس البعد الدلالي.

أ – لحية التيس : لحية الحيوان (مصطلح) ؛

ب – لحية التيس : نبات (مصطلح) ؛

ويعالج المصطلح معنويا من منظورين مختلفين بحسب المقام الذي يرد فيه. فبعض الأسماء الدالة على الأشياء والمفاهيم، توظف ببعدين دلاليين. فتعامل في النص الأدبي معاملة الألفاظ العامة وتحمل معاني تضمينية إيحائية connotative وخصائص نمطية يكتسبها المصطلح من علاقة الإنسان بالكون ([18]). وينطلق في التعبير عنها من الدّال إلى المدلول كدلالة العقرب على الغدر ودلالة الثعلب على الحيلة، ودلالة البقة على كثرة التناسل والانتشار. إلا أن نفس هذه الأسماء لا تفقد خصائصها المفهومية وسماتها العلمية التمييزية. فلا تعتبر صفة الحيلة في الثعلب خصيصة علمية وإنما من خصائصه النمطيّة.

4 - المولّد الدلاليّ بين التّخصيص والتّعميم :

تطرأ على المدلول تغييرات تطال بعض السمات الملازمة، فيؤسس لوحدة معجمية أو مصطلحية جديدة ذات وظيفة مرجعية. فالمعنى المباشر، وهو المدلول الأول للدال "سيارة" مثلاً يتكون من حزمة من السمات الدلالية des sèmes تتولد عنها عن طريق المشابهة دلالة حديثة معاصرة، فينقل المدلول الأول إلى مدلول ثان ويخصص كالآتي :

– السيارة (القافلة)	السيارة (العربة)
[+سير]	[+سير]
[+سرعة]	[+سرعة]
[+سفر]	[+سفر]
[-محرّك]	[+محرك]

(18) لمزيد من التوضيح يُنظرُ كتاب إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 129 – 130.

وقد سقطت الدلالة الأولى، كما سقطت دلالات أخرى للفظ سيارة كانت قد اكتسبتها عبر تطورها التاريخي والمفهومي (القوم يسيرون والرفقة والفلك أو النجوم)، وحل محلها المفهوم الجديد (عربة). وإن تغير معاني الدّال الواحد عبر العصور ظاهرة معلومة في تطور الألفاظ "فقد يصل الشيوع بالدلالة الجديدة حدا تنسى معه الدلالة القديمة نسيانا تاما فلا يبقى لها أي اثر في أذهان الناس. فمن منا الآن إذا سمع كلمة "السيارة" أو "القاطرة" يخطر في ذهنه صورة القافلة في الصحراء أو الناقة الأولى التي تسير القافلة على هديها" ([19]).

إن التوليد الدلالي وجه من أوجه التوليد المعجمي؛ والتوليد المعجمي هو "في نفس الوقت استخدام للقانون وتحطيم له، وهو اعتراف بالقاعدة وخرق لها. انه باختصار إبداع محكوم بالنظام وإبداع يغير النظام" ([20]). إنه يسهم في نقل المعلومات والمعارف لأن كل مرجع جديد أو مفهوم مبتكر يتطلب شكلا معجميا جديدا دالا عليه. فالاكتشاف العلمي الجديد والاختراع الفني والتقني المبتكر، ينتقل إلى مستعملي اللّغة عبر الوحدات المعجمية العامة والمخصصة. وكلما انتشر اللفظ وكثر استعمال المتتالية الصوتية الجديدة المعبرة عنه تناست المجموعة المدلول الوضعي واستأنست بالمدلول المحول من القيمة الدالية إلى القيمة المدلولية، ومن العام إلى الخاص ([21])، فيصبح اللفظ بقيمته الدلالية الارتباطية والعقلية فردا معجميا مستقلا عن المدلول الوضعي، ويكتسب صفات التحديد والتعيين والدقة والتخصيص. وبإمكان المفردات المولدة أن تدخل في الدورة التحويلية والاشتقاقية للفظ العربي. فبعد أن تتداول يصبح لها دور توليدي، لأن المعجم العام، وبدرجة أقل المعجم المختصّ، مفتوح وليس مغلقا، فينتقل مثلا لفظ فيروس virus من ميدان الطب إلى ميدان الإعلامية. وقد تتعايش الدلالتان بمعنى محسوس ومجرد كما في فيروس وبمعنى حقيقي ومجازي كما في "حمقاء"، وقد يتغلب أحد المعنيين فيسقط الآخر ويهمل كما في لفظ سيارة.

---

(19) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. ص 147.

(20) ينظر Bastuji (J.) : Aspects de la néologie sémantique , p. 18.

(21) ينظر : Marcellesi (Ch) : Néologie et fonctions du langage, pp. 36 – 37

إذا اعتبرت الاستعارة والمجاز والكناية وسائل للتوليد الدلالي الداخلي بها يُثرى المعجم وتملأ خاناته الشاغرة ويتجدد بها رصيده، فإن إحياء الألفاظ المهملة المسقطة من الاستعمال بعد أن كانت حية مستعملة في فترة ما من حياة اللغة يعدّ وسيلة أخرى من وسائل التوليد الدلالي. فاللفظ الذي بلى واندثرت دلالته الوضعية لسبب اجتماعي أو عقائديّ أو بيئي يبعث للوجود فيعطى دلالة مستحدثة ويستخدم في العلوم، وتكتسب اللّغة بإحيائه علامة جديدة.

لقد اعتبر اللغويون قديما وحديثا (22) الاشتراك الدلاليّ أو التعدد الدلالي la polysémie من مظاهر التوليد الدلالي، به يتمّ توزيع المعنى القاعدي على السلسلة الجدولية التي تلتقي وتتقاطع خصائصها. ويستقل كل مكون بمجموعة من السمات الخصوصية. فالكلمة "لا تتخلص من سماتها الدلالية التي تصحبها في سياقاتها المختلفة وإن اكتسبت بعض السمات الجديدة من خلال اقتران المفهوم الجديد بها، وهي ترادف في حدود تلك السمات العلامة التي وضعتها اللّغة للدلالة على ذلك المفهوم" (23) ونضرب لذلك مثالا من التعدّد الدلالي من قوله تعالى: *"يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار، يقلب الله الليل والنهار إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار" (24). فالأبصار الأولى جمع بَصَر، وهي حاسّة النظر التي يكاد لمعانُ البرق يخطفها إذا نظرت إليه، والأبصار الثانية جمع بصر وهي العلم ورجاحة العقل، وذوو الأبصار بالمعنى المجرد هم القادرون على الإبصار بقلوبهم وعقولهم وإدراك قدرة الله تعالى. فالمعنى القاعدي وهو المعنى الأول للبصر وسماته [+محسوس] [+نظر] [−عقل] يقابله المعنى المولّد للبصر وسماته بعضها مشترك مع المعنى القاعدي وبعضها مخالف له وهي [+مجرد] [+نظر] [+عقل] فنلاحظ أن السمة المشتركة الثابتة بين مدلولي الدّال "بَاصِرَة" هي سمة النظر وإن كان هناك اختلاف دقيق في النظر إذ يصبح مع المدلول الثاني مصحوبا بصفة [+نظر عقلي]. وللمرور من البَاصِرة الجارحة إلى الباصرة العقل تحول المدلول من

---

(22) انظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الفصلان 25 و27 (المجلد الأول) ؛ إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، الفصلان الرابع والخامس ؛ نفسه : مسائل في المعجم، (بحث توليد المصطلح العلمي العربي الحديث : القضايا والإشكاليات)، ص ص 45 – 77 .

(23) الأزهر الزناد : مراتب الاتساع في المعجم، ص 183.

(24) سورة النور، الآيتان 43 – 44 .

الحسي إلى المجرد وتغيرت بنيته السّميّة باكتسابه سمة [+عقل] التي مكّنته من الاتساع الدلالي (25). فالنظر نَظرَانِ: نظر بالعين ونظرٌ بالقَلْب، نظر مادي ونظر روحي.

هذه القطيعة بين الدلالتين ليست إلا قطيعة جزئية نظرا لما يجمع بين المدلولين من علاقة هي في هذا المثال علاقة الكل بالجزء. فالجارحة التي هي مكوّن جزئي من مكوّنات الإنسان، تتمثل وظيفتها الأساسية في النظر ودقة المعاينة وعمق الملاحظة. وكما أن للجارحة فضائل لا تحصى، إذ تعتبر العضو النفيس الخالص والنافذة على العالم الخارجي ووسيلة إدراك الأشياء ورمز الصفاء والجمال الذي طالما تغنى به الشعراء، فإنّ ذا العقل يتميز أيضا بفضائل عديدة على بني جنسه، فهو فطن وذو بصيرة نافذة تجعله يميز بين الحق والباطل والخير والشرّ، ويدرك كنه الأشياء، ويترجم بعقله الراجح عن معرفة بالحياة وعن رصانة وبعد نظر لا يتيه به عن تقدير الخالق حق قدره.

إن اتفاق اللّفظين لاشتراكهما في نفس الدّال أو اختلافهما في المدلول يكون بسبب انتمائهما إلى نفس الحقل المعجمي، فيتولد عن ذلك اشتراكٌ دلاليّ كلفظة "عين" مثلا، أو بسبب انتمائهما إلى مجالَيْن مختلفين كأن يكون المدلول الأول من معجم اللّغة العامّة والمدلول الثاني من المعجم المختص، كلفظة "حمقاء" في المدوّنة. وينشأ هذا الاختلاف عن عدول الدّال الوضعي عن أصله لحاجة اللّغة إلى التوسع والى ما به تعيّن الأشياء وتسمي المفاهيم العلمية والفنية الجديدة.

ويُستَغلّ هذا التطابق الصوتي في توليد دلالات جديدة وفي نقل الألفاظ من مجال إلى آخر، شريطة وضوح العلاقة الرابطة بينها. وهي علاقة أساسها المجاز، تجمع بين اللفظ المنقول واللفظ المنقول عنه ولا تقوم على الاعتباط. وعمليّة التجوّز محكومة بقوانين لغويّة دلاليّة تحرك تطوّر الألفاظ فتنقلها من العموم إلى الخصوص ومن التّوسيع إلى التّضييق أو العكس. فكلمة "الطهارة" أصبحت تعني في لغة الخطاب العامة الختان، وانتقلت كلمة

---

(25) انظر في هذا السياق تحليل لوي غلبار للدال "voler" بمعنى" طار" في دلالته الوضعية وبمعنى " سرق" في دلالته الموسعة: Guilbert (L.) : *La créativité lexicale*, pp. 67-68.

"الحريم" من دلالتها على كلّ محرم إلى معنى ضيق وهو النساء ([27])، بينما تعمّمت معاني ألفاظ أخرى كالبأس التي انتقلت من الدّلالة على الحرب لتصبح دالة على كلّ شدّة ([28]).

وقد ضبط إبراهيم أنيس أغراض التّطوّر الدّلالي في خمسة أهداف هي : 1 - تخصيص الدّلالة 2- تعميم الدّلالة - 3 انحطاط الدّلالة - 4 رقي الدّلالة - 5 تغيير مجال الاستعمال ([29]). يهمنا منها في هذا البحث تخصيص الدّلالة وتعميمها وتغيير استعمال الألفاظ بتغيير مداليلها.

إنّ غرض كلّ من التّخصيص والتّعميم هو تطوير الدّلالة في الخطاب العامّ وتوسيع مجال الدّوال في العلوم، بانزلاق المعنى تدريجيًّا نحو معنى جديد مرورا من الحقيقة إلى المجاز ومن المجرد إلى المحسوس ومن المحسوس إلى المجرد، وكلّها أوجه توليد لمداليل محدثة توليدًا دلاليًّا مبدعًا. ويتوجه التوليد الإبداعي المنتج في اتجاهين متقابلين:

أ — من المعجم العام إلى المعجم المختص (مجاز. توليد ارتباطي).

"يد عاملة" ⟵ يد تعمل (حقيقة).

"يد عاملة" ⟵ عُمّالٌ (مجاز. دلالة الجزء على الكل).

ب — من المعجم المختصّ إلى المعجم العامّ (مجاز بلاغي).

"الأسَد ملك الغابة" : أسد مطابق للوضع، أيْ للحقيقة الذهنيّة.

"زيد أسد": أسد غير مطابق للوضع (مجاز).

فالاشتراك الدّلاليّ يختلف عن الاشتراك اللّفظيّ أو التجانس homonymie، في اشتراك الألفاظ في بعض المكوّنات المعجميّة أو في غياب هذا الاشتراك الدّلاليّ ([30]). وتسهم العلاقات المجازيّة بقدر كبير في إبداع دلالات جديدة وإنتاج وحدات مبتكرة. فالتّوليد الدّلاليّ طاقة معجميّة خلاقة وهو ما يجعل "القدرة على توسيع معنى الوحدات المعجميّة عن طريق عمليّات التّحويل الاستعاريّة مثلاً، تعتبر جزءا لا يتجزأ من القدرة

---

(27) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. ص 154.
(28) نفسه، ص 155.
(29) نفسه، ص ص 152-161.
(30) ينظر Méjri (Salah) : *La néologie lexicale*, p.103.

اللّغويّة للمتكلّمين، والإبداعيّة المجازيّة منتجة للتّعدد الدّلالي الذي يعتبر خاصيّة جوهريّة من خصائص عمل اللّغات باعتبارها أنساقًا سيميائية مرنة وفعالة" ([31]).

5 – مناهج التّخصيص والتّعميم :

5-1. شكليًّا :

من الوسائل التي توظفها اللّغة لإنشاء علامات لسانيّة جديدة ظاهرة الاشتقاق باعتماد أنماط صيغيّة عربيّة عددها محدود، ولكن قدرتها على التّوليد كبيرة فيتحقّق بها توسيع الدّلالة وتضييقها، كصيغ المبالغة والتّصغير والصفة المشبّهة واسم المفعول ومعاني حروف الزيادة والنسبة والمصادر... وقد استقينا منه ما يلي ([32]) :

تضييق الدلالة شكليًا	توسيع الدلالة شكليًا
– الدرّاج (الفعّال) : طائر يدرج في مشيه مشيا ضعيفا – الحجل (الفعل) : طائر يمشي حجلا أيْ مشية الرجلين – الحمّاض (الفعّال) : نبات أوراقه حامضة – السّويق (الفعيل) : طعام من دقيق الحنطة ينساق في الحلق – الفقاع (الفعّال) : شراب يخمر حتى تعلوه فقاعاته – الحصرميّة (الفعللية) : طعام من عصير الحصرم – الخبيص (الفعيل) : حلواء. خبص الشيء خلطه جيدا – الممقور (المفعول): سمك مالح فيه خل – الجراد (الفعال) : حشرة تجرد الأرض من نباتها	– المزوّرات (المفعّلات) : طعام بدون لحم أو شراب بدون كحل – التدارج (التفاعل) : من درج كل طائر يدرج في مشيته كالدراج والقبج والحجل – الحمقاء (الفعلاء) : نبات ينبت لحاله من غير اعتناء وبأسوأ الظروف المناخية والزراعية ومن هنا جاءت تسميته وبها سمي الرجل أحمق

---

(31) محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 51 .

(32) تعريف المصطلحات مأخوذ من الفهارس العامة لكتاب المنصوري في الطب، وهي من وضع المحقق. حازم البكري الصديقي.

- السليخة (الفعيلة) : قشر ساق وأغصان شجرة القرفة	
-الميعة (الفعلة) : نبات عطري مشتق من حالة التميّع والسيولة	

5 - 2 . دلاليًا / بلاغيًا :

لتغيير المعنى أسباب تاريخيّة وأخرى اجتماعيّة واقتصاديّة تعود إلى تبدل العلوم والتّقنيات وتقدّم العقل البشري، فتتطلب المكتشفات والمخترعات أسماء جديدة للتّعبير عن المفاهيم الجديدة. ويتحقّق تخصيصُ المعنى بانتقال اللّفظ من دلالته الوضعيّة إلى دلالة عقليّة عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، والكناية la métonymie، فالقاطرة كانت تعني النّاقة التي تتقدّم القافلة، ثم أصبحت بمفهومها المعاصر تدلّ على العربة الأولى التي تجرّ وراءها مجموع عربات القطار على السكّة الحديديّة. وتحوّلت الصفات كعادل وجميل وهيفاء من مقولة الوصفيّة إلى مقولة العَلَمِيَّة، بينما انتقلت الأعلام من العلميّة إلى الوصفيّة المطلقة إذ أصبح "حاتم" رمزا للكرم المنقطع النّظير، و"عزرائيل" صورة للموت والويل وأيوب علامة على الصبر وقدرة الاحتمال.

وعلى عكس التّخصيص تعمم دلالات الألفاظ وتتوسع. ويلاحظ ذلك بكثرة في لغة الأطفال الذين يطلقون اسم دجاجة على كل طائر. وقد ذكر إبراهيم أنيس أمثلة عديدة لألفاظ تبدّلت دلالتها من التّخصيص إلى التّعميم وخاصّة في اللّهجات، ومنها البأس والورد والبحر، فينتج عن التحوّل في المعنى تحول في المرجع "ويعاين المرء أنّه لدى كلّ تعميم أيّ توسيع للدّائرة "الاجتماعيّة" للكلمة، امتداد للمعنى يوافقه توسيع لمساحته المرجعيّة ليغدو متوازنا بين الذات والآخر. بيد أنّ التّخصيص يؤدّي إلى تقليص هذه المساحة المرجعيّة" [33]. وقد أمدّتنا المدوّنة بالألفاظ البسيطة التالية التي تولدت دلاليًا فطرأ عليها تخصيص أو توسيع بواسطة المجاز.

---

(33) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 15.

تضييق الدلالة بالمجاز	توسيع الدلالة بالمجاز
- القنبرة : طائر على رأسه قنزعة من الريش كالهدهد - الرؤوس : طعام. نوع من الأكل بالرؤوس - البطون : طعام نوع من الأكل بأعضاء البطن - اللثق : الندى، الوحل (لثق: بلل) - الهيضة : مرض الكوليرا. (هاض يهيض : أصابه إسهال) - الحنظل : نبات اتصف بالمرارة - البرش : مرض. والبرش لغة اختلاف اللون ينتج عنه نقطة حمراء وأخرى سوداء	- السحج : إسهال. ولغة سحجه خدشه وخدشه. - الرّب: لغة عصارة التمر المطبوخة وسمي به كل عصير، ثم أطلق على كل فاكهة مطبوخة - الحمأ : الطين الأسود المنتن الرائحة - السبخة : المكان الذي يكثر فيه الملح. وأطلقت الكلمة على الملح نفسه

5 - 3 . تركيبًا :

ويتم تخصيص الدلالة وتضييقها la restriction du sens عن طريق إلحاق صفات وإضافات إلى اللّفظ المركزيّ فتتحدّد بها الدّلالة ويدقق المعنى. وكلّما توسّعت بنية المصطلح وأصبحت مركبة من محدَّد + محدِّد déterminant + déterminé رفع عنها اللّبس وضاق المعنى وتخصص ([34])، فمعنى اللفظ "كتاب" عام وشائع، تتقلص عنه صفة الشّيوع بتخصيص الاسم وتعيينه كما في الأمثلة التالية :

1 - كتاب.

2 - كتاب سوسير.

3 - كتاب سوسير للّسانيات.

4 - كتاب سوسير للّسانيّات العامّة.

ويقوم التّوليد الدّلاليّ في هذا المجال على علاقات تركيبيّة نسقيّة. ففي غياب المصطلح العربيّ تحدّد المفردة في مركب، ويصبح المدلول مركبًا من دلالة المكوّنين وحاملاً لمفهوم واحد فتنشأ بالجمع بين المكونين المتلازمين وحدة معجميّة مركّبة جديدة، نذكر من

(34) بيار غيرو : علم الدلالة، ص 89 .

ذلك : فلفل الماء (35) وهو مصطلح أطلق على نبات لشبهه بالفلفل ولمحاورته الماء، يصنع منه دواء تعالج به الأورام والآثار في الوجه.

إنّ توليد وحدة جديدة مركّبة composée أو معقّدة complexe يرمي إلى تحقيق أهداف معجميّة ومصطلحيّة، فقد دلّ أحد مكوّني المركّب "فلفل الماء" على النبات لشبهه بالفلفل وأحال المكوّن الثاني على الماء إشارة إلى مكان منبت العشبة في المياه أو قربها. فلهذا التّلازم بين اللفظين تفسيره ولابدّ من وجود علاقة جامعة بين مكوني المركّب تتمثل هنا في علاقة المكانيّة بين موضع النبتة ومحيطها. وقد تضمنت المدوّنة أكبر نسبة من المصطلحات المركّبة منها لسان الثور ولحية التيس وقثاء الحمار واللبن الرائب ، وتوزعت كالآتي :

اسم (مفردة)	صفة (مفردة)	أداة	مركب نعتي	مركب إضافي	المجموع
32	30	1	50	80	193

وقد مثلت المصطلحات المركبة أكبر نسبة إذ بلغت 196 مركّبا، بينما لم تتجاوز الوحدات المعقّدة بمكوّناتها العربيّة وأحيانًا الأجنبيّة 75 مصطلحا تكوّنت من ثلاثة عناصر (51 مصطلحا) وأربعة عناصر (12 مصطلحا) وخمسة عناصر (10 مصطلحات) وستة عناصر (مصطلحان اثنان).

تنتمي الوحدات المصطلحيّة إلى مقولة الاسم، وحتى إذا كان المصطلح مركّبا أو معقدا فإنّ الخاصية الاسمية تكون السمة الأساسية له، وخاصيته الاسمية تكسبُه الوظيفة التعيينيّة، فهو يعيّن شيئا محدّدا لا يقبل في حقله الدالي التعدّد أو الغموض. وهذه الوظيفة التعيينية تكسب المصطلح وظيفته المرجعية، وخاصة إذا كان المصطلح مركّبا أو معقدا. فإن المركب والمعقد في نظر بعض الباحثين أقدر على اكتساب الوظيفة المرجعية من المصطلح البسيط (36)، ويمكن أن نتبين ذلك من الأمثلة التالية المستخرجة من المدونة :

- باب الأغذية (الأشربة) (ص 113...).

---

(35) لفظ مأخوذ من كتاب الحاوي في الطب للرازي باب الفاء ج 1، ص 228.

(36) عثمان بن طالب : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكالات النظريّة والمنهجيّة، ص 82.

ماء كشك الشعير وماء الجبن وماء العسل الساذج وماء الرّمان وماء العدس وماء الكرنب.

- باب الأغذية (الأطعمة المصنوعة (ص 137...).

المكبّب، المطجّن، الشواء، المقلي، الهريسة، الحصرميّة، المضيرة، الكشكيّة.

- باب الشراب (ص ص 131 - 132).

شراب الورد وشراب البنفسج والشراب اللطيف والشراب الرقيق المائي، والشراب الحلو.

- باب الرب (ص 132).

ربّ الرمان الحامض وربّ التفاح الحامض ورب حمّاض الأترج وربّ السفرجل الحامض.

- باب الأدوية (ص 167 - 189).

إكليل الملك، عصارة قثاء الحمار – رماد الحلزون البري – قشور شجرة حبة الخضراء.

وتتغيّر الطبيعة المرجعيّة لدلالة المركب الاسمي. وهو من صنف المتضامّات التي لا يستفاد معناها من الرأس أي من الضميمة، ولا من المحدّد أيْ التوسعة، بل يستفاد من علاقة المكونين معا، ومن علاقة المفهوم بالشيء الذي يعينه. فمصطلح لسان الحمل لا يشير إلى لسان ولا إلى حمل بل إلى نبات عشبيّ يعالج به ويشبه في شكله لسان الحمل. كما أنّ "مقل" في مصطلح "مقل مكّي" دخل في علاقة تركيبية ودلاليّة مع محدّدات هي مكّي ومغربي واليهود، فتألّف مصطلح جديد من جنس واحد وأفراد مختلفة هي : مقل مكّي ومقل مغربي ومقل اليهود (ص 177)، وهو شجر من الفصيلة النخيليّة يستعمل صمغها دواء. ويعتبر الصنف الأخير أردأها.

هذا التّغيير الدّلالي هو من صنف التّغيير اللّساني الذي يعمل أساسًا بالاشتقاق فتصاغ أسماء جديدة من جذوع موجودة في اللّغة كحصرميّة وهي مصدر صناعيّ من الاسم الحصرم. ودراج وحرّف وحمّاض وأخشية وممقور وحمقاء ... أو يعمل بالتركيب

الاسمي la composition nominale فتتولد مركّبات نعتيّة وإضافية وموصوليّة اسميّة وشبه إسنادية... أو تعمل بالمجاز فيعبّر بالدّال الواحد على أكثر من مدلول.

يمكن أنْ يكون للفظ معنى مركزيّ ومعنى فرعيّ مكتسب، تتجلى دلالته الوَضعيّة أو النّقليّة من السياق. وتتبادل الأشياء في الكون، من نبات وحيوان وإنسان وجماد، أسماءها. فأعضاء الإنسان تنتقل بواسطة التوليد الدّلاليّ، من وضعها الأوّل المتصل بالإنسان إلى وضع ثان تصبح فيه دالة على أنواع من الأطعمة والأدواء والأعشاب والثمار. وتوظف العلاقات الأسريّة في ميادين علميّة مختلفة بعيدة عن أدوارها الوضعية البشرية. ولأنّ الإنسان هو محور الكون، فقد تشكّلت حوله جلّ استعارات المدوّنة ومجازاتها، تليه الكائنات الأخرى أهميّة كالحيوان والنبات والسوائل وكذلك الجماد. وهذا الاشتراك في التّعيين قديم قدم اللّغة وقدم الكون. فالبحر يشترك مع السماء في النجوم ومع اليابسة في الكلاب والذئاب (القاروس) والبغال (البوري)... وينتصب جسم الإنسان بكل أعضائه ملهما لعديد المتصورات والمجازات كرأس الجل وقدمه وأسنان المشط وطرفة عين clin d'œil وعين الهرّة (حجارة كريمة) ولسان الحمل (نبات) ولسان العصافير (ثمار) وفوهة المدفع ([37]). وإليك المصطلحات المولّدة بالتّركيب وبالتّوليد الدّلالي والتي يدلّ معناها القاعديّ على أعضاء الإنسان أو علاقاته الأسريّة وعلى كل ما يوصف به وينتسب إليه أو التي يعود معناها المركزي إلى كائنات لا يعنيها المعنى المكتسب إلا فيما يجمع بينها من علاقة شبه أو غير شبه.

الاستعارة من جسم الإنسان	العلاقات الأسريّة	التوليد من الحيوان	النبات	السوائل	الجوامد
— الرؤوس (ص 135) : طعام — البطون	— بنات نعش (ص 162) : ست نجمات — دم الأخوين	— عنب الثعلب (ص 181) : عنب — وسخ الكور	— حشيشة الزجاج (ص 190) : نبات — جوز ماثل	— حب النيل (ص 173) — الماء الرخفة (ص	— خبث الحديد (ص 173) :

(37) انظر : Guiraud (P) : *La sémantique*, pp.56-59.

(ص 136) : طعام
– أظفار الطيب (ص 159) : حيوان
– عروق صفر، أصابع صفر (181)
– عرق النّسا (173) : مرض
– وجع الأذن البارد (176) : مرض
–مقل اليهود (ص 177): شجرة
–مقل مغربي (ص 177) : شجرة
– مقل مكّي (ص 177) : شجرة

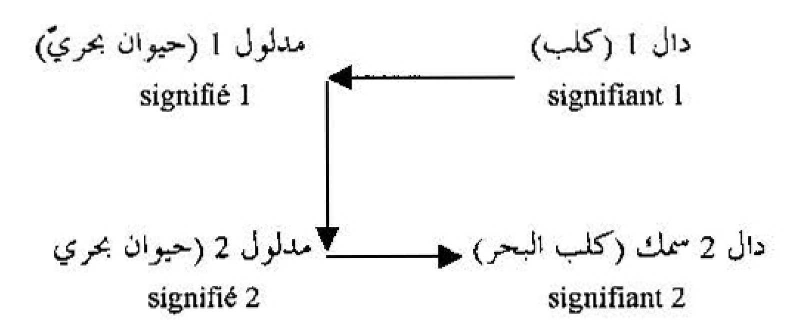
(ص 170) : عصارة صمغية
– عصا الراعي (ص 181) : نبات
– علك الأنباط (ص 181) : صمغ
– إكليل الملك (ص 167) : نبات
– صبر سوقطري (ص 183) : نبات منسوب إلى الجزيرة العربية
– حي العالم (ص 174) : نبات
– قفر اليهود (ص 192) : إسفلت
– بخور مريم (ص 200) : بخور
– فوّة الصباغين أو فوّة الصبغ (ص 183) : عشب
– عاقر قرحا (ص 189) : الكور خلية النحل
– قثاء الحمار (ص 192) : نبات
– لحية التيس (ص 193) شجرة
خصي الثعلب (ص 194) : نبات
– حيات البطن (ص 124) : مرض
– لسان الحمل (ص 176) : نبات
– لسان العصافير (ص 177) : ثمار
–لسان الثور (ص 177) : نبات
– أكارع المواشي (ص 115) : طعام
– أجنحة الطيور (ص 115) : طعام
– ذنب الخيل (ص 169) : جوز
–جوز بوا (ص 169) : جوز
–قصب الذريرة (ص 189) : نبات
–البقلة الحمقاء (ص 115) : نبات
– حمير الحنطة (ص 188) : عجين
– كرم الشراب (ص 175) : كرم

129) ماء بطين رقيق
–اللبن الرائب (ص 199) : الزبادي
– زبد البحر (ص 172) : رغوة البحر
–الخلفة الصفراوية (ص 174) القيء
– دردي الخمر (ص 171) : شراب راسب

دواء
– الشرح أو اللحم المجزع (ص 137) : لحم أسود
– طين ارطيوس (ص 194) طين أرض يتخذ دواء
– طين الأكل (ص 155) : صخر لين.

	(ص 181) : دواء (من العقر والقرح)	(ص 188) : دواء - عين الثور (ص 201) : دواء			

كلّ هذه المصطلحات المكوّنة للجدول مولّدات نقلت من معناها الأصلي العامّ وهو معنى وضعي، إلى معنى فرعيّ عقليّ. وتمّ الرّجوع في صوغها وتوليدها إلى وسائل لغويّة من داخل اللّغة. فالمولّد لفظ عربيّ تحدّده محدّدات خارجيّة تدور حول علاقة الشيء أي المدلول بالشكل أي الدّال، ويتولد عنه نظام مزدوج من العلامات. فالدّال كلب يُعَيِّنُ مدلولاً قاعديًّا من جنس الثدييات البريّة، يتولّد عنه بالمجاز مدلول ثان من جنس الحيوانات البحريّة هو السّمك أو "كلب البحر"، ويجسد هذه العلاقة الشّكل التالي الذي يمثله حقل داليّ ينطلق من الشكل إلى المعنى وحقل مفهوميّ ينطلق من المعنى إلى الشّكل أو الاسم.



إنّ هذا النّظام العلاميّ المزدوج لا يخلو من اشتراك. فالمفردة في اللّغة العامّة مواضعة والمصطلح في العلم والفنّ اصطلاح عن مواضعة، وهو ما عبر عنه عبد السلام المسدي بقوله "إذا كان اللفظ الأدائي في اللّغة صورة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلميّ في سياق نفس النّظام اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل اصطلاحًا في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النّظام التّواصلي الأوّل، هو بصورة تعبيريّة أخرى علامات مشتقّة من جهاز أوسع منه كمّا وأضيق دقة" ([38]).

---

(38) عبد السلام المسدي : صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ص ص 28 – 29 .

6 – خاتمة :

إن المعاني الثواني التي حملتها المصطلحات لم تكتسبها من السّياق النصي ومن المجاز الأسلوبيّ القائم على علاقة تشبيه ومجاورة سرعان ما يفتقدها المعنى المكتسب برجوع الألفاظ إلى معانيها الأولى الوضعية، وإنما تكتسب المصطلحات تحديدها للأشياء من خارج النص ومن علاقة تجمعها بدال منفرد، في عملية تبادلية لبعض السمات الدّلاليّة، فيفيد المدلول المولد معنى جديدا يصبح قارا وثابتا داخل حقله المفهومي. فالمصطلح كما بدا في نص المدونة يوصف بالشفافية والوضوح لأن الخطاب العلمي خطاب الأشياء والمسميات وخطاب الأفكار المجردة والخالية من التنميق هدفه تبليغ الأفكار في صفائها وجلائها ووضوحها، على عكس الخطاب الأدَبي الذي من خصائصه توظيف الصور وتنميق الأسلوب قصد التأثير في المخاطب، فالمفردة تكتسب معناها ووجودها داخل الخطاب لا خارجه بينما لا يحتاج المصطلح إلى السياق كي يُوجَد.

زكيّة السّائح دحماني

كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، تونس

بنيةُ المُصْطلح اللُّغويّ
في كِتَابِ المُقْتَضَب للمُبرِّد

محمد شندول

1 – تمهيد :

يعدّ المصطلح اللّغوي فرعًا من فروع مصطلحات العلوم والفنون. ونحن نهدف من هذا العمل إلى البحث عن المؤشّرات المحيلة إليه في مرحلة نشأته، من حيث التّعريف، والبنية، والدّلالة. وتمثّل النصوص ميدانا من الميادين التي تتوفر فيها تلك المؤشرات. ولذلك فإنّنا نحاول تحقيق هدفنا من خلال نصّ. على أنْ تبيّن النصّ الذي يتجلّى فيه المصطلح العلميّ أو الفنيّ يقتضي تحديدًا. وهذا التّحديد يكون من خلال طريقتين : تحديد طبيعة النصّ، وتحديد نوع لغته. فالنصّ من حيث طبيعته نوعان : أدبيّ، وعلميّ. فالأدبيّ عادة ما يكون إنشائيًّا، فيغيب عنه بالتالي استعمال المصطلحات العلميّة والفنيّة بسبب تعويله على الاسترسال الفني الذي يرمي إلى تحقيق وظيفتين رئيسيّتين في الابلاغ هما الوظيفة التأثيرية، والوظيفة التّعبيرية بالمعنى الذي حدّده لهما رمان جاكبسون (R. Jakobson) ([1]). والنصّ العلميّ عادةً ما يتّسم أسلوبه بالجفاف من الناحية الأدبيّة، لأنّ الهدف الرئيسيّ منه وصف معطى علميّ بذكر ما يتعلّق به من الخصائص. وبالتالي يكون هذا النص هو المجال المناسب للبحث عن المفاهيم والمصطلحات ؛ واللّغة الغالبة في النص الأدبيّ هي" **اللغة العامّة**"، أيْ لغة التّخاطب الشائعة التي يفهمها أغلب الناس لأنّها تمثل الرصيد اللّغويّ المشترك الذي هو "مجموع الكلمات التي يشترك في معرفتها واستخدامها

---

(1) ينظر : Roman Jakobson : Modèle de communication, in : www.internet.uqam.ca/web/t7672/schema.htm.

السّواد الأعظم من أبناء لغة ما" ([2]). وتتميز هذه اللّغة باستعمال مختلف أنواع الوحدات المعجميّة البسيطة بنفس الدّرجة من التّواتر والأهميّة.

واللّغة الغالبة في النص العلميّ هي "**لغة خاصّة**". واللّغة الخاصّة هي "اللّغة التي يستعملها أهل حرفة معيّنة أو علم معيّن لأداء مضمون مخصوص" ([3])، ومن ثم فهي تتميّز باحتوائها على مجموعة من المصطلحات والتّعابير والمفاهيم التي يستخدمها أهل تلك الحرفة أو ذلك العلم دون سواهم. والتّركيز في هذه اللّغة يكون على تلك المصطلحات والتعابير والمفاهيم أكثر من التّركيز على المفردات والتّعابير العامّة الواردة في سياق الحديث عن خصائص المعطى العلميّ الذي يكوّن موضوع النص.

إذنْ، يمثل النص العلميّ واللّغة الخاصّة التي يتميز بها، المجال المناسب لمعرفة ما يجري من الوحدات المعجميّة والتعابير مجرى المصطلحات. ونحن اخترنا من هذا النوع من النصوص النص اللُّغوي الوارد في كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت. 285 هـ/ 898 م) مكتفين منه بما ورد من مصطلحات متعلّقة بالفعل أخذناها من فهرس مواد الكتاب المجمعة في نهاية الجزء الرابع منه مما كان منها بلفظ المبرد. وإنّ ثبتًا لجميع المصطلحات يقتضي تمحيصا دقيقا لمتن الكتاب بأجزائه الأربعة حتى يتمّ جمعها كلها. وهذا عمل يمكن أنْ يكون بحثًا مفردا قائم الذّات لا تمثّل مداخلتنا هذه إلاّ بادرة إليه.

وقبل الحديث عما جمعنا من المصطلحات، علينا أن نبيّن أصناف الوحدات التي يجوز – على المستوى النظري على الأقل – أنْ تكون مصطلحات، وذلك من حيث الانتماء المقولي المعجميّ، ومن حيث درجة البساطة والتّركيب. فما هي إذن أصناف هذه الوحدات ؟

(2) رمزي منير بعلبكي : المصطلحات اللغوية، ص 266.
(3) نفسه، ص 101.

2 – أصنافُ الوَحَدَاتِ منْ حيثُ الانتماءُ المقوليّ المعجميّ :

إنّ تحديدًا لأصناف الوحدات المعبّرة عن المصطلحات والمفاهيم يقتضي وجوبًا ذكرًا لأقسام الكلام و بيان ما يصلح منها أنْ يكون مصطلحًا وما لا يصلح. فما هي أقسام الكلام ؟ وما هو الصالح منها لوضع المصطلحات ؟

لقد اختلف في عدد أقسام الكلام. ففي التّصور القديم كما في مذهب سيبويه ومن تبعه، ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف. وهو تصوّرٌ قائم على جملة من المبادئ منها مبدأ علاقات السّلب والإيجاب الدّلاليّة، ومبدأ الائتلاف التّركيبي. ففي مبدإ علاقات السّلب والإيجاب الدّلاليّة، يتحدّد الاسم بالسّمة الموجبة [+ ذات] ([4])، ويتحدّد في علاقته بالفعل، بحمل السّمة السّالبة [– فعل]. ويتحدّد الفعلُ بالسّمةِ [+ خبر] ([5])، ويتحدّد في علاقته بالاسم بحمل السّمة [– اسم]، ويتحدّدُ الحرفُ في علاقته بالاسم والفعل معًا بحمل السّمتين [– اسم] [– فعل] لأنّه "ليس فيه معنى اسم ولا فعل" ([6]).

وفي مبدإ الائتلاف التّركيبي، يتميّز الاسم بإمكانيّة اجتماعه مع اسم آخر أو مع فعل؛ حيث نجد مثلاً :

{اسم + اسم } ، كما في : زيدٌ أخوك، و{اسم + فعل} ، كما في : زيد ذَهَبَ.

ويتميّزُ الفعلُ باجتماعه مع الاسم فقط كما في : جلسَ سعيد.

ويتميّز الحرف بتعلقه بالفعل أو الاسم كما في: لم تأتِ، وسرت بحذَرٍ، لكونه "واسطة بينهما" ([7]).

وفي الدّراسات اللّغويّة الحديثة اختلفت الآراء في أقسام الكلام. وهي على اختلافها، ترى جميعًا هذه الأقسام أكثر من ثلاثة. فقد رأى تمام حسّان على سبيل المثال، أنّ عددَها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة ([8]).

---

(4) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات يخبر عنها وهي الاسم..." تنظر له : المرتجل، ص 6.
(5) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات (...) وخبر عن تلك الذات وهو الفعل"، المرجع نفسه، ص 6.
(6) المرجع نفسه، ص 23.
(7) المرجع نفسه، ص 6.

ونحن نذهب إلى الرأي القائل بأنّها خمسة، وهي : الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف (9)، وذلك اعتبارا لتمايزها السِّميّ المعجمي، حيث إنّ :

1) الاسم : [+ ذات] [+حدث مجرد من الزمان] مثل : رجل، وفرس، وجدار، وعِلْم، وضَحِكٌ، وانتصار .

2) الفعل : [+ حدث] [+زمان] مثل: جَلَسَ، وفَرِح.

3) الصفة : [+حالة في الموصوف] مثل : قائم، مسرور.

4) الأداة : [+تعليق] مثل: على، إنْ، الذي.

5) الظرف : [+زمان] [+مكان] مثل : قَبْل، فوْق.

وقدْ نظرنا في ما احتوت عليه مدوّنتنا من مصطلحات، فلم نجد من الأبنية ما جاء فعلاً أو ظرفًا أو أداةً. ووجدنا ما جاء اسْمًا أو صفةً. ومثال ما جاء اسما المصطلحات : الفعل، الأمر، الهمز، الإدغام، التعجب. ومثال ما جاء صفة : المتعدي، اللازم، الماضي، المضارع، المضاعف، الملحق.

ويُفسَّر غياب استعمال الفعل مصطلحا بعجز الفعل عن تحمل ذلك من الناحية النّحويّة، لأنّه يحتاج في تمام معناه، إلى مسند إليه. وإذا أوردناه مع المسند إليه فإنّنا نتحصّل على جملة، وهو ما لا يستقيم في وضع المصطلحات، لأنّ المصطلحات تستوجب الاختصار لا الاسترسال .

لكن من النّاحية المعجمية الصّرف، يجوز تجريد الفعل من سياقه التركيبي والتسميَةُ به. ويصطلح على الأفعال التي تُحَوّل إلى أسماء بـ"الأفعال المحذوفة" أو "الأفعال الموقوفة" (10). وقدْ شَهِدَ تاريخُ العربيّة استعمال الفعل معزولاً عن التركيب، فجاءت منه أسماء أعلام على صيغتي المضارع والأمر، من ذلك : يزيد، تغلب، يحيى، أحمد، وجميعها من أسماء الرجال ؛ وقُمْ، وهي من أسماء المدن. وقياسًا على هذا، فإنّه يجوز، على المستوى النّظريّ،

---

(8) ينظر حسان تمام : اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ص 90 - 132 ؛ وينظر توضيح في هذه المسألة في : شندول : العربيّة الحديثة، ص ص 144 - 146.

(9) ينظر حول هذا التقسيم : إبراهيم بن مراد : مسائل، ص ص 32 - 33 ؛ نفسه: مقدمة، ص ص 107 - 108 .

(10) ينظر المبرد : المقتضب، 35/1.

استعمال الفعل مصطلحًا. ونحن لاحظنا بوادر ذلك في مثل قول النّحاة : هذا باب نعم وبئس، وهذا باب كان وأخواتها. فنعم، وبئس، وكان، أفعال. والملاحظُ أنّ النحاة قدْ استعملوها للإحالة على خصائصها كاستعمالهم للمصطلحات للإحالة على المفاهيم .

ويُفسَّر غياب الظرف والأداة من الناحية النّحوية، بنفس تبرير عدم استعمال الفعل. فهما أيضا عاجزان عن تحمل المفهوم بنفسهما، إذ هما يحتاجان إلى غيرهما لتمام المعنى. فخاصيّة التعليق النحويّة فيهما تَحُدُّ من استقلالهما الدّلاليّ. كما أنّ محدوديّة عددهما في العربيّة خاصيّة أخرى تُسْهِمُ في ذلك العجز.

إلاّ أنّه يمكن من الناحية المعجميّة، إيراد عدد منهما مصطلحا، واشتقاق الاسم من عدد آخر لإيراده مصطلحا أيضا. ومن الأمثلة على ورود البعض منهما مصطلحا، ضمير المتكلم المفرد " أنا"، حيث : أنا ← الأنا، وضمير الغائب المفرد "هو"، حيث : هو ← الهو.

ومن الأمثلة على اشتقاق الاسم منهما وروده مصطلحًا، الظرف : "بَيْنَ"، حيث: بَيْنَ ← بَيْـنِـيَّة، وأداة الاستفهام "كَمْ "، حيث : كَمْ ← كَمِّـيَّة.

كما يمكن أنْ يردا جزءا من بنية المصطلح كما في : قَبْـمُعْجَمِيَّة (Prelexical) في المصطلح : بنية قبمعجمية [11] (Prelexical structure) ، حيث : قَبْلَ (ظرف) + مُعجَمِيّة ← قَبْـمُعْجَمِيَّة، وفي : لاأسمائية [12] (Anomia)، حيث : لا (أداة نفي) + أسمائية ← لاأسمائية.

ونفسّرُ عَدَمَ ميل المبرّد إلى استعمال الفعل والظرف والأداة مصطلحات بوعيه الضمني بقصورهما عن ذلك، وبوعيه الضمني أيضًا بأنّ الاسمَ والصفةَ هما القادران دون غيرهما، على التّعدُّدِ، والتّنوُّعِ، واستيعاب المفاهيم غير المتناهية، والاستقلال بنفسهما أصالة. إلاّ أنّنا نشيرُ إلى أنّه يسمّي بعض أبواب كتابه بأسماء الأدوات، مثل قوله: "هذا باب الواو"

(11) ينظر المثال في : بعلبكي : المصطلحات اللغويّة، ص 393.
(12) المرجع نفسه، ص 47.

(25/2)، و "هذا باب إنّ" (33/2)، و"هذا باب حتى" (38/2). "ولسنا ندري أكان ذلك منه من باب اتخاذ الأداة مصطلحا أم من باب تعيين محتوى الباب.

3 – أصنافُ الوحدات المعجميّة من حيث درجة البساطة والتركيب :

نعتبر الوحدات المعجمية من حيث درجة تركيبها، ثلاثة أنواع ([13]) : بسيطة، ومركبة، ومعقّدة. فالبسيطة هي التي تكُون مفردةً واحدةً، مثل : رَجلٌ. والمركّبة هي التي تتكوّن من مفردتين تجريان مجرى الكلمة الواحدة، مثل : عبد الله. والمعقّدة ما كانت متكوّنة من ثلاثة عناصر معجميّة منفصلة أو أكثر، مثل : وزارة التعليم العالي. وعلى أُساس هذا التصنيف نبيّن في ما يلي، درجة تركيب ما أورده المبرّد في كتابه المقتضب من المصطلحات المتعلّقة بالفعل. ونوردها مرتبة بحسب تتاليها في فهرس الكتاب.

1) المصطلحات البسيطة :

1 - الماضي (71/1).

2 - المتعدي (71/1) .

3 - اللازم (71/1) .

4 - الصحيح (117/1) .

5 - المعتل (117/1) .

6 - الهمز (155/1) .

7 - الإدغام (155/1) .

8 - التضعيف (183/1) .

9 - المضاعفة (184/1) .

10 - الملحق (242/1) .

11 - المضاعف (245/1) .

---

(13) ينظر حول هذه الخاصيات الثلاث : إبراهيم بن مراد : مسائل ، ص ص 34 – 35 ، 140 – 142، 250– 253.

12 – المضارع (3/2).

13 – المنصوب (5/2) ؛ المنتصب (6/2).

14 – الأمر (131/2).

15 – النهي (131/2).

2) المصطلحات المركّبة :

أ – المركبات الإضافية :

1 – بنات الأربعة (66/1 – 72).

2 – غير المتعدي (71/1).

3 – بنات الثلاثة (72/1).

4 – غير المعتل (148/1).

5 – أفعال المطاوعة (104/2).

6 – أفعال المقاربة (68/3).

7 – فعل التعجب (190/3).

8 – غير المتصرف (190/3).

ب – المركبات الوصفيّة :

9 – الأفعال المضارعة (2/1).

10 – المضارع المجزوم (3/2).

11 – المضارع المنصوب (5/2).

12 – الفعل المتصرّف (189/3).

3) المصطلحات المعقدة :

• في تركيب موصولي :

1 – ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة (35/1).

2 – ما لا يتعدى (71/1).

3 – ما كان فاؤه واوا من الثلاثة (1/ 88).

4 - ما لحقته الزوائد (91/1، 104) ؛ ما كان فيه زيادة (315/3) ؛ ما كان من الزوائد (4/3).

5 - ما كانت الواو أو الياء فيه عينا (83/1) ؛ ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل (96/1) ؛ ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء (111/1) ؛ ما اعتلت عينه (134/1) ؛ ما اعتل منه موضع العين (172/1).

6 - ما اعتلت عينه مما لامه همزة (115/1) .

7 - ما اعتل منه موضع اللام (134/1).

8 - ما كانت عينه ولامه واوين (149/1).

9 - ما شبه من المضاعف بالمعتل (245/1).

10 - ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة (107/2).

11 - ما وقع من الأفعال للجنس في معناه (140/2).

12 - ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته (2/129).

13 - ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد (188/3) .

14 - ما جرى مجرى الأفعال وليس بفعل ولا مصدر (202/3).

15 - ما لا يتصرف (312/3).

16 - ما يسمى به من الأفعال (314/3).

• **في تركيب وصفيّ :**

17 - الأفعال التي على ثلاثة أحرف (71/1).

18 - ذوات الياء التي عيناها ولاماها ياءات (148/1).

19 - ذوات الثلاثة المزيدة (96/2) ؛ الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة (104/2).

20 - الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة والأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) .

21 - الأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) ؛ ذوات الثلاثة من غير زيادة (110/2).

22 - ذوات الياء والواو التي ياءهن وواوهن لامات (193/2).

23 - بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (107/2) ؛ بنات الأربعة بغير زيادة (207/2).

24 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول (91/3).

25 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (3/ 91).

26 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما (93/3) .

27 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (95/3).

• في تركيب شبه إسنادي :

28 - الفعل في الثلاثة (71/1).

29 - الأفعال من الثلاثة (72/1) .

30 - الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها(137/1).

31 - ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة (110/2).

32 - الملحق به من الثلاثة (108/2).

يؤدّي استقراءُ هذه القائمة من المصطلحات إلى ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحية : النوع الأول هو المصطلحات البسيطة، وعددها 15 مصطلحا من جملة 59 مصطلحا، وتمثل نسبة 25 % ؛ والنوع الثاني هو المصطلحات المركبة، وعددها 12 مصطلحا، بنسبة 20 % ؛ والنوع الثالث هو المصطلحات المعقدة، وجملتها 32 مصطلحا، وتمثل 55 %.

وتتوزّع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، وهو الغالب؛ والمركب الوصفيّ.

وتتفرع المصطلحات المعقدة إلى ثلاثة أصناف هي: المركب الموصولي، يليه في الأهمية المركب الوصفي ، ثم المركّب الشبه الإسنادي.

ويمكن أن ننظر إلى جميع هذه المصطلحات من زاويتين : من حيث البنيةُ، ومن حيث الدلالة.

4 – بنية المصطلحات :

نعالج هذه المسألة بالنظر في بنية المصطلحات من الجانب الصرفي، ومن جانب مظهر تواترها. وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ قواعد التوليد الصرفي التي تحدد أبنية الوحدات المعجمية في العربية، أربعٌ، وهي : الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمعْجَمة ([14]). وما يولّد الوحدات المعجمية البسيطة من هذه القواعد الأربع هي القواعد الثلاث : الاشتقاق، والنحت، والمعجمة، أي إنه توجد قاعدة واحدة لتوليد الوحدة المعجمية المركبة والمعقدة، وهي قاعدة التركيب. فما هي ركائز هذه القواعد ؟ وكيف تجلّت في ما لدينا من المصطلحات ؟

4 – 1 . الاشتقاق :

تنطبق هذه القاعدة على المصطلحات البسيطة باعتبارها وحدات معجمية بسيطة. وهو يتأتّى من الجذوع خاصة. وهو يشتمل على خمس وعشرين قاعدة نظرية يتولد بعضها من بعض بحسب عدد المقولات المعجمية الخمس التي هي الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة ([15]). ومن هذه القواعد الخمس والعشرين نجد تسعًا فقط صالحة لاشتقاق المصطلحات، وهي :

1 . فعل ← اسم .

وتتمثل الأسماء المتولدة بهذه القاعدة، في المصادر بأنواعها ([16]) – عدا المصدر الصناعي لكونه يتولد من قاعدة : اسم ← اسم، مثل : النسبيّة (من النسبة)، والنظامية (من النظام) — ومن اسم المرة، واسم الهيأة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة .

2 . فعل ← صفة، مثل : لَزِمَ ← لازِمٌ ، تعدّى ← متعدٍّ .

3 . اسم ← اسم، كالمثالين المذكورين آنفا وهما : النسبيّة (من النسبة)، والنظاميّة (من النظام).

---

(14) ينظر حول هذه القواعد وتطبيقاتها إبراهيم بن مراد : مسائل، ص ص 47 – 48 ؛ نفسه : مقدمة ، ص ص 143 – 156 .

(15) ينظر ابن مراد : مقدّمة، ص ص 143 – 153.

(16) ينظر المرجع نفسه، ص 148.

4 . اسم ← صفة، مثل : ذرّة ← ذرّيّ .

5 . صفة ← صفة، مثل : رئيس ← رئيسي.

6 . صفة ← اسم، مثل : مفهوم ← مفهومية.

7 . ظرف ← صفة، مثل : تحت ← تحتيّ.

8 . أداة ← اسم، مثل : كَمْ ← كميَّةَ.

9 . أداة ← صفة، مثل : لام ← لاميّ.

ومصطلحات الفعل البسيطة التي استعملها المبرد مما جاء في فهرس كتابه المقتضب، هي من حيث ما ذكرنا من قواعد الاشتقاق من الجذوع، تنتمي إلى قاعدتين فقط من مجموع تلك القواعد، هما :

• فعل ← صفة، حيث :

1 . فعل (ثلاثي مجرد) ← صفة، مثل المصطلحات : "لازم"، و"صحيح"، و"ماض".

2 . فعل (ثلاثي مزيد) ← صفة ، مثل: "متعدّ"، و"معتل"، و "مجرد".

• اسم ← صفة، حيث : اسم ثلاثي مجرد ← صفة، مثل : ثلاثة ← ثلاثيّ (فعل ثلاثيّ) ، أربعة ← رباعي (فعل رباعي).

والملاحظ في هذا الصدد غياب المصطلحات الاسميّة من حيث الانتماء المقولي، والرباعية الأصل من حيث مادة الاشتقاق، سواء أكان هذا الأصل مجردا أم مزيدا.

4 – 2 . النّحت :

ويكون "بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين" [17]، مثل: اسم + اسم : عبد + دار ← عبدريّ، و اسم + أداة : لا + أدريّة ← لاأدريّة. ولم نلاحظ وجود مصطلحات من هذا القبيل في قائمتنا رغم أنّ بعض المصطلحات المركبة قابل لذلك، مثل : المصطلح "غير متعد" و"غير متصرف"، فإنّه يمكن أنْ يستبدلا بـ: "لامتعدّ" و "لامتصرّف".

---

(17) المرجع نفسه، ص 153.

4 – 3 . المَعْجَمة :

هذه القاعدة، مثل قاعدتي الاشتقاق والنحت لا تفضي إلا إلى الوحدات البسيطة وذلك بتحويل تركيب إلى مفردة ([18])، مثل : "بسم الله" ← بَسْمَلَ (والاسم : البسملة)، و "لا حول ولا قوة إلا بالله" ← حَوْقَلَ (والاسم : الحوقلة). وليس مثل هذا في قائمتنا.

4 – 4 . التركيب :

ويكون "بالجمع أو المزج بين وحدتين معجميتين بسيطتين لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيبا إضافيا، وإما تركيبا مزجيا، وإما تركيبًا وصفيًا. على أن التركيب الإضافي والتركيب الوصفيّ قد تُولِّدُ بهما "وحدات معجمية معقدة" ([19]). ومثال التركيب الإضافي اسم العلم "عبد الله"، ومثال التركيب المزجي الظرفان "بَيْنَ بَيْنَ"، واسم العلم "حضرموت" وهو اسم مدينة قديمة باليمن. ومثال التركيب الوصفيّ "أثرٌ رجعيٌ". ولم تشتمل قائمتنا على مصطلحات من صنف التركيب المزجي.

وينضوي ما ورد في قائمتنا من المصطلحات المركبة أو المعقدة ضمن هذه القاعدة، أي قاعدة التركيب. وهي القاعدة الصرفية الوحيدة التي تولد الوحدات المعجمية المركبة والمعقدة.

4 – 4 – 1 . المصطلحات المركبة :

تنحصر في نوعين من التركيب هما التركيب الإضافي، والتركيب الوصفيّ . ويكون المركب الإضافي متكونا إما من [اسم + اسم]، ومن أمثلته في المدونة "أفعال المطاوعة"، و"أفعال المقاربة"، و"فعل التعجّب" ؛ وإما من [صفة + اسم]، وإما من [صفة + صفة]، ولم يرد الشكلان الثاني والثالث في مدونتنا ؛ ويتكون المركب الوصْفي إما من [اسم + صفة] ومثاله في المدونة "الأفعال المضارعة" و"الفعل المنصرف" ؛ وإما من [صفة + صفة] ومثاله "المضارع المنصوب" و"المضارع المجزوم".

---

(18) ينظر المرجع نفسه، ص 155.
(19) المرجع نفسه، ص 42.

4 – 4 – 2 . المصطلحات المعقّدة :

يختص هذا النوع من المصطلحات حسب مدونتنا، بعدد من السمات أهمها : ([20]
).

(أ) ورودها على هيأة تعريفات تقدّم وصفا لمسمّى وذكرا لخصائصه أكثر من كونها على هيأة مصطلح، وهي من ثمّ تعبيرية أكثر منها إحالية تعيينية. وسبب ذلك افتقار المبرد حينا إلى المصطلح الدقيق المناسب، واعتماده حينا آخر على أسلوب الخطاب من أجل شرح الفكرة وتقريب المفهوم إلى الأذهان بذكر خصائصه الأساسية التي تكشف عنها الصفة في المركبات الوصفية والصلة في المركبات الموصولية. ومثال ذلك: "هذا باب ما لحقته الزوائد في هذا الباب" ؛ و"هذا باب ما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" ؛ و"هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعلُه مبهم ولا يتصرف تصريف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك". فالمثال الأول من هذه الأمثلة الثلاثة يمكن ترجمته بمصطلح بسيط هو "المزيد"، وهو مصطلح جار في الاستعمال في ذلك العهد، استعمله المبرد نفسه في مواضع عديدة من المقتضب كما في قوله : "هذا باب الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد". لكنه عزف عنه في المثال المذكور دون أن نرى لذلك تبريرا مقنعا. والمثالان الآخران هما عكس المثال الأول، فكل منهما يعبّر عن مجموعة من خصائص مفهوم مصطلح مبهم يعسر التوصل إلى ترجمته بمفردة واحدة أو بمركب من مفردتين لكون المرحلة مازالت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي.

(ب) الترتيب من المحدَّد (Déterminé) إلى المحدِّد (Déterminant) كما في : هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات، وهذا باب ما كان من بنات الأربع وألحق به من الثلاثة، الخ ...

---

(20) يذكر إميل بنفنست سبع السمات الأساسيّة في المعقدات في كتابه "مشكلات اللسانيات العامّة" منها السمات من(ب) إلى (هـ)، ينظر : Benveniste E. : *Problèmes de linguistique générale*, 2/172 – 173 ؛ وينظر تحليل الظاهرة وتطبيقها على المصطلحات الطبية في إبراهيم بن مراد : من قضايا المصطلح الطبي في "الشذور الذهبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي"، في مجلة المعجمية، 21 – 22 (2005 – 2006) ، (ص ص 9 – 69)، ص ص 31 – 35 .

(ج) إمكانيّة التوسع في أي عنصر كما في المثال الثالث الذي أوردنا في السمة (أ) أعلاه.

(د) ثبات المدلول وإنْ تَوسَّعَ التركيب. فالمدلول واحد، وهو اعتلال العين، في الأمثلة : هذا باب ما كانت الواو والياء منه عينا ؛ هذا باب ما اعتلّ منه موضع العين ؛ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء.

(هـ) استعمال أدوات الربط مثل حروف العطف وحروف الجر، والأسماء الموصولة كما هو بيّن في ما ذكرنا من الأمثلة السابقة. وأدوات الربط هذه هي السبب الرئيس في توسع المصطلح، وذلك أن الاستغناء عنها يمكن أن يختزل المصطلح كما في "هذا باب ما اعتلّ منه موضع العين"، حيث يمكن اختصار ذلك في مصطلح مركب هو "معتل العين"، أو اختزاله دلاليا بمصطلح بسيط هو "الأجوف".

والملاحظ أن هذه المصطلحات، رغم طبيعتها التحليلية، لم يكن فيها ما رأسه فعل وعيا من المؤلف بأن وظيفة الفعل الرئيسية وظيفة تعبيرية لا تعيينية. ونتيجة لذلك كان يحول الفعل فيها إما إلى مشتق يعامل معاملة الاسم، وإما إلى صلة في إطار مركب موصولي بموصول اسمي، فكان ما جاء من أفعال في هذه المعقدات حشوا لا تصديرا، وبالتالي لم يكن له تأثير في طبيعة المصطلح الاسمية.

5 – دلالة المصطلحات :

تؤدي المصطلحات البسيطة في مدوّنتنا، مفاهيم بسيطة تتمثل في دلالة المفردة ذاتها، وكذلك شأن المصطلحات المركبة والمعقدة، فدلالتها يمكن اختزالها في دلالة المفردة التي يمكن لكل مركب منها أن يستبدل بها. وهذه الدلالات منقولة من المعنى اللغوي العام إلى المعنى الاصطلاحي عن طريق قاعدة توليد دلالي هي المجاز. فالمعنى اللغوي العام لوحدات مثل: "لازم" و"غير متعدّ، و"ما لا يتعدى..."، هو: ما يتعلق بالشيء لا يفارقه، وأصبح في الاصطلاح، الفعلَ المقصور على الفاعل، فلا يتجاوزه.

فكيف نفسّر وجود هذه الأنواع الثلاثة من المصطلحات مجتمعة ؟ بل هل دعت إليها الحاجة جميعا ؟

يحدد ألان راي (Alain Rey) في كتابه : "المصطلحية : الأسماء والمفاهيم" (*La terminologie , noms et notions*) ، ثلاثة أنواع من الحاجات التي يستجيبُ لها المصطلح، هي : الوصف (Transcription)، والانتقال (Transmission)، والتنميط (Normalisation) .([21])

فالحاجة إلى المصطلح الوصفي يستدعيها الخطاب المخصوص في مجال متميّز.

والحاجة إلى انتقال المصطلح تستدعيها ضرورة الخوض في علم بعينه وانتشاره، لأن الخوض في ذلك العلم وانتشاره يستدعيان وجوبا استعمال المصطلحات الخاصة به.

والحاجة إلى التنميط يستدعيها التنظير المجرد لعلم من العلوم بحسب ما فيه من اتجاهات واختصاصات.

وإذا أسقطنا هذه الحاجات الثلاث على المصطلحات التي بين أيدينا وجدنا أن المصطلحات البسيطة والمركبة تبدو بفضل نضجها البنيوي، مستجيبة لحاجتيّ الانتقال والتنظير، والمصطلحات المعقدة مستجيبة لحاجة الوصف والتحليل. والسبب في وجود هذه الحاجات الثلاث مجتمعة في بنية المصطلح عند المبرد، أن العصر الذي عاش فيه عصرٌ كان يشهد بداية تأسيس علم اللغة، كما أنه كان عصرا لم تنضج فيه جميع المصطلحات اللغوية، وهو ما يجعل كثيرا من علماء اللغة يعبّرون عن المصطلحات بمفاهيمها فينـزعون إلى التحليل بحسب ما يقتضيه كل مفهوم من الوضوح. وبهذا يمكن أن نعلل تقارب نسبتي المصطلحات البسيطة والمركبة وضُعْفَهما مقارنة بالنسبة العالية للمصطلحات المعقدة التي تكاد تبلغ نصف المجموع العام .

ولا نعتقد أن المبرد هو من وضع هذه المصطلحات. فما يبدو من نضج على المصطلحات البسيطة والمركبة، وتصور واضح للمفهوم على المصطلحات المعقدة، يعكس

---

(21) ينظر : Alain Rey : *La terminologie, noms et notions*, pp.

أن هذه المصطلحات جميعا هي استعمالات من الموروث المتواتر، يشهد على ذلك ما نُقِل منها عن الخليل بن أحمد، وما استعمله سيبويه في الكتاب. ويكفي أن نقارن بين ذلك جميعا من خلال التعاليق التي أوردها محمد عبد الخالق عضيمة محقّق المقتضب لنتبيّن صحة هذا المذهب. لكنّ هذا لا ينفي إمكانية أن يكون المبرّد قد ابتدع بنفسه بعضا منها. وإقرار هذه الملاحظة يتطلب ثبتا دقيقا لجميع ما جاء في المقتضب من المصطلحات. وهذا موضوع بحث آخر كما ذكرنا ذلك في التمهيد.

6 – خاتمـــة :

تناولنا في هذا البحث أربع مسائل هي : نوع لغة الاندراج التي تنضوي فيها مصطلحات الفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والانتماء المقولي المعجمي لهذه المصطلحات، ودرجة تركيبها، وعلاقة البنية بالمفهوم. وقد ساعدنا ذلك على تبيّن بعض الجوانب المتعلقة بأسس التوليد المصطلحي وطبيعة الأبنية المصطلحية المتعلقة بالفعل خلال مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي وهي المرحلة التي عاش فيها المبرد وألف فيها كتابه المقتضب. وقد تبيّن لنا من خلال مدونتنا أن المصطلحات المعقدة كانت أكثر عددا من المصطلحات البسيطة والمركبة، كما أنها كانت أقرب إلى المفاهيم منها إلى المصطلحات لكون مصطلحات اللغة في عصر المبرد مازالت قيد التأسيس .

وتبيّن لنا أيضا أن تحويل المصطلح المعقد إلى مصطلح بسيط أو مركب يرجع إلى مدى القدرة على تصور المعنى واختزاله في لفظ وجيز دال عليه.

ولم يكن ما جاء في مدونتنا من مصطلحات الفعل المركبة والمعقدة دليلا على وجود مفاهيم مركبة أو معقدة، بل كان كل مصطلح، مهما كانت درجة بساطته أو تركيبه، معبّرا عن نوع مضمونه الدلالي. فقد كان بعضها دالا على خاصية مميّزة في المسمى، وبعضها الآخر على المسمى ذاته. وهذا من الضوابط الشكلية الأساسية التي تساعد على توليد المصطلح .

وجملة ما ورد من المصطلحات كان إما وحدات معجمية بسيطة أغلبها من مقولة الصفة مثل : لازم، ومتعد، ومضارع، ومعتل، وإما وحدات معجمية مركبة أو معقدة في

بنية مركب إضافي أو وصفي أو موصولي أو شبه إسنادي. وإذا استثنينا المركب الموصولي فإن ما يبقى من أنواع المركبات التي ذكرنا، صالح لأن يكون مصطلحا. على أن سمة الاختصار والاختزال التي يجسمها المصطلح البسيط للتعبير عن مفهوم بسيط تبقى محددا رئيسيا لمقبولية المصطلح. لكن التوصل إلى ذلك يقتضي تجريدا مفرطا. وهذا يستدعي جهدا كبيرا في البحث عن المفردة المناسبة القابلة لأن تكون مصطلحا وجيزا ومعبرا. ولمّـا كان ذلك صعبا، وخاصة أن المرحلة كانت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي، فقد تم اللجوء إلى المصطلحات المركبة أو المعقدة التي تعدّ بطابعها التحليلي طريقا إلى توضيح المدلول وهروبا من خاصية التجريد المفرطة في انتظار من يضطلع بوضع المصطلحات المناسبة في سياق تاريخ اللغة.

والحاصل من كل ما ذكرنا أن المصطلحات المتعلقة بالفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والتي أخذناها من الفهرس العام في الجزء الرابع من الكتاب مما جاء منها بلفظ المبرد، يمكن أن تقدّم صورة للباحث في المصطلحية النظرية في مجال اللسانيات، عن كيفية تكوّن المصطلح اللغوي.

محمد شندول

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان

أثر السّياق الاصطلاحيّ
في استقرار المصطلح النحويّ العربيّ

توفيق قريرة

0 – مقدّمة :

كان لغياب التعريفات الدقيقة والحدود المضبوطة في كتب النّحاة العرب الأوائل من أمثال سيبويه أثرٌ في الشروح اللاّحقة تمثّلت في غالب الأحيان في تدبّر السياقات التي وردت فيها تلك المصطلحات ومحاولة استقرائها لاستخراج حدود تامّة أو تقريبيّة منها، فمثّل السياق الاصطلاحيّ لذلك أهمّ مرجع استوحى منه النحاة الشرّاحُ التعريفات الصريحة. لكنّ اللاّفت في بعض المصطلحات أنّها كانت تتطلّب من النحاة اللاّحقين تقريبات وافتراضات تفتح الخطاب الاصطلاحي النحويّ على التّأويل لما قصده المؤسسون من العبارات التي وضعوها. وكان للتأويل دوران : أحدهما أثّر إيجاباً بأن فتح المصطلحَ على كثير من الجدل استفاد منه في ترسيخ مفهومه بعد ضبطه، وفي ربطه النظريّ أكثر فأكثر بالنظام الاصطلاحيّ الذي يقع فيه ؛ واستفاد منه أيضا الباحثون عن بعض الأسس النظريّة للاصطلاح عند النّحاة ؛ والدّور الثاني أثّر سلبا في عمل المصطلح بأن جعله غير متمكّن في القائمة الاصطلاحيّة وغير مقيّد بحدّ مضبوط.

وسننظر في هذا البحث في بعض مصطلحات "الكتاب" ذات الصّلة بالإعْراب والتّركيب، هي المسند والمسند إليه والمجاري لنبيّن ما للسّياق الاصطلاحيّ من تأثير سلبي أو إيجابي في الكيفيّات التي عامل بها النّحاة المصطلحَ بما هو متصوَّرٌ وبما هو صناعة.

وبما أنّ السياقَ الاصطلاحيَّ هو الإطارُ الذي يراقب فيه بحثنا ما فرّط فيه الكتاب من تعريفات وتوضيحات وما حاول اللاحقون زيادته بالتأويل والتوسيع والتهذيب، فإنّنا نرى من المفيد أن نفرد له فقرة نتناول فيها بعض المسائل النظريّة التي يطرحها بشكل عامّ في الخطاب الاصطلاحيّ وبشكل مخصوص في الخطاب النحوي العربيّ القديم.

1- في السياق وعلاقته بالخطاب الاصطلاحيّ :

1-1 . السياق بين الخطاب العاديّ والخطاب الاصطلاحيّ :

السياق في معناه اللّسانيّ العامّ يعني ما يحيط من كلام يطولُ أو يقصرُ بعبارة معيّنة في قول معيّن ([1]). وقد اهتمّ الباحثون من اللسانيين والفلاسفة بما للسياق من قيمة في تحديد العلاقة بين الكلم وما تدلّ عليه وما يمكن أن تتأوّل رفقه ([2]). وما يتميّز به السياق الاصطلاحي عن غيره من سياقات الخطاب الأخرى عناصر نوجزها في :

أولا : السياق في الكلام العادي غير الاصطلاحيّ مفتوح على التعدّد، حتّى قال "فتقنشتاين" Wittgenstein إنّه لا وجود لمعنى بل لسياقات. لكنّ السياق الاصطلاحيّ في الأصل ينبغي أن يكون مفردا بناء على أنّ كلّ مصطلح ينبغي أن يحيل على متصوّر واحد وأنّ الاشتراك الاصطلاحيّ حالة شاذّة داخل الخطاب الاصطلاحيّ الواحد.

ثانيا : أنّ السياق في الخطاب العامّ ينظر إليه في إطار تعالق مع مفهوم المقام Situation حتى أنه قد يسمّى في بعْضٍ من الكتابات ([3]) السياق المقاميّ Contexte situationnel/ de situation بل قد يدل مصطلح Contexte نفسه على معنى المقام إلى جانب دلالته على معنى السياق. لكنّ المقام لا قيمة له في الخطاب الاصطلاحيّ بحكم أنّ العلوم في أغلبها مؤسسة تداولها على سياق نظريّ مخصوص وواحد فلا قيمة للتداول الاصطلاحيّ خارج النواميس العلميّة المقيّدة.

---

(1) ينظر Ducrot &Todorov : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* , p. 417 .

(2) انظر في تفصيل ذلك مثلا Stalnacker : *Context and Content*.

(3) ينظر مثلا Dubois *et al* : *Dictionnaire de linguistique et des sciences de langage* , p. 116

ثالثا : السياق النصيّ في الكلام العاديّ محدود من جهة الطّول والقصر بمحيط معلوم لا يمكن أن يمتدّ على كامل الرّسالة، بل تكون نهايته بنهاية السياق التركيبي الذي يستعمل فيه. بيد أنّ السياق الاصطلاحيّ متشابك ومتعالق بما يجعله يمتدّ على كامل الخطاب تقريبا. فذكر عبارة لا ينتهي بانتهاء السياق الذي وردت فيه بل تجد لها حضورا في سياقات غيرها من العبارات لشدّة ارتباطها بها في نظام الخطاب. فإذا كان معنى العبارات الاصطلاحيّة لا يتجدّد بتجدّد السياقات كما في العبارات العاديّة فإنّ العبارة الاصطلاحيّة الواحدة لا تتجدّد دلالتها بل يجدّد السياق صلتها بغيرها من العبارات المتعاملة معها في خطاب اصطلاحيّ معيّن. مثال ذلك أنّ حديثنا عن متصوّر الفاعل يظلّ ثابتا في أبواب تخصّص للفعل وللمفعول ولنائب الفاعل وللمرفوعات. لكنّ الذي يتغيّر بتجدّد السياق هو القيمة المتصوّريّة التي تكون للفاعل فهو في علاقته بالمفعول يمثّل قيمة وفي علاقته بالفعل يمثّل قيمة ثانية وبنائب الفاعل ثالثة وبالمرفوعات رابعة وهكذا..

1 – 2 . السياق الاصطلاحيّ بين المعجم والخطاب :

وبناء على الملاحظات السّابقة نعني بالسّياق الاصطلاحيّ في هذا البحث المتنَ الذي يرد فيه المصطلح في أيّ خطاب اصطلاحيّ مختصّ. وارتباط السياق بالخطاب فيه تمييز أوّل بين ضربين من السياقات التي يرد فيها المصطلح :

(1) سياق التعريفات التي توردها المعاجم المختصّة، وهي سياقات مصطنعة لأنّها تعيد تنظيم المادّة ليس وفق ما يقتضيه الفنّ الذي ينخرط فيه المصطلح ويتداول بل كذلك وفق متطلّبات الصناعة المعجميّة وما تقتضيه مداخلها من تبويب وتنسيق قد يذهبان بكثير من البناء الحقيقي الذي كان عليه السياق الاصطلاحيّ في الخطابات التي نشأ فيها.

(2) سياق أصلي نشأت فيه المصطلحات في خطاباتها وفيه تطوّرت وهذّبت أو شرحت وفصّلت أو خفت ذكرها بالتدريج حتّى لفظتها الخطابات اللاّحقة وباتت في حكم المنسيّ. وإلى هذا الضرب من السياقات الخطابيّة الأصليّة نلتفت في هذا البحث.

إلاّ أنّ حديثنا عن سياق خطابي من هذا النوع ينبغي أن لا يكون حديثا معمّما كأنّه يشمل جميع أصناف السياقات التي تمّ فيها تداول مصطلحات فنّ معيّن، بل ينبغي أن

نميّز داخل هذا الضرب بين أصناف من السياقات تختلف باختلاف أنماط الخطابات الاصطلاحيّة. وللتّبسيط نأخذ مثالنا على ذلك من مصنّفات النحو العربيّ قديما.

1 – 3 . السياقات في الخطاب الاصطلاحيّ النحوي العربيّ :

إنّ السياقات التي يرد فيها المصطلح النحويّ العربي تختلف باختلاف أنماط الخطابات النحويّة. فكتب العلل النحويّة مثلا تمثّل نمطا من الخطابات التي تفرض تصوّرا مخصوصا للسياقات يختلف عن الكتب التي تعرض نظريّات النحو بمراعاة أقسام الكلام، وتختلف عن كتب أخرى تعرف في التراث بكتب المسائل. ففي علل النحو يكون السياق محكوما بما يمكن تسميته بالاستراتيجيّات الكبرى لتوظيف العلّة. وبناء السياق يتابع في عمومه خطّة حجاجيّة ترتبط فيها العلّة بالفكرة أو الأفكار التي ولّدتها سواء أكانت هذه الفكرة قاعدة لغويّة، أم ركنا من الأصول النحويّة، أم رأيا خلافيّا، أم غير ذلك.

فالسياق لا تتحكّم فيه المادّة النحويّة إلاّ في الجوانب، بل تتحكّم فيه آليّات العلل والجدل ؛ فهي القوالب الكبرى التي تصبّ فيها النظريّات النحويّة التي تلبس في هذه السياقات لُبسَ الأفكار القابلة للجدل في الغالب. أمّا السياق في الخطاب المسيّر بتقسيم الكلام فإنّه سياق محكوم في عمومه بآليّات الجمع والتقسيم، فينطلق من رأس القسم إلى فروعه جيئة وذهابا حتّى تتمّ تفصيلات الأقسام الثلاثة وما يتطلّبه كلّ قسم من تأصيل نظريّ ومن ذكر للقواعد وغيرهما من العمليّات النظريّة والعلل. وفي هذا النمط من الخطابات يبدو المصطلح منخرطا في سياق ذي بنية ثنائيّة هرميّة رأسها اسميّ وجسمها محوريّ نعني بالرأس الاسميّ أنّ الاسم الاصطلاحيّ يكون – بما هو قسم أو فرع – الموجّه للسياق وللقضايا التي تطرح فيه، وهي التي تمثّل الجسم المحوريّ Thématique أو الموضوعيّ في بنية هذا الضرب من الخطابات. ويختلف سياق نحو المسائل عن سياق نحو الأقسام هذا في أنّ البنية فيه تركّز على المواضيع، فهي التي توجّه السياق تجددا أو استرسالا، ترابطا وانقطاعا. وهي من هذه الجهة تشبه نحو العلل لكنّها تختلف عنه في أنّ العلّة ليست مقصدا لذاتها بل المقصد هو قضيّة "مشكلة" تثار على هامش تناول قضيّة أساسيّة. وهكذا فإنّ نوعيّة الخطاب النحوي من جهة كيفيّات تبويب مسائله واختيار مواضيعه تتدخّل في تنويع

السياق. كما تتدخّل في تنويعه اعتبارات خطابيّة لا تقلّ أهمّيّة عن الأولى، وهي اعتبارات لها صلة بشكل الخطاب هل هو مختصر أم هو شرح مطوّل وهل هو نثر أم هو شعر... ففي المختصرات يكون السياق مائلا إلى الاقتصار على ما يعدّه المختصِر أساسيًا، وفي الشروح تتسع السياقات وترحُب لما كانت تضيق عنه متون الأولى. وفي الشعر قد تتدخل قيود النظم في ضبط بعض السياقات وتحديدها فيكون للقيد الشكلي تسلّط على الجانب السيقي، وهو ما لا يكون في النصوص العربيّة المنثورة (4). وأخيرا فإنّ ما يتدخلّ في نوعيّة السيق ليست المعطيات المرتبطة بالخطاب فحسب بل تتدخّل فيه أيضا معطيات أخرى تتصل بالنحويّ نفسه وبثقافته. ولقد بدا لنا أثر اتساع هذه الثقافة التي لهذا النحويّ أو ذاك ونحله من أفنان هذا الفنّ المجاور أو ذاك، وكذلك قدرته على الجدل والتخريج في تشكيل سياقات مخصوصة خدمت المصطلح النّحوي من جهة مراجعته أو تطويره أو توضيحه.

ويعتبر التوضيح– وهو مشغلنا الأساسيّ في هذا البحث– جهدا من الجهود المهمّة التي بذلت في الخطابات النحويّة اللاحقة على سيبويه (ت. 180 هـ) والأسباب التي تعود إلى ترسيخ هذا المشغل الثابت في مختلف تواريخ التصنيف في النّحو يمكن حصرها في جملة من العوامل كان "الكتاب" بما هو أوّل خطاب نحويّ يصلنا كاملا مسؤولا عنها :

– العامل الأوّل يتمثّل في أنّ كثيرا من السياقات الاصطلاحيّة في الكتاب كانت تزرع اللبس وتنبت الغموض فيما يخصّ طائفة من الاصطلاحات الأساسيّة في النظريّة النحويّة كمصطلحي الإسناد والإجراء. والذي زاد من غموضها غياب تعريفات صريحة أو دقيقة لتلك الاصطلاحات بل إنّ ما ذكر في الكتاب كان من الممكن أن يحمل على هذا الرّأي أو على مخالفه.

– على الرّغم من أنّ "الكتاب" كان على هيأة من التمام النظريّ متقدّمة، وأنّ اصطلاحاته كانت على شكل من النّضج والاستقرار، فإنّ ذلك لم يمنع من أن يقع الخطاب النحوي في أقسام منه في الغموض وعسر التناول ممّا أثّر في بقاء ضرب من مصطلحاته في

(4) نحن لا نعني هنا بالضرورة كثافة النصوص فكلامنا منطبق حتّى على ما يسمّى بـ" الألفيات" في النحو.

منطقة تلفّها سحابة كثيفة من الإبهام والغموض لم تنقشع إلاّ بعد دخول الخطابات اللاحقة في ضرب من التقريب والتأويل والافتراض ساهمت في إرساء المفاهيم على حدود معلومة.

ونحن نعود في هذا البحث إلى أشهر تلك السياقات لنبيّن الكيفيّة التي سمحت للغموض بأن يحاصرها ولنتبيّن كيف ساهمت جهود اللاّحقين في نزعه دون أن نغفل - ونحن نعالج بعض العيّنات من الاصطلاحات- الخوض في الأسباب الخاصّة أو العامّة لظاهرة الغموض السياقيّ. ويبقى الهدف الأكبر من هذا البحث هو الكشف عن الدور الذي يكون للسياقات الاصطلاحيّة من دور في ضبط المتصوّرات وتحديد المصطلحات تحديدا غير صريح ولكنّه ضروريّ في الكشف عن سماته العامّة أو خصائصه التي تفصله من غيره من المتصوّرات.

2 - السياق الاصطلاحيّ والتأويل من خلال مصطلح الإسناد :

2 - 1 . في معنى التأويل الاصطلاحيّ :

يبدو مصطلح التأويل أعلق بالخطابات الأدبيّة أو ما حمل عليها، وهو يعني فيها جميع العمليّات التي يقصد منها فهم كلام سابق فيه ضرب من اللبس أو الغموض أو الإيماء أو الإشارة، فتدخل في بابه عمليّات الشرح والتحليل والتعليق وما تقتضيه من استدلال وبرهنة وغيرها من الإجراءات الموظّفة في الكشف والتبيين. بيد أنّ الخطاب العلميّ وما يتطلّبه من وضوح وصرامة يقتضي أن لا توجد فيه عمليّات تأويل، بل جل العمليّات المسلّطة عليه تكون داخلة في التفسير والشرح من غير زيادة على الخطاب ولا تعليق يحرّفه عن مقاصده ؛ وفي هذا النسق سار عمل كثير من النّحاة العرب الشرّاح. لكنّ هؤلاء النّحاة كانوا يعدلون في كثير من الأحيان من الشرح إلى تأوّل الخطاب المشروح خصوصا إذا كان فيه شيء من الغموض أو من تعدّد القراءات الممكنة للمصطلح ممّا تسمح به أحوال النظريّة النحويّة. بهذا الشكل يحدث انفتاح للخطاب الاصطلاحيّ على حدود جديدة غير التي رسمها الخطاب الأوّل. وبهذا الانفتاح تجدّد الخطاب النحويّ العربيّ في أكثر من جانب كما سنرى لاحقا بالاعتماد على تأويل السيرافي لمصطلحي المسند والمسند إليه أثناء شرحه مقطع من الكتاب حواهما.

2 – 2 . مصطلح الإسناد في الكتاب :

2 – 2 – 1 . خصوصيّات السّياق في الكتاب :

بالرجوع إلى السياق الذي ورد فيه مصطلح الإسناد في الكتاب نرى أنّ هناك عناصر ساهمت في غموضه، وهي كالتالي :

(1) **عموم التعريف وشموله حقائق أخرى** : يقول صاحب الكتاب : "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك:(عبدُ اللهِ أخوكَ) و(هذا أخوك). ومثل ذلك : (يذهبُ عبدُ الله) فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء" ([5]). قد جمع هذا السياق بين عناصر يمكن اعتبارها موظّفة في تعريف المتصوّرات النحويّة وهي : الخصائص والمثال والتعميم. ولا يهمّنا من هذه العناصر الثلاثة إلاّ الخصائص لأنّها الأقرب إلى تحديد جوهر المتصوّرات. فالخصائص تمثلت في قوله "وهو ما لا يغنى ...بدّا"، وفيها ذكر لسمات حقيقيّة للمكوّنين الإسناديين لكنّها غير محدّدة لهما. الخصيصة الأولى هي الافتقار والتلازم المفهوم من عدم استغناء جزء المركّب عن جزئه. وتلك هي حالة جميع المركّبات متى تركّبت وليس شأنا خاصّا للمركّب الذي سيعرف لا حقا بالمركّب الإسنادي، رغم أنّ سيبويه نظر إلى الاستغناء بمعنى افتقار أحد عنصري المركّب إلى الآخر قبل الدخول في تعلّق ثنائيّ وهذا على النقيض من بعض المركّبات الأخرى التي تكون فيها حاجة أحدهما إلى الآخر ضروريّة لقيامه ولا تكون كذلك بالنسبة إلى الطرف الآخر وهذا ما نجده مثلا في المركّبات البيانيّة (نعتي ؛ بدليّ ؛ عطفي..).

فالافتقار في المركّبات على ضربين: افتقار ثنائيّ وافتقار إفراديّ، والثنائيّ يكون في حاجة جزء المركّب إلى جزئه حاجة تلازميّة لكي يتمّ الكلام. وهذا ما يمثّله أحسن تمثيل المركّب الإسناديّ. أمّا الافتقار الإفرادي فيخصّ ضروبا من المركّبات يمكن لأحد جزئيها أن يستقلّ عمّا تركّب إليه (وهذا شأن المتبوعات مثلا) ولا يمكن لجزء المركّب الثاني أن

---

(5) سيبويه : الكتاب، 23/1 .

يوجد مستقلاً عن جزئه الأوّل، فالحاجة إلى التلازم تكون مفردة ومن جانب واحد (وهذا حال التّوابع مثلا).

أمّا الخصيصة الثانية التي في قوله: (لا يجد المتكلّم منه بدًّا)، فعلى الرغم من صدقها من جهة الإشارة إلى ضرورة الإسناد لقيام الكلام فإنّ عبارات سيبويه لم تكن على هذه الدرجة في الصراحة للتعبير عن حتميّة وجود الإسناد لإنشاء فعل الكلام. لكنّ الحتميّة الإسناديّة صيغت بشكل تضيع فيه حقيقتها وتتداخل مع حقائق أخرى لا يجد لها المتكلّم بدّا عند الكلام كالإعراب الذي تبدو سمة الحتميّة به أعلق.

(2) كثرة الثنائيّات الموازية للزوج الاصطلاحيّ : في السياق السابق من الكتاب سارت أزواج اصطلاحيّة إضافيّة مع الزوج الأصليّ بشكل لم تستفد منه في التوضيح بل زادت في غموضه ؛ وهذه الأزواج هي : الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه ؛ الاسم الأوّل والاسم الآخر ؛ المبتدأ والابتداء. ونحن نجد في السياق اللاحق والمتمم لهذا النصّ أزواجا أخرى كالابتداء وما يكون في منزلة الابتداء، وهو ما يظهر في قول صاحب الكتاب في سياق لاحق : "وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك : (كان عبدُ الله منطلقا) و(ليْتَ عبدَالله مُنطلقٌ) لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده" ([6]). من الأزواج الاصطلاحيّة الموازية ما استعمل في الكتاب مرادفا قارا للمصطلحين ونعني عبارتي المبتدأ والمبنيّ عليه، واستقرّت الموازاة متعادلة بأن يرادف لفظ المسند لفظ المبتدإ ولفظُ المسند إليه لفظ المبنيّ عليه، رغم أنّ توضيح الموازاة بين المسند من ناحية والمبتدإ أو الأوّل وبين المسند إليه من ناحية ثانية والمبنيّ عليه والآخر لم يكن صريحا في هذا السياق بل في مقطع آخر من الكتاب هو التالي : "...ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبنيّ عليه مسند إليه" ([7]). فاتّضح بذلك الترادف الاصطلاحيّ المذكور. بيد أنّ النّحاة لم يؤيّدوه لأسباب متعددة نراها لاحقا بل استقرّ الأمر في النظريّة النحويّة على أن يكون المسندُ إليه المبتدأ والمسندُ الخبرَ. بيد أنّه من المفيد التّوقّف قبل ذلك عند تفصيل

---

(6) المرجع نفسه.
(7) المرجع نفسه، 87/2 .

التصوّر الذي قاد سيبويه إلى المرادفة بين المبتدإ والمسند والخبر والمسند إليه : أي إلى تقديم جملة من الافتراضات على الأسباب التي قادت سيبويه إلى الموازنة الاصطلاحيّة التي لم يقبلها اللاّحقون.

2 - 2 - 2 . افتراضات حول أسباب فهم سيبويه لحقيقة المسند والمسند إليه :

سنقدّم في هذه الفقرة ما نعتبره افتراضات للأسباب التي جعلت سيبويه يفهم مصطلحي المسند والمسند إليه بالشكل الذي عرضه في الكتاب والذي لم يقنع لاحقيه. ونحن نكتفي بافتراضين أحدهما نستقيه من نصّ سيبويه والثاني من خارجه. وسنسمّي الافتراض الأوّل الافتراض الصناعيّ لتركيزنا فيه على جوانب صناعيّة من المصطلح، بينما نسميّ الافتراض الثاني افتراض العدول لعلّة نراها في حينها.

2 - 2 - 2 - 1 . الافتراض الصّناعيّ :

يدخل في باب هذا الافتراض جملة من العوامل الممتزجة تيسّر استعمال المصطلح في سياقه المخصوص وتسهّل بالتّالي تداوله. من هذه العوامل ما يمسّ الدلالة المعجميّة للمصطلح وهي دلالة ماقبليّة لم يكن من اليسير على النّحويّ المصطلح أن يحيّدها. بل إنّ هذه الدلالة يمكن أن تتسرّب إلى جوهر العمليّة الاصطلاحيّة من خلال فرض ضرب من الإطار التصوّري الافتراضي الذي يفهم فيه المتصوَّر النّحويّ. فمفهوم الإسناد لم ينظر إليه سيبويه في سياق استعمال العبارتين استعمالا مجرّدا عن مفهوم البناء. فكان هذا المعنى بمثابة البساط الذي تأسّس عليه معنى التّساند المجرّد. ولسنا نعني معنى البناء الاصطلاحيّ بل معناه العامّ. فحتّى يفهم التّساند بالشّكل الذي يطمح المفهوم النّحوي إلى بلورته ينبغي أن يُيسّر مفهومه المجرّد بافتراض حدوث معناه في سياق مرجعيّ معروف هو البناء. ووفق هذا السياق المرجعيّ المألوف يكون معنى التّساند مفرغا في هيكل دلاليّ آخر هو البناء، وفيه يركّز على طرفين يقتضيهما البناء هما : الطرف المرتكز عليه وهو المبنيّ والطرف الذي يستند عليه وهو المبنيّ عليه. ولمّا كان البناء يقتضي ترتيبا في الوجود : أن يوجد عنصر أوّل يبتدئ به البناء وآخر يلحق به كان المبنيّ هو المبتدأ وبالتالي المسند والمبنيّ عليه العنصر اللاّحق والمسند إليه. وهكذا فإنّ مفهوم الإسناد اقتضى مفهوما يوضّحه من جهة تخصيصه

هو البناء الذي اقتضى بدوره مفهوما يوضّحه من جهة ترتّبه فكان المبتدأ وغير المبتدإ.وهذا الشكل التّصوّري العامّ صبّ في قالب اللّغة فوازت عناصرها المعروفة. إلاّ أنّ الإشكال الذي يطرح عند توزيع الزوجين (مسند/ مسند إليه) و(مبنيّ ومبنيّ عليه) يكمن في الصيغة المعبّر بها عنهما. فصيغة اسم المفعول وما تركّب إليها من حرف جرّ (إليه/عليه) لا تخلو من اللّبس إذا أسندت إلى المتصوّرين. فالمسند بالمعنى الافتقاري والتلازميّ الذي في متصوّر الإسناد هو مسند باعتبار ومسندٌ إليه باعتبار. والمسند إليه هو كذلك باعتبار ومسندٌ باعتبار آخر. ونفس اللّبس قائم إن انتقلنا بالعبارتين نوضّحهما من جهة البناء. فالمبنيّ على الشيء هو كذلك مبنيٌّ الشيء عليه: أي أنّه مبنيّ باعتبار ومبنيّ عليه باعتبار. وهذا الدّوران الذي وقعت فيه العبارتان ما وقعتا فيه إلاّ لأنّهما تعرّفتا الواحدة بالثّانية ؛ فهو زوج اصطلاحيّ لا توضيح له إلاّ بوجود عنصر متصوّريّ جامع بينهما. وكان لا بدّ من متصوّر ثالث هو الإسناد الذي لم يقدّم في الكتاب على أنّه الركن الجامع الذي يتحدّد الركنان المتقابلان بالنّسبة إليه. وحين أتمّت الآثار اللاّحقة هذا الرّكن صارت دلالة كلّ عبارة من الزوج تتحدّد بالنسبة إليه. فالإسناد صار بمعنى الإخبار وبذا كان المسند إليه هو المخبر عنه بقطع النّظر عن الإبتدائيّة وعدمها وكان المسند هو الطرف المخبر به أو الخبر.

بالافتراض الصناعيّ يمكن أن نتبيّن العسر الذي يجابهه جيل الرّوادّ في طرح عبارات للتّداول في سياق اصطلاحيّ مخصوص. فالتجريد المحض قد يوقع في صعوبة إدراك المتصوّر ؛ والتبسيط بالتمثيل والتصوير يمكن أن يوقع في ما تفرضه المقايسة بين المتماثلات من لبس. والمرادفة بين العبارات المحمّلة بمعانيها المعجميّة القديمة يمكن أن تحول دون الوصول إلى حقيقة المتصوّرات. والإخلال بركن من النظام التعالقيّ الاصطلاحيّ (التركيز على تعالق ثنائيّ : المسند والمسند إليه، لا ثلاثي : الإسناد والمسند والمسند إليه) يمكن أن يفتح السياق على الافتراضات التي تأباها الخطابات العلميّة الدّقيقة.

2 – 2 – 2 – 2 . افتراض العدول :

سنفترض في هذا الباب أنّ الانفتاح السياقي في عبارتي المسند والمسند إليه لم يكن بسبب العسر في ولادة خطاب اصطلاحيّ جديد. بل سنفترض وعلى العكس من ذلك أنّ

صاحب الكتاب كان ينقل في أثره مصطلحين معروفين لدى معاصريه من النّحاة من أمثال أستاذه الخليل بن أحمد وأنّه عدل بالعبارتين عن معناهما المألوف عدولا مقصودا أو غير مقصود. ولن نبني افتراضنا هذا على وهم بل على معطى نصيّ هو التالي: جاء في لسان العرب : "قال الخليل : الكلام سندٌ و مسندٌ فالسندُ كقولك : (عبدُ اللهِ رجُلٌ صالحٌ)، فـ(عبدُ اللهِ) سند و (رجلٌ صالحٌ) مسندٌ إليه (كذا)" ([8]). فالزوج الاصلاحيّ كان "سند" للمبتدإ و"مسند" أو "مسند إليه" للخبر. وهذا الزوج هو من جهة الصياغة الاصلاحيّة أوضح من الزوج الذي قدّمه سيبويه في الكتاب لأنّ معنى البناء الإسنادي الذي يقتضي أن يكون المبتدأ هو العنصر الأوّل الذي يبنى عليه ما بعده أوضح في عبارة السند.كما أنّ الموازنة الاصطلاحيّة بين صيغة مصدر (سند) واسم المفعول (مسند) كانت مفيدة في تجنيب اللبس الذي أوقع فيه بناء الزّوج الاصطلاحيّ على صيغة اسم المفعول. غير أنّه إذا ما تجاوزنا هذه الخلافات اللفظية التي لها آثارها في المتصوّر، فإنه من الممكن القول إنّ ما يقتضيه هذا الزوج الاصطلاحيّ المنسوب إلى الخليل يختلف عمّا يقتضيه زوج سيبويه وإن كان تعيينهما للحقائق واحدا.

– أوّل الاختلافات أنّ التقابل بين السند والمسند [إليه] لا يقتضي معنى الافتقار أو التلازم كما عبّر عنه سيبويه بل ينظر إلى عناصر "النّواة الإسناديّة" نظرة تأصيل وتفريع تنسجم مع تلقيب الطرف الأساسي الذي يبنى عليه الكلام بالمبتدإ. وهو تأصيل من جهة الأسبقيّة في الوجود المنطقي أو في الوجود اللغويّ.

– ثاني الاختلافات أنّ السند ليس مرتّبا على ما يكون في أوّل الكلام كما في اعتبار سيبويه المبتدأ والفعل، بل السند يكون الطرف الأسبق من جهة انبناء عملية الكلام عليه. وهذا يقتضي أن يكون الفاعل هو السند والفعل هو المسند. ونحن وإن كنّا نفتقد حجّة نصّيّة على حمل الفاعل على المبتدإ في معنى السند فإنّ لنا في العبارة نفسها ما نناضل به عن هذا الرأي. فالسند له معنى **الأساس** الذي عليه الارتكاز في العمليّة الاسناديّة ولا يمكن أن يكون الفعل هذا الأساس متى قلّبنا الجملة التي قدّمها الخليل على الوجه الفعلي

---

(8) ابن منظور : لسان العرب، 223/3 (مادة : س ن د) .

كأن تقول : (صلُح عبد الله) أو (صلح الرجل عبد الله) أو (صلح عبدُالله رجلا). ومهما يكن من أمر هذين الوجهين الخلافيّين فإنّ هذا الافتراض يكرّس فكرة أنّ سيبويه متصرّف في سياق سابق تماما كما تصرّف في سياقه لاحقوه. وبقطع النّظر عن النّتائج التي آل إليها هذا التّصرف أهو رجوع إلى الأصل الاصطلاحيّ الأوّل أم تحديد فإنّ تلك الجهود مثّلت سعيا إلى البحث عن العبارة الملائمة لتصوّرها.

2 – 3 . مصطلح الإسناد في سياقات ما بعد الكتاب :

2 – 3 – 1 . تجدّد الاعتبار الاصطلاحي المؤسس للمفهوم :

حين شرح السيرافي (ت. 318 هـ) باب المسند والمسند إليه المذكور في الكتاب لم يشرح اللفظين كما اقتضاهما السياق في الكتاب أو كما أقرّهما صاحبهما على المعنى المذكور، بل تجاوز السياق المقرر إلى البحث في ما يمكن أن يحتمله المصطلحان من المعاني، ويعيد ترسيخه لا على السياق المقرر في الكتاب بل على سياقات أخرى متعددة يختلف بعضها عن بعض، ليس من جهة الإمكان والاستحالة بل من جهة قوّة الإمكان. يقول السيرافي : "أمّا قوله (صاحب الكتاب) : المسند والمسند إليه ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها : أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدَّث عنه، وذلك على وجهين فاعل وفعل كقولك : (قام زيدٌ) و(ينطلق عمروٌ)، واسم وخبر كقولك : (زيدٌ قائمٌ) و(إنّ عَمْرًا مُنطلِقٌ)... فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه" (9).

لم يُقم السيرافي شرحه على ما يقتضيه سياق خطاب سيبويه بل على ما يقتضيه معنى المصطلح بعد تقليبه على وجوهه الممكنة، وهي عنده أربعة، ذكر في أوّلها المعنى الذي استقرّ تداوله وليس المعنى الذي أُريد له أوّل مرّة ؛ ومثلما ترى فإنّ سياق الشرح عالق بسياق الخطاب المشروح ولكنّه منفصل عنه في نفس الوقت. فهو متعلّق به من جهة المدخل الاصطلاحيّ ومنفصم عنه من جهة المرجع الذي يقيم عليه افتراضاته التصوّريّة الجديدة والأسباب الداعية إلى تلك الافتراضات والتأويلات. فالمرجع الذي يتأسس عليه السياق

---

(9) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 59/2 .

الاصطلاحي الجديد هو مرجع متجاوز جهد النحويّ الفرد – وهو سيبويه – إلى ما استقرّ عليه الرأي بعده، فينفتح المرجع بالتالي على النظريّة النحويّة عموما وعلى مراجعاتها إن تمّت، أو على أصول تلك النظريّة إن لم تحدث مراجعة: والأسباب الدّاعية إلى تلك التأويلات تكمن في البحث عن الملاءمة الحقيقيّة بين الاسم والمتصوّر الذي يعيّنه: ويبدو السيرافي لم يجده التلاؤم في معنى الأوّليّة أو الابتداء وما تلاه كما هو الحال في نظريّة سيبويه، بل في اعتبار الحديث والمحدّث عنه من رابط شكليّ يقام على أساس موقعيّ في نظام الجملة المجرّدة إلى رابط دلالي مؤسس على مفهوم الإخبار أو الحديث. إنّ المهمّ في هذه المراجعة أنّ الشارح بيّن من خلال عرضه للإمكانات الأربعة التي يقتضيها الزوج الاصطلاحيّ أنّ الاعتبارات التي يقوم عليها متعدّدة وليست مفردة كما يفهم طوعا أو قسرا من السياق الذي تضمّن المصطلحين في الكتاب. وفيما يلي عرض للاعتبارات وما تنتجه من مفاهيم عرضها الشارح :

(1) الاعتبار الشكليّ : إقامة المفهومين على مراعاة الأوّليّة وهذا ينتج تصوّرين للزوج الاصطلاحيّ :

أ – الأوّل هو المسند والثاني هو المسند إليه : "أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال والمسند إليه هو الأوّل فإن كان فعلا وفاعلا فالمسند هو الفاعل والمسند إليه هو الفعل وإن كان مبتدأ وخبرا فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ" (10).

ب– الأوّل هو المسند إليه والثاني هو المسند مطلقا : " وهو أن يكون المسند هو الأوّل على كلّ حال والمسند إليه الثاني على كلّ حال" (11).

(2) اعتبار معنى التساند المعجميّ وما يقتضيه في منطق الأشياء من تلازم بقطع النظر عن الرتبة فإن استوجبها لتحديد الوظيفة كما هو الحال في الجملة لا يمنع من أن يكون الطرف الأوّل المسند ويكون الطرف الثاني المسند إليه. يقول السيرافي : "... أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء والمسند ذلك الشيء إليه... وذلك هو الاسم

---

(10) المرجع نفسه، 60/2 .
(11) المرجع نفسه، 61/2 .

والخبر، والفعل والفاعل، وكلّ واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكلّ واحد منهما مسند إلى صاحبه" ([12]) .

وبذا يكون اعتبار معنى الحديث أو الإخبار الذي تأسس عليه الفهم الأوّل للإسناد تغليبا لاعتبار اصطلاحيّ على آخر. وهو اختيار أيّدته طائفة غالبة من النحاة العرب اللاّحقين استعملت إحدى العبارتين في تعريف الثانية. يقول الجرجاني (ت. 471 هـ) : "لو قلت (خرج قام) أو (قتل ضرب) لم يكن كلاما لأجل أنّ الفعل خبر وإذا جعلت الخبر مسندا إلى الخبر كنت تاركا الصّواب لأنّ الخبر من حقّه أن يسند إلى مخبر عنه" ([13]). ويقول الاسترابادي (ت. 688 هـ) معرّفا الإسناد : "والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المُخبر عنه أهمّ ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به" ([14]).

2 – 3 – 2 . السياق الاصطلاحيّ والقادح الباعث على التجدد السياقيّ :

إنّ السياق الذي نبت فيه مصطلح الإسناد في الكتاب لم يقم بدور مفرد وهو توفير الشروط الضروريّة لجعل المصطلح متداولا ونعني بتلك الشروط توضيح المفهوم وضبطه وإكسابه المرونة الضروريّة في التداول، بل لعب دورا آخر تمثّل في خلق الحافز لتوليد سياقات جديدة يروج فيها المصطلح المذكور. ويكتسب من ذلك التداول الجديد فرصا لنزع الثوب الذي كسي به أوّل مرّة وإبداله بثوب جديد. وبهذا يمكن القول بوجود نمطين من السياقات : تمثلُ الأول سياقات يغيب منها القادح المثير للتجدّد الاصطلاحيّ وهي التي نجدها مكرّرة أو تكاد بين النحاة السابقين واللاّحقين ؛ وتمثل الثاني سياقات تحمل قوادح التجديد والخلاف كالسياق الذي حوى مصطلحي المسند والمسند إليه في الكتاب. ويمكن أن نبحث من خلال المصطلحين المذكورين في الكتاب عن القادح الذي دفع إلى تطوير المفهوم وبالتالي جعله متداولا في المعنى الذي وضع له في الأصل.

---

(12) المرجع نفسه، 60/2 .
(13) الجرجاني : المقتصد، 69/1 .
(14) الاسترابادي : شرح الكافية، 31/1 .

(1) **الغموض** : ذكرنا في الفقرة السّابقة الغموض الذي اكتنف السياق في الكتاب حول الهويّة الحقيقية للمسند والمسند إليه، بيد أنّ الغموض لا يكفي ليكون وحده سببا في توليد سياقات جديدة كفيلة بإنتاج جديد للمتصوّر. فيمكن أن يعالج الغموض بتوضيح وشرح وتدقيق أي بمعالجة تخصّ الجهاز التعبيري والبيداغوجي للنصّ الأصلي دون أن تمسّ الجهاز النظري والاصطلاحيّ. وهذا الشأن يمكن أن نلاحظه في طريقة تعبير السيرافي عن المفهوم الذي عرضه سيبويه للتعريف وطريقة سيبويه ذاتها لنرى أنّ السياق في (شرح الكتاب) مال إلى التصريح في ربط المسند والمسند إليه بأحد طرفي العمدة في الجملة الاسميّة والفعليّة، في حين لم يحدث تصريح بشكل كاف في الكتاب. فهذا الفرق وغيره يدخل في الآليّات التعبيريّة والمنهجيّة التي لا نقصدها ههنا.

(2) **الطاقة المتصوريّة التي للمصطلح** : إنّ الإمكانات الأربعة التي ذكرها السيرافي لمصطلحي المسند والمسند إليه هي طاقة متصوّريّة كامنة في هذين المفهومين لم يستخدم منها سيبويه غير إمكان ولم يروّج لاحقوه إلاّ لإمكان آخر. وليس لكلّ اصطلاح هذه القوّة التصوّريّة الكامنة بل تكون بحسب ما تسمح به أحوال النظريّة النحويّة بصفة عامّة والمجال التداولي الذي تسمح له به. فإذا كان الأصل يقتضي أن لا يكون لكلّ اسم اصطلاحيٍّ إلاّ استعمالٌ واحدٌ وسياقٌ عامٌّ واحدٌ فإنّ النظريّة يمكن أن تستخرج من أيّ مفهوم قابل لتعدّد متصوّري (كالإسناد، في سياق مفهوم الإسناد لا خارجه) مفهومًا وحيدا للتداول. ومن المفروض أن يظلّ مفهومان في تداول مشترك، لكنّ ذلك التداول المشترك إمّا أن يستقرّ ويحمل في العادة على اختلاف مذهبي أو غيره، وفي هذه الحالة لا يعدّ المفهومان مدخلين لمفهوم واحد مثلما يكرّسه التقليد المعجميّ ؛بل يعدّ كلاهما مصطلحا مستقلاّعن الثاني. وإمّا أن يزول فلا يبقى إلاّ أحد التصوّرين كما حدث لمصطلحي الإسناد.

وحين نتحدّث عن طاقة متصوّريّة كالتي رأيناها في عبارتي المسند والمسند إليه فنحن لا نقصرها على المعاني التي ارتبط بها المتصوّران ولا على الاعتبارات الاصطلاحيّة التي تأسسا عليها وإنّما ينبغي أن نفترض كذلك ما يمكن لكلّ طاقة أن تولّده من متصوّرات وما تستوجبه من مقتضيات. فما يقتضيه متصوّر الإسناد بما هو إخبار من نظريّات وما

يستتبعه من إجراءات يختلف عمّا يقتضيه الإسناد بما هو اعتماد وتساندٌ. فمفهوم سيبويه كان سينفتح – لو استمرّ تداوله – على معنى التركيب والعُمْديّة أكثر من أيّ تصوّرات أخرى لأنّه أسّس مفهومه على اعتبار بنائيّ Constructif. ويمكن القول إنّ جملة من المعاني التي ظلّت آثارها في كتب النّحاة مسترسلة كانت ترتبط بهذا التصوّر للإسناد. من ذلك القول بأنّ التركيب هو صورة من الاجتماع الذي فيه من الترابط ما يصل إلى شدّة العقد كما يقول الاستراباذي في حديثه عن موضوع النّحو من أنّه "معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب" [15]. فالعقد الذي يقتضيه مفهوم التركيب صوّره صاحب الكتاب على شكل تلازمي لا يكون أحد الجزئين فعّالا إلا بوجود الثاني. ومن مفهوم التساند الذي حاولت سياقات الكتاب تكريسه برز مفهوم العمدة الذي يعيّن مكوّني الإسناد ويستمدّ لهما من نفس المرجع الاستعاري الذي قدّ منه مفهوما الإسناد وهو مرجع العمارة والبناء ما به يتمّم تصوّر إحداث الإسناد للكلام ودوره الأساسيّ فيه.

وكان من الممكن لو طوّر مفهوم الإسناد بما هو شكل من التركيب أو العقد الذي يتلازم عنصراه بالشكل المذكور أن نصل إلى دراسات تميّز بين أنواع المركّبات وفق معنى التلازم وشدّته والتمييز مثلا بين تلازم افتقاريّ كالذي بين المسند والمسند إليه وبين ضروب من المركّبات المبنيّة وتلازم غير افتقاريّ كالذي في بقيّة المركّبات. وبذا تتّجه دراسة المركّبات وجهة تبحث في العلاقة بين التلازم التركيبي ودرجاته وما يقتضيه من التلازم الدلالي. وقد لا يكون من الضروريّ في هذا السياق من التفكير أن نصل إلى فكرة التفاضل بين المسند إليه والمسند كالذي تكرّس لاحقا من تعديل المتصوّر فأفضى إلى تفضيل المسند إليه. ذلك لأنّ التلازم لا يفضي إلى المفاضلة بين المتلازمين خصوصا إذا كان الواحد منهما محتكمًا في وجوده إلى الثاني. لكنّ انفتاح مفهوم الإسناد على الإخبار جعله يتّجه نحو مسار آخر ركّز فيه على اهتمامات أخرى هي : اعتبار الأساس في الكلام إخبارا، واعتبار الإسناد رابطا ؛ والمفاضلة بين طرفي الإسناد للإقرار بأفضليّة الركن المسند إليه وجعل الإسناد إليه خصيصة من خصائص الاسميّة. وقد نرى من المفيد التوقف على اعتبار النحاة

---

(15) المرجع نفسه، 31/1 .

الإسناد رابطة بما هي نتيجة متصلة في عمقها بسبب من الأسباب العامّة في تطوير السياقات أو ما اعتبرناه قوادح تطوّر السياق.

لقد اقتضى ارتباط الإسناد بالإخبار أن ينظر إلى الإسناد على أنّه "رابط". فقال الاستراباذي شارحا قول ابن الحاجب من أنّ الإسناد لا يكون إلا في اسمين أو في اسم وفعل بالإسناد : "فظهر بهذا أنّ معنى قوله ولا يتأتّى أي لا يتيسّر الإسناد إلاّ في اسمين أو فعل واسم والباء في قوله "بالإسناد" للاستعانة أي تركّب من كلمتين بهذا الرابط أو بمعنى مع هذا الرابط" ([16]). والرابط المقصود ليس كالروابط اللفظيّة التي منها الحروف وبعض الأسماء (الموصولات) بل هو رابط بالعلاقة أو بالأثر ويعني ذلك أنّ الإسناد الذي يحدث بالعقد والتركيب بين الكلمتين لا يحصل منه الإخبار بمجرّد دخول الإعراب المُقتضى عليه بل بعد حصول "رابط منطقيّ" بين مخبر عنه وخبر وليس الرابط هو نفس الدلالة على أحد الطرفين أو على الطرفين معا بل هو العلاقة التي تصلح إطارا يفهم فيها الترابط الدلالي بين ذات يخبر عنها وخبر هو الفحوى أو المحمول الدلالي. فليس الرابط في قولنا زيد مريض هو ما يجمع بين حالة هي المرض وذات هي زيد وإلاّ كانت عبارة زيد المريض أو زيد مريضا من الإسناد، وإنّما الرابط هو العلاقة التي لا يقولها الإخبار بل يقتضيها (كما يقتضي الإعراب) وهي الإطار الذهني الذي يسمح بأن يدرك فيه زيد على أنّه منسوب إليه المرض ويدرك فيه المرض على أنّه حالة منسوبة إلى زيد. لذا كان الإسناد ضربا من العلاقة النسبيّة المخصوصة بين ذات وحالتها وليس بين ذاتين كما هو الحال في النسبة الإضافيّة. يقول الصبّان : "نسبة الخبر إلى المبتدإ كـنسبة الفعل إلى الفاعل في أنّ كلاّ نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء" ([17]).

والرابط الذي يستعمل في مفهوم الإسناد ليس بعيدا من جهةاللفظ والتصوّر من ألفاظ المناطقة. فهم يستعملون هذا اللّفظ في معنى الحروف عند النحاة ويصطلحون عليها بالرباطات ([18]) ويستعملونها في سياق القضايا (التسمية المنطقيّة التي توازيها الجمل

---

(16) المرجع نفسه، 34/1.
(17) الصبان : الحاشية، 184/1.
(18) عبد الأمير الأعسم : المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 246.

عند النحاة) ويعنون بها ما يوازي عند النحاة العلاقة الإسناديّة ؛ فالرابطة هي : "عبارة عن ما يوجب جعل أحد جزأي الحمليّة موضوعا والآخر محمولا كـ(هو) و(كان) و(يكون) و(وجد) و(يوجد) ونحو ذلك" ([19])، والقضيّة الحمليّة هي "عبارة عن ما كان حكم النسبة الخبريّة ثابتة بجزأيها وهي غير ثابتة لأحد الجزئين كقولنا الإنسان حيوان والإنسان ليس بفرس" ([20]). ومن خلال هذين الشاهدين المعرّفين لعبارتي "الرابطة" من ناحية و"القضيّة الحمليّة" من ناحية أخرى نلاحظ أنّ العبارة الأولى يقترب مجال استعمالها من مجال استعمال الرابط في سياق خطاب الاستراباذي السابق. فإذا اقترضنا لتعريفه عبارات المناطقة أعلاه قلنا إنّ الرابط في الإسناد هو ما يوجب جعل أحد جزأي الجملة الاسميّة والفعليّة الأساسيين مسندا والثاني مسندا إليه. ونفس المقارنة بين معنى النسبة الذي استخدمه المناطقة في الحديث عن قضاياهم يقرب من معنى النسبة التي استخدمها الصبّان في الحديث عن العلاقة الإسناديّة .فالنسبة الخبريّة هي عند النحاة النسبة الإسناديّة ويمكن أن يصطلح عليها بنفس العبارة باعتبار الترادف الموجود في الآداب النحويّة بين الإخبار والإسناد.

لسنا نرمي من خلال هذا القول إلى أن نستنتج أنّ النّحاة قد تأثروا في هذه المتصوّرات بالمناطقة فأخذوا عنهم عباراتهم فنحن لسنا ممّن يؤمن بإمكان التخليط في العلوم بين فنون متباعدة فلكلّ فنّ وجهة نظره للمسائل التي ربّما اشتركت تسمياتها واقتربت متصوّراتها. إنّما غايتنا من إبراز هذه القرابة بين المفاهيم النحويّة والمنطقيّة أن نبيّن كيف أنّ السياق يمكن أن تتدخّل في تطويره عناصر أجنبيّة أو خارجة عن السياقات النحويّة المخصوصة. لكنّ هذا التّأثير – بقطع النّظر عن كيفيّاته – لا يمكن أن يتمّ من غير أن تسمح له مبادئ النظريّة النحويّة بذلك. وفيما يخصّ المفهومين "النسبة" و"الرابط" فإنّ ما سمح لهما بالتعامل مع العبارات المنطقيّة وخصوصا مع النحاة المتأخرين من ذوي الثقافة المنطقيّة أو الكلاميّة، أنّ مفهوم الرابط على النحو الذي حللناه وعرضنا تصوّر المناطقة له، هو مفهوم يساعد على تفسير خصوصيّة الترابط بين المسند والمسند إليه بأنّه رباط منطقي

---

(19) المرجع نفسه، ص 365 .
(20) المرجع نفسه، ص 364 .

لا حرف له ولا تقدير له، وإنّما هو صلة تخصّ طرفي الإسناد لا طرفًا واحدا منهما. وأمّا النسبة وهو مفهوم متواتر عند المناطقة والمهندسين فإنّه مفيد في إبراز وجه آخر من العلاقة وهي أنّ أحد الطرفين لا يفهم إلاّ في علاقته النسبيّة مع الطرف الثاني. وهكذا فإنّ الاستفادة من المفهومين كانت في حدود تبسيط المتصوّر الأصل الذي هو الإسناد. فهي استفادة في مستوى خارج دائرة المتصوّر لأنّ الفكرة الأصليّة لم تكن معدومة قبل دخول هذين اللفظين، بل زادت السياق وضوحا، ويكون الأمر أكثر وضوحا إذا كان المتلقّي المشروح له المفهوم عارفا بهذه الألفاظ في علومها الأصليّة وبذا يشرح لفظ ينتمي إلى سياق معرفي بآخر ينتمي إلى سياق معرفيّ آخر.

3 – تجدّد الخطاب ومبدأ الملاءمة : مصطلح المجاري في الكتاب :

3 – 1 . في معنى التلاؤم الاصطلاحيّ :

نقصد بالتلاؤم الاصطلاحي في الخطاب النّحوي بحث النّحاة عن المناسبة بين عباراتهم والمتصوّرات التي تعيّنها. ومراجعة كثير من العبارت الاصطلاحيّة بالتهذيب أو بالتغيير كان تحت ضغط هذا المبدإ. ذلك أنّ النّحاة على اعتقاد بأنّ هناك صلة وارتباطا بين الركن الاسميّ والركن المتصوّريّ وأنّ وسم المتصوّرات ينبغي أن يكون بما يشاكلها من المسمّيات وما يشتقّ من صلب متصوّراتها [21]. ولم يكن النحاة يتورّعون عن فتح أبواب النقاش على المناسبة بين الاسم ومتصوّره أو حول اقتضاء المتصوّر لاسم معيّن أو العكس. ولم يكن الأمر يحمل عندهم على أنّه نقاش لفظيّ لا يهمّ إلاّ الأوضاع الاسميّة ولا يتجاوزها إلى جوهر النظريّة. على العكس من ذلك كانت تلك الملاحظات والاعتراضات تجابه بحجج من جوهر النظريّة النحويّة. ولعلّ تلك المناقشات كانت دليلا لا يستهان به على شدّة الملابسة والامتزاج ما بين قضايا المصطلح وقضايا العلم نفسه. ونحن نقف على بعض من هذا التداخل من خلال مصطلح "المجاري" الذي استعمله سيبويه وأثار لدى اللاحقين بعض الجدل.

---

(21) للتوسع ينظر قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب.

3 – 2 . مصطلح المُجرى بين اقتضاء الاسم واقتضاء السياق التصوري :

من المصطلحات التي أثارت في الكتاب تعليق النحاة اللاحقين مصطلح "المُجْرَى"، وهو مصطلح اشتقّت منه عبارة الإجراء المرادفة للإعراب. ورد المصطلح في الباب الثاني من الكتاب وهو "باب مجاري أواخر الكلم في العربيّة"، وفيه قال سيبويه : "وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف" ([22]). وليس المشكل في هذا السياق الغموض، فواضح من السياق أنّ المجرى هو الحرف الذي يجري فيه صوت الحركات الدالة على الإعراب من رفع وجرّ ونصب وجزم والدّالة على البناء من ضمّ وخفض وفتح ووقف. وما يزيد د هذا المفهوم وضوحا قولُ صاحب الكتاب في تتمّة كلامه السّابق: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب" ([23]).

فالمجرى هو الحرف الذي يسمّى حرف الإعراب لكنّه سمّي كذلك باعتبار الموضع الذي يلحظ فيه الإجراء ونقيضه الذي هو البناء. لكنّ هذا الفهم لم يستسغه بعض النحاة ووجدوه غير ملائم لحقيقة الإعراب وما يقتضيه معنى الإجراء الاصطلاحي. فهذا المعنى يقتضي أن يكون المجري للحركة التي تدخل وتخرج على حرف الإعراب وليس على الحركة التي بني عليها الحرف بناء لا يزول عنها. ومتى سلّمنا بهذا الاقتضاء فإنّ المسألة سوف تطرح في عدد المجاري فهي مقصورة على الحركات الأربع التي تخصّ الإعراب. هذا الرأي هو تلخيص للاعتراض الذي نقله السيرافي عن المازني(ت. 247 هـ). فقد نقل أنّه "غلّط سيبويه في قوله "على ثمانية مجار" وزعم أنّ المبنيّات حركات أواخرها كحركات

---

(22) سيبويه : الكتاب، 13/1 .
(23) المرجع نفسه، 13/1 .

أوائلها وإنّما المجرى لما يكون مرّة في شيء يزول عنه والمبنيّ لا يزول عن بنائه وكان ينبغي أن يقول على أربعة مجار على الرفع والنصب والجرّ والجزم ويدع ما سواهنّ" (24). إنّ الاعتراض الذي قدّمه السيرافي كان محكوما بمراجعة السياق الاصطلاحيّ الذي وردت فيه عبارة "المُجرى"، لا في ضوء ما تقتضيه النظريّة كما هو الحال في العبارة السّابقة بل في ضوء الملاءمة بين ما يقتضيه الاسم بما هو طاقة دلاليّة موجودة سلفا ومملوءة بمعناها المعجمي وما تقتضيه أحوال المعرب من الكلام والمبنيّ.

3 – 2 – 1 . المصطلح طاقةٌ دلاليةٌ موجودةٌ سلفا(الاقتضاء المعجمي) :

اعتبر المازنيّ أنّ الجري اسم ينبغي أن يسند إلى "ما يكون مرّة في شيء يزول عنه". وهذه الحجّة استمدّها من الدلالة العامّة التي تكون للعبارة سواء أكانت في هذا السياق الاصطلاحيّ أم في غيره. وخلف الحجّة تصوّر للصناعة الاصطلاحيّة تقتضي أن يكون الاسم الذي يعيّن الحقائق المتصوّريّة غير متنكّر لأصل معناه المعجميّ ويكون الأمر وفق فهمه الذي يقاسمه فيه أغلب النحاة متصلا باستعارة الاسم وتخصيص مدلوله وليس توسيعه بالشكل الذي يصبح فيه الجري مرتبطا بالثابت (المبنيّ) ارتباطه بالمتحوّل (المعرب). ففي المصطلح طاقة دلاليّة موجودة سلفا لا يمكن تجاوزها بهذا الشكل فإن تمّ ذلك حدث عدم تلاؤم بين الاسم ومسمّاه وتشويش من النظريّة الاصطلاحيّة على ما يقتضيه الاسم من دلالة معجميّة.

إنّ إيمان النحاة بأنّ السياق الذي يُتداول فيه الاسم المنقول من المعجم ينبغي أن يرتبط بالسياق العام الذي كان يُتداول فيه في اللّغة هو الذي جعلهم يؤسسون في الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ ركنا يسمّونه "اشتقاق" المصطلح، فيه يرجعون العبارات المتداولة في فنّهم إلى أصولها المعجميّة. ويدخل هذا العمل ضمن ما يسمّيه المحدثون من علماء المصطلح بالتحفيز الاصطلاحي motivation terminologique، وهو الذي يندرج فيه قول ابن الخشّاب (ت. 567 هـ) متحدّثا عن أقسام الكلمة الثلاثة : "ولكلّ منها حدٌّ وعلاماتٌ واشتقاقٌ، فالحدّ يحصر ذات المحدود والعلامة تعرّفه والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه"

---

(24) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 64/1 .

([25]). وما يستوجب ركن الاشتقاق هو إيمان النحاة بأنّ العلاقة بين المصطلح والمتصوّر الذي يعيّنه هي علاقة ارتباطيّة. والمهمّ من كلّ ذلك فيما يتصل بالسياق أنّ السياق المعجميّ الذي نبت فيه المصطلح أوّل مرّة قبل أن ينقل إلى التداول الاصطلاحيّ يظلّ رقيبا على السياق الاصطلاحيّ حتّى إذا ما لوحظ ضربٌ من العدول الانحرافيّ عن الاشتقاق الأوّل نُبّه إليه وعدّ الأمر سوء تدبّر لما تقتضيه صناعة المُصطلح.

ودافع السيرافي عن سيبويه بأن استعمل الحجة الاشتقاقيّة حين اعتبر أن المجاري اسم لم يسقط عنه سيبويه الدلالة القديمة على الجري، فهو قصد على حدّ رأيه أواخر الكلم التي "لا يوقف على حركاهنّ وإنّما تلزمهنّ الحركات في الدّرج وليس كذا صدور الكلام وأوساطها فجاز أن تصنّف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنّف به أوائلها وأوساطها" ([26]) ؛ بيد أنّ هذه الرّؤية للصناعة الاصطلاحيّة رؤية لغويّة بمعنى أنّها لا تستطيع أن تتخلّص وهي في سياق النظريّة العلميّة من عادات لغويّة قديمة قد لا تقتضيها صناعة المصطلح ضرورة. ذلك أنّ الملاءمة بين الأسماء الاصطلاحيّة ومتصوّراتها ليست شرطا ضروريّا لجعل العبارة العلميّة تتمتّع بقدرة على التداول فائقة، فكثيرة هي الأسماء الاصطلاحيّة التي تتداول في الفنون والمعارف ولا يَعرِف أصحابُها أصلَها الاشتقاقيَّ. كما أنّه لا يمنع أن تنقل العبارات عن أصولها الدلاليّة نقلة فيها انحراف تامّ عن السياق الذي كانت تُتداول فيه في الكلام. فكلّ اقتراض للاسم من اللغة إلى الاصطلاح لا يستوجب أن يظلّ وفيّا بالجزئيّة أو بالكليّة لما كان له من دلالة. لأنّ الاسم سيوضع وضعا جديدا في النظريّة لا يتطلّبُ ذاكرةً.

3 – 2 – 2 . اقتضاء النظريّة : أيّ مرجع نظريّ نراجع به السياق الاصطلاحيّ ؟

"غلّط" المازنيّ سيبويه في عدد المجاري فرآها أربعة باعتبار أنّ الجري يكون في الإعراب ولا يكون في البناء. فبنى حجّته على ما يقتضيه الإجراء من تغيّر حركات الإعراب اللاحقة بالأسماء وبالافعال . ودافع السيرافي على سيبويه باعتماد حجّة أخرى غير

(25) ابن الخشاب : المرتجل، ص 5 .
(26) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 64/1 .

متصوّر الإعراب وما يقتضيه من ملاءمة الاسم لما يقع عليه.فكانت حجّته لفظيّة تنظر إلى المصطلح أكثر من نظرها إلى ملاءمته للمتصوّر. فجمع في تلك الحجّة بين المرادفة بين "المجرى" و"حرف الإعراب" من ناحية وجعل الوسم الذي في اللّفظ من باب تسمية الشيء بما يكون (في حال الإعراب) وبما ينبغي أن يكون (في حال البناء). قال السيرافي : "أواخر الكلم هنّ مواضع التغيُّر، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهنّ وإن كان بعض حركاتهنّ لازما في حال. ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامّة "حروف الإعراب". وقد علمت أنّ المبنيّات لا يُعربن وإنّما سمّاهنّ حروف الإعراب لأنّ الإعراب يكون فيهنّ إذا أجريت الكلمة" ([27]). على أنّ الإشكال في ردّ السيرافي ليس في التقيّد بالاعتبار الذي بني عليه النقد وحسب وهو الموازاة بين الاسم وما يقتضيه والنظريّة وما تستوجبه بل في إثبات جدوى اسم المجرى وما اقتضته من قسمة ثُمانيّة قياسا على مصطلح "حروف الإعراب" وهذا ما يلحظ في كلامة السابق وفي غيره ([28]). وممّا ينجرّ عن هذا الضرب من الحجاج أنّ السياقات التصوّريّة تتداخل بدعوى المرادفة بين عبارتين اصطلاحيّتين. ومعلوم أنّ الترادف الاصطلاحيّ مسألة موهومة بناء على.أنّ كلّ عبارة مؤسسة على اعتبار اصطلاحيّ مختلف. فحرف الإعراب تسمية تعيّن الحرف الذي يقع عليه الإعراب بقطع النظر عن وسم الإعراب بسمة إضافيّة كالتي نجدها في اسم المجرى الذي يعيّن الحقيقة السابقة وزيادة سمتين على الأقلّ هما : الحركيّة التي في دخول الإعراب وخروجه وموضع ذاك الدخول والخروج (إذا ما اعتبرنا اللفظ اسم موضع وليس مصدرا ميميًا). والتداخل السياقي الذي يقتضيه هذا الخلط يتمثّل في أنّ مايفترض من حديث عن الإعراب بما هو سيرورة وإجراء وانتقال بين الحركة وأختها وبينها وبين السكون وبما هو واقع في موضع هو المجرى يتداخل مع السياق الذي يقتضيه حرف الإعراب الذي يفترض منه أن يوجّه الخطاب إلى مشاغل أخرى مرتبطة بهذه وهي قسمة الكلمة إلى صدر وحشو لا يخصّ الإعراب وآخر يحمل علامات التركّب والإجراء وهو حرف الإعراب. لقد أخطأ السيرافي المرجع النظري الذي يصلح للدّفاع عن مصطلح سيبويه وهو كامن في المسألة أعلاه في نظريّة الإعراب نفسها

(27) المرجع نفسه، 64/1 – 65 .
(28) المرجع نفسه، 65/1 – 67 .

من جهة اتّساعها لتشمل المبنيّات مع المعربات (وهو تصوّر موجود في ثنايا الكتاب) أو عدم شمولها لها(وهذا متصوّر آخر للإعراب يقابل به البناء).

لقد حدث في مناقشة المازني لسيبويه عدول سياقيّ تبعه عدول في إخراج المتصوّر ومن ورائه المصطلح على الصّورة التي ينبغي إخراجه عليها. العدول السياقي حدث من إخراج المازني المسألة من سياق إعرابيّ إلى آخر.من إعراب وسمّاه في بحث لنا سابق بالإعراب الأكبر إلى إعراب هو مقابل البناء وسمّاه بالإعراب الأصغر (29). الإعراب الأكبر هو الإعراب الذي لا يمكن تصوّر الكلام العربيّ منجزا إلاّ به. فهو المتحكّم في العلاقات العامليّة التي تحدث في بنية الجملة المجرّدة والتي تتحكّم في المحلاّت الإعرابيّة التي يتصوّر النحاة العرب أنّ الكلام واقع فيها. وهذه المحلاّت تختصر في اثنين كبيرين هما محلّ العمدة وعلامته الرفع ومحلّ الفضلة وعلامته النّصب. وفي هذين المحلّين تقع العناصر التي تملؤها من معربات ومبنيّات فإن كانت معربات ظهرت على السطح علاماتها وإن كانت مبنيّات لازمت هيأة واحدة من الحركات. ولا يعني لزومها تعطّل حركيّة الإعراب الأصغر. وبالرّجوع في ضوء هذه المعطيات النظريّة إلى حديث سيبويه عن المجرى نصل إلى الملاحظات التالية المساعدة على فهم أفضل للسياق الاصطلاحي المثير للجدل :

أوّلا : أنّ المجرى هو تسمية مجرّدة وتعيين من البنية العميقة للموضع الذي يحدث فيه التوافق بين مقتضيات العمل الإعرابي في مستوى المحلاّت المجرّدة و ما ينبغي أن يظهر منه على سطح البنية المنجزة.

ثانيا : أنّ تحديد عدد المجاري بثمانية هو اقتضاء من أحوال البنية السطحيّة استوجبه التمييز الإجرائيّ الدقيق بين حركات تظهر على المجاري وتكون للإعراب الأصغر وأخرى تظهر عليها وتكون لغير الإعراب.ولذلك قال سيبويه إنّ هذه الثمانية المجاري راجعة في اللفظ إلى أربعة.بما يعني أنّ المعتبر ليس النطق بالحركات (غرض صوتيّ) وإنّما المعتبر هو الإجراء النظريّ المذكور.

---

(29) ينظر قريرة : المصطلح النحويّ.

ثالثا : إنّ ربط المُجرى بالعامل مقبول ولكنّ ربطه بغير العامل بدا غير مقبول. لأنّ المازنيّ خرّج الرأي على فكرة الإعراب الأصغر. وإخراج الإجراء على بنية الإعراب الأكبر تقتضي أن يكون العامل موجودا سواء أظهرُ الإعراب على السطح أمْ لم يظهر وهذا ما قصده سيبويه بقوله : "ما يبنى عليه الحرف بناء لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل" ([30]). لقد عدل المازنيّ عن المقتضيات النظرية التي طرح فيها سيبويه فكرة المجاري وضيّق منها قبل أن يغلّط سيبويه في العبارة وما يقتضيها. فما وقع هو ضرب من الاتّجاه بالسياق من اتّساع يوفّره الإعراب الأكبر إلى انحصار وتضييق في حدود لا يسمح بها إلاّ متصوّر الإعراب الأصغر. ومع المازنيّ بعض حقّ لأنّ النحاة العرب بمن فيهم سيبويه قد أطالوا في منصوّر الإعراب الأصغر واختزلوا القول في الإعراب الأكبر حتّى يصبح من الممكن الاعتقاد بضبابيّة هذا المفهوم بل وبعدم وجوده أصلا كما هو الحال في ذهن كثير من الباحثين المحدثين الذين دعوا إلى رفض الإعراب بدعوى استقامة الكلام من دونه وهم يعنون الإعراب الذي يقابل البناء.

4 – خاتمة :

أدرنا الكلام في هذا المبحث حول السياق الاصطلاحيّ النحويّ وركّزنا فيه على السياقات المتجددة والتي يصنع تجدّدها ميل النّحاة اللاّحقين لسيبويه إلى شرح ما بدا لهم غامضا من مصطلحات أو تعديلها أو نقدها. وعلى الرّغم من أنّ هذا الشكل من التعامل مع الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ كان بنّاء ومجدّدا للنظريّة ورافعا عنها ما رميت به من ثبات وجاهزيّة منذ عصر متقدّم في التنظير النّحويّ هو عصر الكتاب، فإنّ مراجعة السياقات المذكورة من الكتاب كانت وراءها أسباب تشرّع لحدوثها ولم يكن الأمر اعتباطا. وهذه المشرّعات -- وقد سعينا إلى الكشف عن نماذج منها من خلال دراستنا لمصطلحي الإسناد والمجاري – كانت في مجملها مرتبطة بالسياق الذي ولدت فيه فهو يحوي عناصر تكون بمثابة المثيرات التي تجعل النقاش يتجدد حول المصطلح ومتصوّراته فيخلق سياقات أخرى يتجدد فيها تداول العبارات نفسها. ولا تخرج مشرّعات ولود

---

(30) سيبويه : الكتاب، 13/1 .

خطاب اصطلاحيّ جديد يحاور القديم من اعتبارات تتعلّق بمقتضيات النظريّة وبالبحث عن ملاءمة بينها وبين الأسماء التي تعيّنها. وهكذا أوقفنا هذا البحث على ضرب من النّقاش الاصطلاحيّ بين سيبويه ولاحقيه . نقاش نبّهنا إلى ما يناسب منها أحوال النظريّة النحويّة وما لا يناسبها وإلى ما يسير في حظوظ الصناعة الاصطلاحيّة وما يخرج عليها. وزادنا ذاك النقاش يقينا بأنّ مقتضيات الصناعة الاصطلاحيّة لا تتوافق بالضرورة مع متطلّبات النظريّة المعرفيّة. من ذلك أنّ مسألة السياق التي انخرط فيها بحثنا لا يتوافق فيه التصوّر الصناعيّ الاصطلاحيّ المحض مع التصوّر النحويّ : التصوّر الصناعيّ ينتظر من السياق في الخطاب العلمي أن يحوي جميع العناصر التي تكشف حقيقة متصوّرات العلوم من مفاهيم وأمثلة وتحليل للتعالق بين متصوّرات الفنّ المعنيّ .. ولكنّ الخطاب النحويّ مثلا ينطلق في الغالب من اعتبار المفاهيم واضحة وإنّما المطلوب هو وضعها على محكّ المناظرة والجدل. ولذلك يغلب على السياق في الخطاب النحويّ مجادلة الموهوم لا تحليل المفهوم.

توفيق قريرة

كلية الآداب والفنون والإنسانيات — جامعة منوبة

إِعَادَةُ صِيَاغَةِ المُصطلَحَات الطِّبيَّة
بيْنَ القَدِيمِ والحَدِيث

تاتيانا الخوري

تتّسم الكتابة العلمية العربية بازدواجية لغوية، تارة بين الفصحى والعامية وطورا بين العربية ولغة أجنبية مع ما يترتب على ذلك من تفسير للمصطلحات وتبيان لمعانيها. وفي ظلّ هذا الوضع، باتت إعادة الصياغة وسيلة مفضلة يلجأ إليها الكاتب أو الباحث أو حتى الصحفي كلما أراد إخراج كلامه من دائرة التخصص ليتوجّه به إلى العامة، أو بالعكس من ذلك كلما أراد تعريف القارئ بعالم التخصص الذي يغرق هو فيه. ولعلّ أدلّ مثال على ذلك المنشورات العربيّة في الميدان الطبي الذي يتميّز بعمليّات إعادة الصياغة منذ عهد طويل يعود إلى بدايات مرحلة النقل والترجمة. فكتب التراث العربي تزخر بأمثلة من هذه الظاهرة التفسيرية التي تقتضي إلحاق جملة أو مصطلح بآخر بهدف التوضيح أو التثقيف، لاسيما بعد أن ازدهر الإنتاج الطبي القديم في أعقاب نقل العلوم اليونانيّة والهنديّة والفارسيّة إلى اللُّغة العربيّة، فدخلَ الكثير من المصطلحات الأعجميّة إلى المؤلّفات الطبيّة العربيّة. وعليه فإنّ هذا البحث سينقسم إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الأوّل منها تحديد عملية إعادة الصياغة بشكليْها التعميمي والتخصيصي ؛ بينما يتمحور الثاني حول إعادة الصياغة في الكتب الطبية التراثية ؛ ثمّ يناقش الجزء الثالث عملية إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية المعاصرة في محاولة لدراسة ما آلت إليه هذه العملية على مرّ الزّمن.

أولاً : تحديدُ عَمليَّة إِعَادة الصّياغة :

قبل التّطرّق إلى ماهيَة إعادة الصّياغة في النُصوص الطبيّة، لا بدّ من التّأكيد على خصوصيّة إعادة الصياغة المكتوبة باعتبارها بعيدة كل البعد عن عفوية الكلام الشفوي: فلا هي استدراك لهفوة أو زلة لسان، ولا هي تردّد في الكلام أو إعادة ذكر مفردة تم إسقاطُها سهوًا في الصياغة الأولى. وبهذا يتسنّى تحديد عملية إعادة الصياغة بأنها عودة المتحدث إلى ما قاله لصياغته بشكل جديد، إما لمزيد من الإيضاح والتبيين وإمّا بغية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصص المقابل للصياغة الأصلية. وغالبًا ما تُستهلّ إعادة الصياغة بمفردات ربط على غرار "وهذا ما يسمّى"، و"وهو المعروف بـــ"، و"نعني بذلك"، و"وبعبارة أخرى" الخ (1).

كما قد تكون إعادة الصياغة كناية عن أسلوب تهكمي يسخر من طريقة في التعبير متكلّفة أو متصنعة أو حتى ضربًا من ضروب "الموضة الكلامية". لكن هذا النوع من إعادة الكتابة يكاد ينتفي وجوده في النصوص الطبية المتسمة بجدية ووضوح لا غنى لها عنهما. وبهذا يبدو النص الطبي على قدر كبير من الصرامة لجهة العناية بصياغة الأفكار وإقصاء أي التباس، ومردّ ذلك إلى أهمية تلافي الغموض في ما يتعلق بالصحة العامة.

وقد صنف اللسانيّون عمليات إعادة الصياغة بطرق مختلفة يهمنا أن نورد في هذا البحث تصنيفين لها يحاكيان من حيث المقاربة وأسلوب المعالجة التصنيف الذي سنعتمده لدراسة هذه العمليات في المؤلفات الطبية العربية. ففي مقالتها « La Langue de l'un, et celle de l'autre : l'entre parenthèses comme aire de reformulation » ، تتحدث ساين بوشرون عن نوعين من إعادة الصياغة : تسمّي الأول La reformulation-traduction (إعادة الصياغة كترجمة) والثاني La reformulation-cloisonnement (إعادة

---

(1) نشير هنا إلى تقسيم تفصّله كورين روساري في كتابها *Les opérations de reformulation* إذ تقابل نوعين من إعادة الصياغة : الأول تسميه la reformulation paraphrastique وهي إعادة صياغة تحافظ على تشابه دلالي مع الصياغة الأصلية، والثاني la reformulation non paraphrastique وتشمل عدة درجات من الاستدراك بحيث تكون إعادة الصياغة تصحيحًا للصياغة الأولى لا تفسيرا لها. وكان غوليش وكوتشي (1983) قد تناولا أيضًا هذين النوعين لكن بدون المقابلة بينهما .

الصياغة كحاجز) ؛ فيما تفضّل جاكلين أوتييه-روفوز في مقالتها « Deux mots pour une chose : trajets de non- coïncidence» وصف مسارين في إعادة الصياغة، الأول ذو اتجاه خارجي un trajet centrifuge، والثاني ذو اتجاه داخلي un trajet centripète. ويركز هذان التصنيفان على حرص الباحث من جهة على مد جسور التفاهم بينه وبين الجمهور المقصود و"انعزاله" من جهة أخرى عن هذا الجمهور عبر استخدام مصطلحات مبهمة بالنسبة إليه ([2]).

وعليه فإنّ إعادة الصـ اغة في النصوص الطبيّة العربيّة ترتدي لونين اثنين : الأوّل يرمي المؤلّف من خلاله إلى تبسيط خطاب طبي تخفى الكثير من معانيه على العموم بحيث يصبح هذا الخطاب في متناول القارئ غير المتخصص ؛ وهذا ما سنشير إليه بإعادة الصياغة التعميمية. أمّا الضرب الثاني فيسلك فيه المؤلّف الاتجاهَ المعاكس فيلحق العبارة السهلة المفهومة بمصطلح دقيق متداول عند أهل الاختصاص، وذلك توخيًا للدقة العلمية. وبطبيعة الحال، لا تهدف إعادة الصياغة هنا إلى تبيان معنى أو توضيحه، بل تكتسي صبغة تربوية وتثقيفية، وسنسند إليها اسم إعادة الصياغة التّخصيصيّة.

انطلاقًا من هذا التّحديد المختصر لعمليّة لإعادة الصياغة التي سنورد لها بعض الأمثلة لاحقًا، لا بدّ من التّطرق إلى المدوّنات التي اعتمدناها لإجراء هذا البحث. فمن الكتب الطبيّة في التراث العربيّ، اخترنا "القانون في الطب" للشيخ ابن سينا (ت. 428 هـ/ 1037 م) وكتابي ابن النفيس (ت. 687 هـ/ 1288 م) "شرح تشريح القانون" و"الشامل في الصناعة الطبية والأدوية والأغذية"، وقد اعتمدْنا منه الجزء الأوّل : "كتاب الهمزة"، إضافة إلى "الكلّيات في الطبّ" لابن رشْد (ت. 595 هـ/ 1198 م) و"الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البيطار (ت. 646 هـ/ 1248 م). أمّا المدوّنات الحديثة التي استقينا منها أمثلتنا عن إعادة الصياغة فذات طابع علمي موجّه للعموم. والعثور على مدونات غير

---

(2) في الدراسات العربية، تذكر مقالة فايزة القاسم « Le rôle de la reformulation dans la traduction des textes spécialisés vers l'arabe » التي تناولت عملية إعادة الصياغة لإبراز خصائصها اللغوية ودورها في توضيح ترجمة النصوص المتخصصة لكن بدون اللجوء إلى تصنيف عمليات إعادة الترجمة.

متخصصة ليس بالأمر العسير في العالم العربي بما أن الطب لا يُدرّس في كليات الطب باللغة العربية ([3]). وبالتالي فإن المنشورات الطبية في العالم العربي هي بصورة شبه تامة منشورات مُعدّة ليفهمها الجمهور الواسع ولو أنها قد تفيد أيضًا أهل الاختصاص. وتتألّف المدوّنات المعاصرةُ من منشورات صدرت في شتى أصقاع الوطن العربي من المشرق إلى المغرب، وتضمّ كتاب "زراعة الكبد" للمصري أحمد الناغي، وكتاب "أمراض الجهاز البولي" للبنانيين غسان وحسّان جعفر، وكتاب "الكلى" للمغربية أمال بورقية، إلى جانب ثمانية أعداد من "مجلة الصحة" الصادرة عن وزارة الصحة العامة في قطر، وكتابي "زراعة الأعضاء في الكويت" و"العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي" للكويتية بهجة عبد الحميد العوضي، فضلاً عن أعداد شهري أكتوبر ونوفمبر للعام 2004 من الجريدة السعودية الواسعة الانتشار "الشرق الأوسط". وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نقوم في إطار هذا البحث بمقارنة بين المدونات التراثية والمعاصرة لأنها غير قابلة للمقارنة لعدة أسباب، أهمُها اختلاف الجمهور المقصود. فالمؤلفون القدامى يوجهون خطابهم أساسًا إلى نظرائهم من الأطباء وطلبة الطب، والدليل ما قاله ابن النفيس الدمشقي في مقدمة كتابه "الشامل في الصناعة الطبية والأدوية والأغذية" : "وقد رأينا أن نقتصر على الأدوية المشهورة فقط فلا نطوّل كتابنا هذا بذكر ما لا يوجد، وما لا يعرفه الجمهورُ والأطباءُ من الأدوية، فإن العمر يُقَصِّر عن ذلك"، مع الإشارة هنا إلى أن "الجمهور" الذي يتحدث عنه ابن النفيس من العلماء والمتبحرين في العلوم، وهو لا يطابق بذلك مفهومنا الحالي للجمهور الذي يشتمل على كل من يتصفح مجلة عامة أو جريدة. فغالبا ما تُفرد اليوم المجلات غير الطبية والجرائد اليومية صفحات لمواضيع طبية أو ذات طابع طبيّ تكون في متناول القارئ العادي. وبهذا يقتصر اهتمامنا في هذا البحث على دراسة تجليات إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية القديمة والحديثة علّنا نتبيّن بعض ما لحق بالكتابة الطبية من تغيير وتطوّر على مر العصور.

---

(3) خمس كليّات فقط من أصل تسعين كليّة طب في العالم العربي، معظمها في سوريا، تدرس الطب باللغة العربية. لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تدريس العلوم والطب باللغة العربية، راجع مقالات كل من صادق الهلالي: "التجربة العربية في تعريب العلوم وعلوم الطب" ؛ ومأمون شقفة: "تاريخ ممارسة وتدريس الطب في العالم العربي" ؛ وماجد عثمان وزهير أحمد السباعي: "دفاع عن تعليم الطب باللغة العربية".

ثانيًا : إعادةُ الصّياغة في المؤلّفات الطبيّة التُّراثيَّة :

بعد هذا العرض للمدوّنات المعتمدة في هذا البحث، ننتقل إلى دراسة عمليّة إعادة الصياغة في النصوص التراثية، ونستهلها بالأسباب التي دفعت العرب القدامى إلى اللجوء إلى هذه العملية. ونشير أوّلاً إلى أن قيمة التراث الطبي العربي اليوم قيمة تاريخية أكثر مما هي قيمة علمية، لكنّ ذلك لا ينفي إمكانية الاستفادة من تجارب العلماء العرب في تعاملهم مع المصطلحات الطبية المبهمة، لاسيما في مجال إعادة صياغتها بهدف توضيحها وتبيين معانيها. وقد واجه العلماء العرب، في بداية عصر النقل، علوما وافدة لم يشاركوا في صنعها، وترجموها إلى اللغة العربية [4]. ويُميَّز عند العرب القدامى بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ العلوم: مرحلة النقل، ومرحلة الاستيعاب والتمثل ؛ ففي مرحلة النقل التي تسبق في الزمان مرحلة الاستيعاب والتمثل، نقلت كتب الطب من اليونانية والسريانية والفارسية إلى العربية، وفي مرحلة الاستيعاب بدأت الاستفادة من المعارف المترجمة، وبدأ إدخالها في نسيج الفكر العربي والثقافة العربية. وفي المرحلتين راح العلماء العرب يذكرون المصطلحات الجديدة الوافدة في مؤلفاتهم، فبرزت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهومها ابتغاءً للوضوح وابتعادًا عن الغموض الذي كان يتسم به عمل بعض الممارسين للمهنة في تلك الحِقْبة، نعني بهم أدعياءَ الطبّ ممن جعلوا من الشعوذة وسيلة لإثبات مهاراتهم الطبية. وكانت الثقافة العربية قد ورثت، من العصرين الهيلّيني والبيزنطي خاصة، كمًّا هائلا من الممارسات اللاعقلانية التي كانت تشكل جزءًا من العلوم السريّة كالسحر والتنجيم والطلاسم والشعوذة على اختلاف أنواعها، وازدهرت هذه الممارسات في ميدان الطب بشكل خاص. وقد شنّ الرازي (ت. 311 هـ/ 923 م) حملة منهجية على ممارسة الشعوذة في الطب ففضح أساليب المشعوذين بلغة مبسطة واضحة تعتمد نشر الوقائع، وكذا فعل بعده بقرون ابن رشد وآخرون من جهابذة الطب

---

(4) للاطلاع على لمحة تاريخية عن نقل العلوم الطبية عند العرب راجع مقالة إبراهيم بن مراد: "في الطب الإسلامي"؛ ومقالة يعقوب أحمد الشراح : "دور الترجمة في تعريب الطب قديمًا وحديثًا"؛ وراجع أيضًا كتاب عبير محمد إبراهيم رمضان : هل تكفي اللغة العربية لتدريس الطبّ والعلوم، ولماذا؟

العربي ([5]). وبما أنّ العلماء العرب كانوا يعتمدون الكتب المنقولة من اليونانية لاسيما كتب إبقراط وجالينوس، فقد أرادوا أيضًا إبعاد مؤلفاتهم عن السُّمعة التي لحقت بكتب الإغريق التي شاع فيها الغموض والإبهام. ولم يتوقف تشكيل المفاهيم ووضع المصطلحات في مرحلة الاستيعاب، لأنّ إنتاج المعرفة يقتضي بالضرورة تسمية هذه المعرفة دون إبطاء ([6]). ومع ذلك ظلت هناك "ترسبات" أعجميّة، أيْ مصطلحات يونانية وسريانية وفارسيّة نقلت إلى العربيّة مع الحفاظ على صورها الأصليّة وبدون تغيير. وفي هذه الحالات، كانت إعادة الصياغة ضرورية طلبًا للوضوح والإفهام. وقد يلجأ العالم إلى استعمال الألفاظ العامية لتوضيح مفهوم المصطلح وخاصة إذا كان أعجميا، من ذلك هذان المثالان اللذان استعمل فيهما ابن البيطار الألفاظ العامية في عملية إعادة الصياغة التعميمية :

1 – قوله عن النبات المسمى "باذامك" : "**قيل إنه الشجر المعروف عندنا بالأندلس بالبنين**، وهو صنف من الصفصاف وقضبانه يُتخذ منها السلال والأطباق أيضًا" ([7]).

2 – قوله عن نبات "البابونج" : "هذا البابونج الذي ذكره ديسقوريدوس هنا أعني به النّوع الأبيض الزهر منه **وهو النبات المعروف اليوم بمصر بالكركاس، وأهل الأندلس يعرفونه بالمقارجة** وهو اسْم لطيني، **وأهل أفريقية يسمّونه أيضاً رِجْل الدّجاجة** وهو الأقْحُوان عنْد العَرَب." ([8]).

والملاحظ في غالبيّة عمليّات إعادة الصياغة التي تستخدم فيها مفردات عامية أنها تعنى أساسًا بأسماء الأمراض أو النبات. ولعل السبب يكمن في أن المرض لا هو باختراع

---

(5) وقد تطرق محمد عابد الجابري في مقدمته التحليلية لكتاب الكليات في الطب لابن رشد إلى دور الأطباء العرب القدامى في التصدي للمشعوذين وتوعية الناس ورغبتهم في اتباع منهج في التأليف للارتقاء بالطب إلى مستوى العلم.

(6) وخير مثال على ذلك مصطلحات الكحالة (طب العيون) عند ابن سينا، وعددها حوالي تسعين مصطلحا طبيا، فإن أكثرها عربي، مأخوذ من اللغة العربية القديمة، وتقل فيها المصطلحات الأعجمية – لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، راجع مقالة محمد بوحمدي : "المصطلح الطبي من خلال القانون لابن سينا: مصطلحات الكحالة "طب العيون" نموذجًا".

(7) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 83/1.

(8) نفسه، ص 73/1 .

أو اكتشاف ولا هو حكر على مجتمع دون سواه إلا في بعض حالات الأوبئة النادرة. وبالتالي فإن معظم ما عرفه الإغريق والرومان من أمراض لا شك في أن العرب أيضًا عرفوه. أما أنواع النبات فليس من الضرورة أن تكون كل الأصناف التي ذكرها الأطباء القدامى من معروفة عند العرب، لكن التقارب الجغرافي والمناخي لاسيما بين بلاد اليونان والروم من جهة وبلاد العرب من جهة ثانية سمح باكتشاف الكثير منها عندهم. و لم ينفك العرب القدامى يبحثون عن أنواع جديدة من الحشائش في بلادهم وخارجها ؛ ونذكر في هذا الإطار رحلة ابن البيطار العلمية المطولة التي قادته من بلاد الأندلس إلى المشرق مرورا ببلاد اليونان وتركيا وبلاد فارس والعراق وجزيرة العرب وبلاد الشام ومصر لدراسة الأعشاب والنباتات الطبية، ثم دراسته أعشاب بلاد الشام حين أقام بمدينة دمشق وهو في خدمة الملك الكامل محمد أبي بكر بن أيوب وبعده في خدمة ابنه الصالح نجم الدين (9) ؛ كما نذكر في الإطار ذاته الرحلات الاستكشافية لرشيد الدين الصوري (10) (ت. 639 هـ/ 1241 م) في النصف الأول من القرن السابع الهجري برفقة مصوّر إلى جبل لبنان وغيره من الأماكن المعروفة بنباتها لدراستها عن كثب وتصويرها في مختلف أطوار نموها (11).

ولا تقتصر إعادة الصياغة التعميمية عند العرب القدامى على إضافة مفردة عاميّة إلى المصطلح الغامض عند غير المختصين. فإلحاق مصطلح عربي أو أعجمي مقترض بمفردات عربية شائعة من الطرق البدَهية لإعادة صياغة مصطلحات مبهمة بالنسبة إلى القارئ. ولا شك في أنّ عملية إعادة الصياغة من هذا المنظور هي تنازُل عن مصطلحات

(9) لمزيد من التفاصيل عن رحلات ابن البيطار العلمية، راجع مقدمة تحقيق إبراهيم بن مراد لكتاب تفسير كتاب دياسقوريدوس لابن البيطار، ص ص 23 – 24 .

(10) كان الصوري نشطا في التأليف لكن معظم مؤلفاته قد ضاع ولم يبق منها إلا بعض النتف المتفرقة في كتب من نقل عنه من العلماء. ومن جملة أعماله كتاب في الأدوية المفردة عني فيه بالنبات عناية خاصة فصوره في مختلف مراحل نموّه – ينظر حوله ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، 216/2 – 219 .

(11) كثيرا ما اقترن علم الصيدلة والأعشاب بعلم الطب في تاريخ العلوم عند العرب ويعود ذلك إلى كون "الأدوية وما يتصل بها من قوانين العلاج مندرجة كلها في الجزء العمليّ من علم الطب" بحسب إبراهيم بن مراد الذي تناول العلاقة بين الطب والصيدلة عند العلماء القدامى وتاريخ نشأة علم الصيدلة عند العرب في مقالته "في الصيدلة عند العرب والمسلمين".

المخاطِب لصالح مفردات المخاطَب. وفي ما يلي بعض الأمثلة التي أعيدت فيها صياغة مصطلحات عربية ومقترضة بمفردات عربية معروفة :

أ – إلحاق مصطلحات عربيّة بمفردات عربيّة شائعة :

1 – في قول ابن النفيس في الأسنان : "وتسمى أسنان الحلم بكسر الحاء، **أي أسنان العقل**، وهذا السن هو ابتداء كمال العقل" ([12]).

2 – في قول ابن رشد عن كثافة الأدوية : "... وذلك أن الشيء قد يتفق فيه أن يكون غليظًا متخلخلاً، **أعني ذا مَسامّ كبارٍ**؛ فينفذ النار في تلك المسامّ، ويتمكّن من إحراقه" ([13]).

ب – إلحاق مصطلحات أعجميَّة مقترضة بمفردات عربيّة شائعة :

1 – في قول ابن سينا عن بعض أنْواع الصَّموغ : "كهربا : الماهية : صمْغ... يجذب التبن والهشيم إلى نفسه، فلذلك يسمّى كاهْربا بالفارسية، **أي سالبُ التبن**" ([14]).

2 – في حديث ابن البيطار عن بعض أصناف الأغذية : "ولذلك صار يخلط بالأدهان الطيبة وخاصة في أخلاط الدهن المسمّى غلوقُس * **أي دهنُ عَقيد العنب**" ([15]).

انطلاقا من هذه الأمثلة، نلاحظ أنّ إعادة الصياغة التعميمية تقابل شكلين من التسمية ينتميان إلى حقبات أو بلدان أو أوساط مهنية مختلفة وتهدف إلى توفير "إعادة تفسيرية" ([16]) للخطاب ولو على حساب الجمع بين مستويات كلامية متفاوتة وسجلات مصطلحية متباينة.

---

(12) ابن النفيس : شرح تشريح القانون، ص 27.
(13) ابن رشد : الكليات، ص 389.
(14) ابن سينا : القانون، ص 290.
* [في الأصل "غلوفس" ، والمصطلح يوناني أصله "Gleukos" ومعناه الأصلي "الخمر العذبة".م . م].
(15) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 7/1.
(16) يتحدث ميشيل مورا في مقالته « C'est-à-dire ou la reprise interprétative » عن هذه الإعادة التفسيرية التي ترمي إلى مد جسر من التواصل والتفاهم مع القارئ؛ فحين يعيد المؤلف إعادة صياغة خطابه يعترف بشكل ضمني بأن صياغته الأصلية عجزت عن تأدية المعنى بشكل كامل أو صريح أو دقيق.

وبينما الهدف من إعادة الصياغة التعميمية هو تبسيط الصياغة الأولى بالانتقال من مصطلحات المتخصّص إلى مفردات العامة، تقوم إعادة الصياغة التخصيصية على مقابلة شكلين من التسمية أيضا لكن الهدف في هذه الحال هو الانتقال من مفردات العامة إلى مصطلحات المتخصص. وغالبًا ما لجأ العرب القدامى إلى إعادة الصياغة التخصيصيّة بغية التعبير عن بعض المفاهيم بدقة اصطلاحية أكبر تنسجم مع روح العصر أو المهنة أو الحقل موضوع الدرس وذلك متى تم التأكد من أن المعلومة الأصلية قد وصلت إلى الجمهور المقصود. وفي ما يلي أمثلة عن عمليات إعادة صياغة تخصيصية، سمحت للمؤلفين القدامى بالانتقال من المفردة العربية الشائعة إلى المصطلح المتخصص، سواء كان عربيًا أو كان أعجميًا، يحدوهم في ذلك حرصهم على الدقة والأمانة :

أ – إلحاق مفردات عربيّة شائعة بمصطلحات مقترضة :

1 – في حديث ابن البيطار عن نبات إكْرار: "إكْرَار (...) **وهو النبات المعروف بصامريوما بالسّريانية**" (17).

2 – في حديث ابن رشد عن نبات الوَجّ : "وَجّ (18) : صنفان جَلَبٌ * وأندلسي **وهو المعروف بالأشبطالة باللسان العجمي**" (19).

ب – إلحاق مُفردات عربية شائعة بمصطلحات عربية :

1 – من أقوال ابن البيطار في بعض أنواع النباتات الطبية : "لملم : كتاب الرحلة : اسم لشجرة القَطَفِ البَحْرِي (...) **وهو المعْروفُ بالملُوخ** ** **في كتُب الأطبّاء** وسيأتي ذكره في الميم، وهو أكثرُ حَطبِ أهل الإسكندَريّة" (20).

---

(17) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 52/1 .

(18) الجوهري في الصحاح : "والوَجُ: ضَرْبٌ من الأدوية، فارسيٌ مُعَرّبٌ" (و ج ج).

* [في أصل الكتاب "جلب" دون شكل، و"الجَلَبُ" هو ما جلب من مكان آخر؛ فالوجّ المستعمل في الأندلس في عصر ابن رشد نوعان : أحدهما مَجلوب إلى الأندلس – وهو نوْع هنديّ – ونوعٌ أندلسي يسمى "أشبطالة" – م . م].

(19) ابن رشد : الكليات، ص 407.

** [في الأصل "الملوح" بالحاء المهملة، والصواب "الملوخ" بالخاء، وقد خصه المؤلف بمادة مستقلة – الجامع، 166/4 – م . م].

(20) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 110/3 .

2 – في حديث ابن رشد عن هيئة الحلق والفم : "إن أقصى الفم يفضي إلى مجرين : أحدهما من قدام، وهو الحُلقوم **ويسمّى قصبة الرئة**، والآخر موضوع من خلف، من ناحية القفا على خرز العنق **ويسمّى المريء** وفيه ينفذ الطعام والشراب" ([21]).

ولا بدّ أن نورد في هذا السياق حالة خاصة تأتي فيها المصطلحات على لسان أشخاص من العوام. فحين يعيد المؤلف صياغة عبارة مستخدمًا المصطلحات التي تستعملها بعض الفئات المهنية مثل الشجّارين والعطّارين والصبّاغين إنما يقوم باستخدام مصطلحات يتناقلها أهل هذه المهن أبًا عن جدّ، لكنها تبقى بعيدة عن متناول سائر العموم. وفي ما يلي مثالان لابن البيطار استُخدمت فيهما مصطلحات هؤلاء العوام الذين تبتعد لغتهم عن العامية :

1 – "أسْطراغالس (...) **وهو النّبات المعْروفُ بمخْلَب العُقَاب * الأبْيَض عند شجّاري الأندلس**" ([22]).

2 – "ويغلط من يظن أن ورق التنبل هو هذا الورق الموجود اليوم بأيدينا المشبه بورق الغار في شكله ورائحته **وهو المعروف عند أهل البصرة من باعة العطر بورق القماري لأنه يجلب من بلاد يقال لها القمر...**" ([23]).

من خلال ما تقدم من الأمثلة عن عمليات إعادة الصياغة التخصيصية، نستشف رغبة المؤلف العربي في توخي الدقة الاصطلاحية قدر المستطاع عبر استخدام المفردات المناسبة في السياق المناسب. ولا ريب في أن إعادة الصياغة التخصيصية التي تتمثل في إضافة كلمة منتمية إلى لغة الاختصاص لا تهدف إلى إفهام القارئ المعنى المقصود بما أن هذا الهدف قد تحقق مع الصياغة الأصلية، لكنها تبرز، لاسيما في مجال كالطب، ضرورة الابتعاد عن التسميات العامّة التي قد تشكّل مصدر خطأ وإبهام بالنسبة إلى الطبيب المختص. فكلما تجنّب تسمية الأشياء بأسمائها الدقيقة، اتسع هامش الوقوع في الخطأ.

---

(21) ابن رشد : الكليات، ص 151.
* [في الأصل "العقرب"، والصواب "العُقاب" كما ورد في تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 292 – م. م].
(22) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، ص 27/1 .
(23) نفسه، ص 133/1 – 134 .

وليس من الغريب أن نصادف الوجهين التعميمي والتخصيصي ضمن إعادة الصياغة الواحدة. وسنطلق على مثل هذه العملية اسم إعادة الصياغة المختلطة، بما أن الوجْهين يختلطان فيها، فيلحق المؤلفُ صياغته الأصلية بأكثرَ من مفردة تتباين من حيث الشيوعُ والتخصص. ففي إعادة الصياغة المختلطة نوعٌ من الحركة ذهابًا وإيابًا بين مفردات شائعة ومصطلحات أعجمية أو عربية وألفاظ عاميّة. وفي ما يلي مثالٌ من كتاب الجامع لابن البيطار عن هذا النوع :

"حرشف : هو أنواع كثيرةٌ لكن المشهورَ منها بذلك الاسم عند الأطباء نوعان: بستاني **ويُسمّى الكنكر وبعجمية الأندلس قنارية** (...)، ومنه برّي رؤوسه كبار على قدر الرّمان وشوكه حديدٌ وليسَ له سَاق **وتُسمّيه البربر بالمغرب الأقصى أقران**، ومنه بري أيضاً **يسمونه باليونانية سقلومُس، وهو المعروف عند عامة الأندلس باللصِف** وصاده مكسورة" [24].

ولعل أكثرَ ما يميّز عملية إعادة الصياغة المختلطة اشتمالها على خصائص إعادة الصياغة التعميمية من أجل الإفهام وإعادة الصياغة التخصيصية من أجل التثقيف.

ثالثًا : إعَادةُ الصّياغة في المؤلّفات الطبيّة المُعَاصِرَة :

بعد استعراض أنواع إعادة الصياغة في الكتب الطبيّة التراثيّة، من المفيد دراسة ما آلت إليه هذه العملية في المنشورات الطبية المعاصرة. وسنشرع في البحث عن الأنواع التي سبق أن رصدناها في الكتب التراثية، أي إعادة الصياغة التعميمية والتخصيصية والمختلطة، عسانا نتبيّن التغيير الذي طرأ عليها على مرّ الزمن، باحثين في الوقت ذاته عن أنواع جديدة ظهرتْ مع تطوّر أساليب النّشر والطباعة.

الواقع أن المنشورات الطبية المعاصرة تزخر بعمليات إعادة الصياغة التعميمية. ولا يزال من الشائع إضافة لفظة عاميّة إلى الصياغة الأصلية كما في الأمثلة التالية :

1 - ينبغي الحصول من الطبيب على وصفات الدواء (**الروشتات**) [25].

---

(24) نفسه، ص 18/2 .

(25) أحمد الناغي : زراعة الكبد، ص 31.

2 – ويظهر التعفن البولي عند وجود ميكروبات في المسالك البولية أو في المثانة (**النبولَة**) أو في بعض الأحيان في الكلية ([26]).

وبما أنَّ الهدف من إعادة الصياغة التَّعميميَّة هو البحث عن أرضيَّة تفاهم مشتركة مع القارئ، فإن أقرب طريق لتحقيق الهدف المنشود هو اللجوء إلى ألفاظ عامية. وهنا يتبادر إلى ذهننا ما قاله جاكوبسون في هذا الخصوص : "عندما يتحدث المرء إلى شخص آخر، يحاول دوما اكتشاف مفردات مشتركة بينهما، سواء كان ذلك عمدا أو كان عن غير قصد. فإننا نلجأ إلى استعمال مصطلحات من نخاطب سواء أردنا إثارة إعجابه أو أردنا إفهامَه أفكارَنا، أو حتى التخلصَ منه " ([27]).

وفضلاً عن إضافة ألفاظ عاميّة، ما زال المؤلفون المعاصرون يستعملون مفردات عربية كثيرة التداول لإعادة صياغة مصطلحات عربية غامضة بالنسبة إلى الجمهور غير المتخصص. وقد تأخذ عملية إعادة الصياغة شكلين: إما بإلحاق المصطلح العربي بمقابل عربي شائع، وإما بإلحاقه بتفسير له .

أ – إلحاق المصطلحات العربية بمفردات عربية شائعة :

1 – "وغالباً ما يتبعها قصر التنفس (**لهاث**) وفتور الهمّة والعزيمة. كذلك تتأثر مقدرة الكلى على تصريف الصوديوم (**الأملاح**) والمياه في حالات مرض قصور القلب" ([28]).

2 – "يخفّف الصوم من انسداد الأوعية الدموية، ويقلل من ارتفاع ضغط الدم، لقلة كميات السوائل في الأوعية الدموية، وتقلّ معها نوبات الشقيقة (**وجع الرأس النصفي**)" ([29]).

ب – إلحاق المصطلحات العربية بتفسير لها :

1 – "إضافة إلى ذلك فإن الأطفال الخُدج **الذين يولدون قبل اكتمال موعد الولادة** يتعرضون لمشكلات صحية بسبب عدم اكتمال نمو أجهزة الجسم" ([30]).

---

(26) أمال بورقية : الكلى، ص 15.
(27) ينظر : Roman Jakobson : *Essais de linguistique générale*, p. 33.
(28) مجلة الصحة، رقم 21، ص 7.
(29) نفسه، رقم 27، ص 8.

2 – "... مما قد يجعل الإصابة بالسكر وهشاشة العظام "**فقدان الأملاح المعدنية من العظام**" أسوأ" ([31]).

وأوّل ما يسترعي انتباهنا في عمليات إعادة الصياغة المذكورة آنفًا استغناؤها، في معظم الحالات، عن مفردات رَبْطٍ إذ يتمّ الاكتفاء بوضعها بين قوسين أو مزدوجين أو ظفرين. وقد ساهمت علامات الوقف والطباعة بشكل كبير في تبدّل طرق إعادة الصياغة في النصوص الحديثة. فغالبًا ما يحلّ المزدوجان أو القوسان محلّ عبارات مثل "أي، بعبارة أخرى، ونعني بذلك". وربما تعود "شعبية" هذه العلامات في النصوص الحديثة إلى قدرتها على تفريع الخطاب أي على الاستطراد لإضافة معلومات أو تقديم تفاصيل، وذلك بسهولة ودون حاجة إلى المساس بتركيب الجملة الأصلية. وإذا كانت هذه العلامات الطباعيّة تنشئ فسحة كلامية خاصة يتم فيها تقاسم المعنى مع الآخر، فأنها ترسم أيضًا حدود الهوة بين كلمات البعض وكلمات البعض الآخر.

وبما أنّ المراجع التي يطّلع عليها المؤلفون غالبًا ما تكون بلغة أعجميّة، مثل لغة تدريس الطب في معظم الجامعات العربية، فإن المؤلفات الطبية المعاصرة تزخر بالمصطلحات الطبية الأعجمية، لاسيما الإنكليزية والفرنسية. ومن هنا كان من الضروري إعادة صياغتها بمفردات عربية كي يفقهها الجمهور الواسع. ولا يترددُ المؤلفون أحيانًا في ذِكْر المصطلح بالأحْرف اللاتينية، ولعلهم يفعلون ذلك لاعتبارهم أن القارئ العربيّ قادر على قراءة هذه الأحرف. وفي ما يلي مثالان على ذلك :

1 – "ارتفاعه مؤشر فردي لحالة تسمى Hemochromatosis "**زيادة تلون الدم**" ([32]).

2 – "وبعض الحالات التي يضطرب فيها امتصاص الحديد في الجسم مثل الإسهال الشحمي والسبرو Sprue "**التهاب مزمن في الغشاء المخاطي للقناة الهضمية**" ([33]).

---

(30) نفسه، رقم 17 ، ص 18.
(31) احمد الناغي : زراعة الكبد، ص 26.
(32) بهجة عبد الحميد العوضي : العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي، ص 16.
(33) مجلة الصحة : رقم 16، ص 9.

في المقابل، ونظرًا إلى الازدواجيّة اللغويّة السّائدة في العالم العربي، قد تُستعمل في إعادة الصياغة التعميمية مصطلحاتٌ أعجمية لتوضيح مصطلحات عربية. وقد تكون هذه المصطلحات الأعجمية المقترضة مفردات متداولة في الفصحى (كما يبيّنه المثال رقم 1) أو في العامية (مثال رقم 2) :

1 – "وهنا يكون المسافر عرضة للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (**الإيدز**) وبعض الأمراض الجنسية الأخرى" ([34]).

2 – "لعملية غسل الكُلى، تمّ وضع جهاز ترشيح (**فلتر**) لإزالة المواد العالقة بالماء والاحمرار الموجود فيه" ([35]).

والملاحظ أنّ نسبة المصطلحات الأعجميّة في النصّ العربيّ تتفاوت بحسب تعريب البلاد لعلومها. فتقل هذه النسبة مثلاً في سوريا حيث تُدرّس علوم الأحياء وغيرها كالفيزياء والكيمياء بالعربية منذ الصفوف الابتدائية، فضلا عن أن المناخ العام من إعلانات وبرامج متلفزة ومنشورات علمية يعزز مكانة العربية. وبالتالي فإن مصطلحات مثل "جهاز الترشيح" مألوفة لدى القراء السوريين، بينما يستسهل قرّاء عربٌ آخرون الكلمات الأجنبية المتداولة في عاميّتهم كما هو واضح من الأمثلة السابقة .

على صعيد آخر، تكتسي إعادة الصياغة التخصيصية أهمية ملموسة في النصوص المعاصرة، وهي تتجلى في ثلاثة أشكال : فإمّا أن يتم إلحاقُ لفظة عربية أو مقترضة بمصطلح عربي، كما في المثال التالي :

"وتشمل هذه الحالات الشلل الدماغ [illegible] بمختلف أنواعه والتخلف العقلي الشديد خصوصا تلك المصاحبة للتشوهات [illegible] وموسومية (**الصبغية**) أو تلك التي تحدث بسبب خلل [illegible] الغذائي [illegible] **(أيض)**" ([36]).

(34) نفسه ، رقم 26، ص 8.
(35) الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء : زراعة الأعضاء في الكويت، ص 12.
(36) مجلة الصحة : رقم 17، ص 18.

وإمّا أن يتم إلحاق لفظة عامية بمصطلح عربي. ومثل هذه الصياغة نادرة بما أن العامية غالبًا ما تستعمل في عملية إعادة الصياغة التعميمية للتوضيح والإفهام. وفي ما يلي مثال على هذه العملية :

"... بعض الفواكه وما تحتويه من الصوديوم والبوتاسيوم : الدّلاح (**البطيخ**)" ([37]).

وإمّا أن يتم إلحاق لفظة عربية بمقابلها الأعجمي المكتوب بأحرف عربية أو لاتينية. وهذه أكثر حالات إعادة الصياغة التخصيصية شيوعًا في المنشورات الطبية المعاصرة. ونذكر في هذا السياق المثالين التاليين :

1 - "من جانبها تتحدث السيدة لؤلؤة العبيدلي رئيسة قسم التمريض بوزارة الصحة العامة عن مرض فقر الدم (**أنيميا Anemia**)" ([38]).

2 - "وهي تنشأ في المريء **oesophagus** والمعدة" ([39]).

ولا تخلو المنشورات الطبية الحديثة من أمثلة على إعادة الصياغة المختلطة التي تزاوج بين الوجهين التعميمي والتخصيصي وتمزج بين العربية ولغات أجنبية. و نورد على سبيل الذكر مثالا على هذا النوع من إعادة الصياغة :

"البريدنسولوني هو "سترويد" يشبه ذلك الذي تنتجه عادة الغدة الكظرية (**الغدة فوق الكلية**) **adrenal gland** في جسم كل شخص منا" ([40]).

لكن أحيانًا لا تخدم إعادة الصياغة غرضا تعميميًا أو تخصيصيًا بل يستوي فيها شطرا التسمية من حيث الوضوح. وسنسمّي هذا النوع من إعادة الصياغة بإعادة الصياغة التفصيليّة. ويُعنى هذا النوع من إعادة الصياغة بإعطاء تفاصيل عن تطبيق العلاجات الطبية بكل دقة. وهنا لا بد من صياغة الأفكار بأسلوب صريح دقيق منعا لأي التباس في أذهان المرضى، فكل خطوة لها أهميتها وإن كانت في الظاهر غير ذات شأن. ومن الأمثلة عن إعادة الصياغة التفصيلية نذكر :

---

(37) أمال بورقبة : الكلى، ص 39.
(38) مجلة الصحة : رقم 19، ص 6.
(39) احمد الناغي : زراعة الكبد، ص 10.
(40) نفسه، ص 37.

1 - "لا يجب على المريض غسل السرنجة بعد الاستعمال ولكن عليه فقط أن يمسحها (**يجففها**) بمنديل ورقي نظيف" ([41]).

2 - "يجب على المريض ابتلاع الكبسولات ككل (**بدون مضغ**) باستخدام كوب ماء وعند فتح العبوة فإن شرائط الكبسولات يمكن حفظها لعام في جو جاف ومكان بارد (**ليس الفريدج**)" ([42]).

قبل ختام هذا البحث، لا بد من التوقف عند عنصر جديد في النصوص المعاصرة كان له الأثر الملموس في تغيير طرق إعادة الصياغة الحديثة، ونعني به الرسوم والصور ([43]). فالمقالات المصورة في المجلات أو الكتب الطبية قد ساهمت بشكل كبير في التخفيف من الشرح المفصّل وفي توضيح دلالات المفاهيم. وهذا الاتجاه آخذ في الازدياد لاسيما مع الانتشار المطرد للمنشورات المصورة والملونة. وهذا ما أشار إليه فينييه Vigner عندما تحدث عن "تعبئة كافة أشكال المعرفة مهما اختلفت قنواتها" ([44]) بغية إيصال المعلومات إلى المتلقي.

ولعل من المفيد، بعد استعراض أنواع عمليات إعادة الصياغة، أن نورد أرقامًا ونسبًا عن هذه العمليات بكافة أنواعها بغية ملاحظة الفروق بين المؤلفات القديمة والحديثة. فقد احتسبنا وقابلنا نسبَ مختلف أشكال إعادة الصياغة، التعميمية والتخصيصيّة والمختلطة والتفصيليّة، في كلٍّ من المؤلفات التراثية والمعاصرة مستندين في ذلك إلى 150 مثالا

---

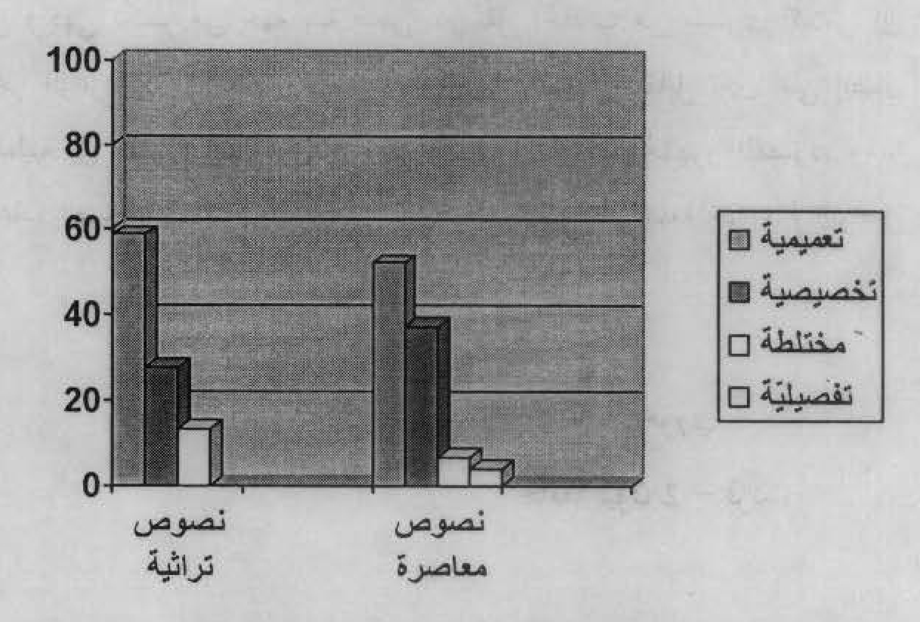
(41) نفسه، ص 34.

(42) نفسه ، ص 34.

(43) إشارة إلى أن بعض كتب العرب القدامى تميزت برسوم فصلت شروحهم، نذكر منها على وجه الخصوص كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن اسحق (ت 264 هـ/877 م) الذي يضم أقدم صورة لتشريح العين ؛ وكتاب الأدوية المفردة لرشيد الدين الصوري (ت 639 هـ/ 1241 م) الذي أسلفنا الحديث عنه، وقد صورت النباتات فيه بالألوان ؛ وكتاب التصريف لمن عجز عن التأليف لأبي القاسم خلف بن عباس الزهراوي (ت 403 هـ/ 1013 م) الذي تحتوي المقالة الثلاثون منه على مائتي آلة جراحية موصوفة ومرسومة ، جلها من اختراعه، وقد ترجمت المقالة الثلاثون إلى أكثر من لغة ونشر نصها العربي برسومه، وآخر نشرة مترجمة لها : Abulcasis : *On Surgery and Instruments*. A Definitive Edition with English Translation and Commentary, by M. S. Spink and G. L. Lewis, University of California Press, 1973 .

(44) ينظر : Gérard Vigner : "La représentation du savoir: mise en page et mises en textes dans les manuels scolaires", in *Cahiers du français contemporain*, N° 4, 1997, pp. 65-80 .

استخرجناها من المدوّنات المذكورة في مطلع هذا البحث، وقسمناها مناصفة بين قديمة وحديثة. وفي ما يلي رسْم بياني يُوضح هذه النّسب :



	أمثلة من مؤلفات تراثية (75)	أمثلة من مؤلفات معاصرة (75)
إعادة صياغة تعميميّة	58.66% (44 حالة)	52% (39 حالة)
إعادة صياغة تخصيصيّة	28% (21 حالة)	37.33% (28 حالة)
إعادة صياغة مختلطة	13.33% (10 حالات)	6.66% (5 حالات)
إعادة صياغة تفصيليّة	_	4% (3 حالات)

ومن الملاحظ أن عمليات إعادة الصياغة التعميمية تستأثر بحصة الأسد في المؤلفات التراثية والحديثة، إلا أن أشكالا أخرى من إعادة الصياغة تحتل أيضا مكانة لا يستهان بها. وتجدر الإشارة إلى النسبة العالية التي تسجلها عمليات إعادة الصياغة التخصيصية توجد في المؤلفات الحديثة؛ ولعل ذلك يكشف عن ميل متعاظم إلى تثقيف العامة في عصر تبادل المعلومات. كما نشير إلى النسبة الضئيلة لإعادة الصياغة التفصيليّة التي تنتفي في الأمثلة التراثية المدروسة، والسببُ عائد على الأرجح إلى أنّ هذا النوع هو من خصائص الخطاب الطبي الشفوي لاسيما أثناء شرح الطبيب لمريضه كيفيةَ اتّباع العلاج.

وختامًا، نستخلص مما تقدم إقبال العرب القدامى والمعاصرين على استخدام مختلف أنواع إعادة الصياغة لما لهذه العملية من فوائد توضيحيّة وتثقيفيّة. لكن إعادة الصياغة سيف ذو حدّين ؛ فهي تكسر من جهة بنية النص عبر نقل الخطاب من مستوى كلامي إلى مستوىآخر فتزعزع بذلك تناسق الأسلوب الواحد، لكنها في المقابل تعين على إيصال المعلومة الطبية إلى القارئ وتسمح بخلق تتابع فكري في أذهان الجمهور المقصود. وبهذا تضحّي إعادة الصياغة بتماسك المستوى اللغوي بغية تخطي إطار اللغة نحو عالم التواصل الخطابي.

تاتيانا خوري

جامعة ليون 2 – فرنسا